

جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

علاقة البنوك الإسلامية بالسوق المالي

الإسلامي

- التجربة الماليزية -

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

أستاذة المشرفة:

أ. بن حليلة هوارية

إعداد الطالبتين:

- بيحان جميلة

- بن عثمان فريحة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية: 2015/2014

كلمة شكر

اللهم صلي على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
اللهم لك الحمد ولك الأمر من قبل ومن بعد، أسألك اللهم بكل اسم سميت به نفسك أن
تفتح على علماء الأمة الإسلامية بعلوم ترفع بها شأنها، ربي أوزعنا أن نشكر نعمتك التي أنعمت بها
علينا واجعلنا نعمل لك صالحا ترضاه وأدخلنا برحمتك في عبادك الصالحين.

نفتتح عبارة الشكر والتقدير لعميد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، وإلى الأساتذة
الكرام الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ومهدوا لنا طريق العلم والمعرفة، وأهديه بالأخص إلى
الأستاذة بن حليلة هوارية التي نقول لها:

بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم

"إن الحوت في البحر، والطير في السماء، ليصلون على معلم الناس الخير"

ونشكر أيضا عمال المكتبة وعمال مكتبة الطالب على التعامل الجيد مع الطلاب كما لا
يفوتنا أن نتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه من توجيهات والانتقادات
البناءة لجيل جديد، كما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد
على إنجاز هذا العمل.

"عسى الله أن يوفقنا لما فيه خير لنا"

المحتويات

الشكر

الفهرس

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة

الفصل الأول: عموميات حول البنوك الإسلامية

- المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية 10
- المطلب الأول: نشأة البنوك الإسلامية ومفهومها 10
- المطلب الثاني: البنوك الإسلامية خصائصها، أهدافها وأنواعها 16
- المطلب الثالث: مقارنة البنوك الإسلامية بالبنوك التقليدية 24
- المبحث الثاني: آلية عمل البنوك الإسلامية 29
- المطلب الأول: مصادر تمويل البنوك الإسلامية 29
- المطلب الثاني: أهم الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية 32
- المطلب الثالث: صيغ تمويل الاستثمارات في البنوك الإسلامية 40
- المبحث الثالث: واقع البنوك الإسلامية 54
- المطلب الأول: استراتيجيات البنوك الإسلامية 54
- المطلب الثاني: المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية 57
- المطلب الثالث: أهمية المنتجات المصرفية الإسلامية وكيفية تسويقها 60
- خلاصة الفصل الأول 64

الفصل الثاني: موقع البنوك الإسلامية في السوق المالي الإسلامي

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السوق المالي الإسلامي 67
- المطلب الأول: السوق المالي الإسلامي، نشأته، تعريفه ومكوناته 67

- 71.....المطلب الثاني: الشروط اللازمة لإقامة سوق مالية إسلامية
- 73.....المطلب الثالث: تقسيمات السوق المالي الإسلامي وأهم مؤثراته
- 83.....المبحث الثاني: مظاهر عمل السوق المالي الإسلامي ودوره في تحفيز الاستثمار وتوفير السيولة
- 83.....المطلب الأول: مميزات السوق المالي الإسلامي وظائفه وضوابطه الشرعية
- 86.....المطلب الثاني: إجراءات التعامل في السوق المالي الإسلامي
- 89.....المطلب الثالث: نجاح السوق المالي الإسلامي في حل مشكل الاستثمار والسيولة
- المبحث الثالث: تطوير آليات عمل السوق المالي الإسلامي في ضوء علاقته مع البنوك الإسلامية والتصدي لمعيقاتها.....96
- 96.....المطلب الأول: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالي الإسلامي
- 102.....المطلب الثاني: دور السوق المالي الإسلامي في تفعيل مشاركات البنك الإسلامي
- المطلب الثالث: معوقات العلاقة بين البنوك الإسلامية والسوق المالي الإسلامي والحلول المقترحة لتفاديها.....105
- 108.....خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: التجربة الماليزية

- 111.....المبحث الأول: الصيرفة الإسلامية الماليزية
- 111.....المطلب الأول: النظام المالي والمصرفي بماليزيا
- 112.....المطلب الثاني: مؤسسات البنية التحتية الإسلامية في ماليزيا
- 116.....المطلب الثالث: دور التمويل الإسلامي في الاقتصاد الماليزي
- 118.....المبحث الثاني: السوق المالي الإسلامي الماليزي
- 118.....المطلب الأول: تجربة الأسواق المالية في ماليزيا
- المطلب الثاني: أنواع المعاملات المستخدمة في السوق المالي الإسلامي بين المصارف في ماليزيا.....120

124.....	المطلب الثالث: مكونات السوق المالي الماليزي ومؤشراته
134.....	المبحث الثالث: تجربة الصكوك الإسلامية الماليزية، آفاق ومعيقات
134.....	المطلب الأول: الصكوك الإسلامية الماليزية وتقييمها
138.....	المطلب الثاني: دور الرقابة الشرعية في إصدار الصكوك الإسلامية
139.....	المطلب الثالث: آفاق التجربة و معيقات الصيرفة الإسلامية بماليزيا
143.....	خلاصة الفصل الثالث

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول:

الصفحات	عنوان الجدول	رقم الجدول
26	الفرق بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي	(01-01)
28	ميزانية البنك الإسلامي	(02-01)
28	ميزانية البنك التقليدي	(03-01)
79	مقارنة مؤشرات داوجونز الإسلامي مع التقليدي	(01-02)
126	حجم التداولات في سوق النقد الماليزي	(01-03)
132	خصائص المؤشر العالمي داوجونز سيتي غروب للصكوك	(02-03)

قائمة الأشكال:

الصفحات	عنوان الشكل	رقم الشكل
21	أهداف البنوك الإسلامية	(01-01)
77	تقسيمات السوق المالي الإسلامي	(01-02)
88	الأطراف الرئيسيين في السوق المالية	(02-02)
101	دور الهندسة المالية الإسلامية في تطور الصيرفة الإسلامية	(03-02)
102	دور الهندسة المالية في السوق المالي	(04-02)
136	إصدارات الصكوك الإسلامية بحسب البلد خلال الفترة 2001 جانفي 2013.	(01-03)
137	حجم نمو سوق الصكوك	(02-03)

مقدمة

مقدمة

خلق الله الإنسان ليسعى في هذا الكون، وقد مهد له كل السبل لذلك، ليتأمل في عظمة الخالق، فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء، اقر بالشرعية الإسلامية لتكون بداية لجملة من القوانين التي تهدف إلى تنظيم المعاملات بكل أنواعها.

فالمال نعمة لمن استغلها وأحسن تسييرها، خاصة في الوقت الراهن الذي طغى عليه الطابع الغربي في محاولته لمحو التعاليم الإسلامية، لكن نور الإسلام كان له القدرة على مواجهة كل التحديات وبالأخص في مجال الصيرفة.

فجاءت البنوك الإسلامية لتكون صورة بارزة في هذا العصر الذي يوصف في جملة بأنه عصر الرغبة إلى الإسلام، ما جعلها محور اهتمام تركيز من قبل المفكرين المسلمين وغير المسلمين، هذا راجع إلى قدرتها على فرض وجودها إذ أن التحدي الأساسي لهذه المؤسسات هو كيفية إجراء مختلف عمليات الوساطة المالية من حشد المدخرات وتوظيفها دون اللجوء لآلية سعر الفائدة لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾.

فكان لا بد من الاجتهاد للعمل على إيجاد أدوات مالية متوافقة والشريعة الإسلامية وتطويرها من أجل الاستجابة لاحتياجات العملاء المتزايدة من المنتجات والخدمات المصرفية الملائمة، إذ أن موضوع السيولة من المواضيع الإستراتيجية في البنوك الإسلامية ففي حالة نقصانها فإنها ستخسر عدد من عملائها وتصبح غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها، وفي حالة توفرها بشكل فوائض مالية ستعرض لضياع فرص استثمارية إذا لم تتخذ الإجراءات السريعة لتنظيم استثماراتها.

وفي هذا المجال تعتبر الأسواق المالية الإسلامية العلاج الأفضل والأنسب لحل معظم المشاكل التي تواجه البنوك الإسلامية وتحد من نجاحتها، خاصة وان السوق المالية التقليدية وبشكلها الراهن القائم على نظام اقتصادي وضعي تكتنفها العديد من المخالفات وتشوبها الكثير من المعاملات المحظورة كالربا والقمار وغيرها، فهذا الأمر يستدعي الكثير من الاجتهاد للمساهمة في تطوير العمل المصرفي الإسلامي، لأن وجود منافسة قوية داخل السوق المالي الإسلامي يعني الرغبة في الحصول على أكبر حصة سوقية، وهذا فعلا ما سعت إليه ماليزيا بعد فترة من الصراعات من أجل تجاوز الأزمات التي كانت تحول بينها وبين تحقيق حلمها، وذلك عن طريق التوسع في عدة قطاعات بالإضافة إلى فتح مجالات واسعة للاستثمار.

فنجد هذا الموضوع في صلبه وجوهره يستهدف دراسة مدى تطور ونجاح التجربة الماليزية باعتبارها أحسن نموذج للصناعة المالية الإسلامية.

مقدمة

1- طرح إشكالية الدراسة:

انطلاقاً من معطيات هذا الموضوع وفي إطار توضيح الأسس الشرعية التي يعالجها فإن الإشكالية التي نسعى إلى بلورتها يمكن حصرها في السؤال التالي:

ما هي طبيعة علاقة البنوك الإسلامية بالسوق المالي الإسلامي؟ وما مدى إمكانية الاستفادة من التجربة الماليزية؟

وحتى تتمكن من الإحاطة بكل جوانب موضوع الدراسة، فقد ارتأينا تقسيم التساؤل الرئيسي إلى أسئلة فرعية يمكن صياغتها كما يلي:

- ما هي ميزات البنوك الإسلامية وما الخدمات التي تقدمها؟
- ما هي المخاطر التي تعترض البنوك الإسلامية وكيف يمكن تفاديها؟
- كيف يمكن وضع سوق مالي في إطار شرعي متكامل ومنافس للتقليدي؟
- ما علاقة السيولة والاستثمار بالسوق المالي الإسلامي؟
- ما هي الصور المختلفة لتعامل البنوك الإسلامية مع السوق المالي الإسلامي؟
- كيف نفسر وضوح معالم التجربة الماليزية خاصة في ظل العمولة والأزمات؟

2-فرضيات الدراسة:

بناءً على الركائز الأساسية التي يستند عليها الموضوع قمنا بوضع هذه الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: أصبحت البنوك الإسلامية ظاهرة واسعة الانتشار عالمياً، مما يؤكد على أهمية هذه البنوك وضرورتها الاقتصادية لدول العالم.

الفرضية الثانية: تعتبر السوق المالية الإسلامية بمختلف هيئاتها ومؤسساتها وأسسها الشرعية ووظائفها وأدواتها المتداولة فيها بيئة مناسبة لعمل البنوك الإسلامية.

الفرضية الثالثة: التجربة الماليزية هي إحدى التجارب التنموية الاقتصادية التي تبنت النظام الإسلامي القابل للتطبيق في كل زمان ومكان.

3- دوافع اختيار الموضوع:

تعود الأسباب التي دفعتنا لاختيار ودراسة الموضوع إلى الاعتبارات التالية:

- الاهتمام المتزايد من قبل باحثي الاقتصاد الإسلامي بالبنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالي الإسلامي.
- الميول الشخصي للباحث لمثل هذا النوع من المواضيع.
- محاولة كشف المعنى الحقيقي لبعض المصطلحات والمفاهيم الأساسية في موضوعنا والتي تشهد اختلافات خاصة من ناحية الحلال والحرام.
- الرغبة في معرفة مدى قدرة الأسواق المالية الإسلامية في توفير السيولة اللازمة للبنوك الإسلامية.
- تقييم التجربة الماليزية

4- أهمية البحث:

من خلال هذه الدراسة تم السعي إلى توضيح النقاط التالية:

- انتشار البنوك الإسلامية عالمياً جعلها محطة لتوجه البنوك التقليدية من خلال العمل وفق الأسس الشرعية.
- الدور الكبير الذي تقدمه السوق المالية الإسلامية للبنوك الإسلامية من خلال توفير فرص استثمارية وحل مشكل السيولة التي تواجهها من حين لآخر.
- دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط السوق المالية الإسلامية من خلال توفير السيولة.
- دور الهندسة المالية الإسلامية في إيجاد أدوات مالية إسلامية جديدة.
- عرض التجربة الماليزية كنموذج للاستخدام الأمثل للنظام المالي الإسلامي.

5- أهداف البحث:

من بين الأهداف التي دفعتنا للاجتهاد بهذا الموضوع يمكن ذكر أهمها كما يلي:

- إثراء المكتبة العربية بمرجع جديد.

مقدمة

- معرفة الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية التي تدفعها للتطور والانتشار عالميا، والصيغ المبتكرة التي تواجه بها المخاطر.
- معرفة أهمية السيولة بالنسبة للبنوك الإسلامية وإظهار انعكاساتها.
- إن تطوير السوق المالي الإسلامي وتوسيع نطاقها يتطلب تطوير وابتكار صكوك إسلامية وتشجيع تسويقها والابتعاد عن محاكاة المالية التقليدية.
- محاولة عرض التجربة الماليزية وكشف سر نجاحها في انتهاج نظام مالي إسلامي متكامل.
- إبراز أهمية وجود سوق مالي إسلامي بالنسبة للبنوك الإسلامية والمتعاملين الاقتصاديين.

6- حدود الدراسة:

لكي يكون تحليل الموضوع دقيقا غير متشعب، كان لا بد من وضع حدود للدراسة قمنا بوضع إطار نظري وضحنا فيه كل ما يخص البنوك الإسلامية والسوق المالي الإسلامي من خلال توضيح كل المفاهيم المتعلقة بهما ودراسة العلاقة بينهما في مجال السيولة والاستثمار، وكنموذج للدراسة حاولنا عرض التجربة الماليزية في مجال الصيرفة الإسلامية بدءا من سنة 1983 م إلى غاية 2015 م مع الإشارة إلى برنامجها الإصلاحية المعتمد في الفترة 1990م إلى غاية 2020م.

7. منهج البحث:

لغرض الإجابة على الإشكالية وإثبات أو نفي صحة الفرضيات تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يسمح بفهم العلاقة بين البنوك الإسلامية والسوق المالي الإسلامي وقد ركزنا عملنا أساسا على القراءة الاقتصادية من خلال جمع البيانات والمعلومات لوصف المفردات والحقائق المرتبطة بالموضوع وتحليلها.

8- الدراسات السابقة:

فيما يخص موضوع علاقة البنوك الإسلامية بالسوق المالي الإسلامي ومن خلال اللجوء إلى أبحاث الدراسات المتعلقة بهذا البحث تبين لنا أن الكثير من المواضيع كانت تلمس جانب كبير من هذا الموضوع بشكل منفصل أو بشكل يكاد يكون متشابه، فبعضها تطرق إلى موضوع السوق المالية الإسلامية والبعض الآخر تناول موضوع البنوك الإسلامية، ومع ذلك فهناك العديد من الأبحاث والمؤتمرات التي يقترب مضمونها إلى موضوعنا هذا ونخص بالذكر المواضيع التالية:

مقدمة

-حني حذيفة، البنوك الإسلامية ودورها في تعبئة المدخرات المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، أظهر الباحث في هذه الدراسة دور البنوك الإسلامية في تعبئة المدخرات المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية من خلال قيامها بمشاريع حقيقية وليس فقط بالاعتماد على الإقراض والاقتراض وذلك من خلال صيغ التمويل المتعددة، لكن من خلال دراستنا اتضح لنا أن دور البنوك الإسلامية لا يقتصر فقط في تعبئة المدخرات المحلية بل اتسع نطاقها إلى الخارج، فنقول ان للبنوك دور بارز وحيوي في تعبئة المدخرات المحلية وكذا الأجنبية بالإضافة إلى تمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي.

-عيسى مرزوقة، البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالي الإسلامي، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، عنوان هذه الدراسة يصب في محتوى موضوعنا، إلا أن هذا الملتقى ركز على إيضاح العلاقة من ناحية الاستثمار والسيولة ورغبة منا في التوسع والبحث في هذا المجال المهم حتى يكون متجانس قمنا بتوضيح العلاقة من خلال الاستثمار والسيولة إلى جانب التركيز على أهم مصادر التمويل المعتمدة بالإضافة إلى الأدوات المالية الإسلامية وكيفية وضعها في إطار شرعي وابتكار أدوات جديدة عند الحاجة، بالإضافة إلى اقتراح بعض الحلول لتفادي المعوقات.

-نبيل خليل طه سمور، سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مذكرة ماجستير في إدارة أعمال، أراد الباحث من خلال هذا الموضوع أن يوضح التجربة الماليزية مركزا على كيفية إنشاء وتطوير سوق رأس المال الإسلامي ونجده قد أكد على ضرورة الرقابة الشرعية والالتزام ببذل أقصى الجهود حتى تصبح هذه السوق متوافقة والشريعة، وحتى تكون هذه الدراسة شاملة بينا أهمية سوق النقد الماليزي باعتباره أهم سوق لتوفير السيولة حتى لا تقع في الأزمات، وبالإضافة إلى الرقابة الشرعية لابد من توافر خطط إستراتيجية من اجل بلوغ الأهداف.

9 . صعوبات البحث :

لقد واجهتنا عدة صعوبات وعراقيل لإنجاز هذا الموضوع منها:

. صعوبة جمع المراجع الخاصة بالسوق المالي الإسلامي خاصة الحديثة منها.

- الاختلافات الفقهية والمذهبية حول النماذج والمنتجات المالية الإسلامية التي نتم علينا الاقتصار على النماذج والمنتجات محل الاتفاق بين الفقهاء.

. نقص الإحصائيات خاصة فيما يتعلق باستخدام منتج الصكوك الإسلامية الماليزية في الفترة 2010- 2015 م.

مقدمة

. صعوبة الحصول على المعلومات الخاصة بالمنهجية فيما يتعلق بمواقع الإنترنت.

. صعوبة البحث في إجراء دراسة حالة في النظام المصرفي الجزائري.

10 . خطة البحث:

لمعالجة هذا البحث عمدنا إلى تقسيمه إلى ثلاثة فصول، حيث يتناول الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان عموميات حول البنوك الإسلامية وهو مقسم إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي؛ المبحث الأول ماهية البنوك الإسلامية، أما المبحث الثاني كان تحت عنوان آلية عمل البنوك الإسلامية وفي الأخير تحدثنا عن واقع البنوك الإسلامية كمبحث ثالث.

أما في الفصل الثاني والمعنون باسم موقع البنوك الإسلامية في السوق المالي الإسلامي، أبرزنا من خلاله ثلاثة مباحث، الأول كان حول مفاهيم عامة حول السوق المالي الإسلامي، والمبحث الثاني جاء تحت عنوان مظاهر عمل السوق المالي الإسلامي ودوره في تحفيز الاستثمار وتوفير السيولة، وكمبحث أخير تحدثنا عن تطوير آليات عمل السوق المالي الإسلامي في ضوء علاقته مع البنوك الإسلامية والتصدي لمعيقاتها.

وكان آخر فصل بمثابة نموذج الذي يحمل عنوان التجربة الماليزية، حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول كان حول الصيرفة الإسلامية الماليزية، أما في المبحث الثاني فتحدثنا عن السوق المالي الماليزي، وكمبحث أخير وضحنا من خلاله تجربة الصكوك الإسلامية الماليزية، أفاق ومعيقات.

الفصل الأول

عموميات حول البنوك الإسلامية

الفصل الأول: عموميات حول البنوك الإسلامية

مرّ تاريخ الشريعة الإسلامية منذ ظهور وتطور الحضارة الإسلامية بجملة من العراقيل التي كانت السبب في تأخر ظهور معالمها الحديثة، ولعل الحروب والأزمات التي مرت بها الأمة الإسلامية كانت وراء بقائها مضمحلة لبعض الوقت، وكان نور الإسلام هو السباق إلى تحطيم كل تلك القيود بأن تعيد بناء هويتها من جديد.

ففي مجال الصيرفة تم إنشاء البنوك الإسلامية لتكون بمثابة المحرك الأساسي لأموال المسلمين وأن تبعدهم عن التعاملات الربوية، بانتهاج مجموعة من الخصائص الكافية بتعريف الصيرفة الإسلامية وبما يمكنها من تقديم خدمات تتماشى مع أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية. وبالاعتماد على مصادر تمول بها حاجاتها من جهة وتبحث عن رضا المتعاملين معها من جهة أخرى، وكل هذا كان بفضل إتباع سياسة محكمة وصحيحة لإدارة موجوداتها ومتطلباتها لتعرف ما لها وما عليها، وبما يمكنها كذلك من تحديد المخاطر التي تتكبدتها من حين لآخر حتى تستطيع تسويق منتجاتها بكل حركية وشفافية.

لذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالاتي:

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: آلية عمل البنوك الإسلامية.

المبحث الثالث: واقع البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية الدعامة الرئيسية للقضاء على التعاملات الربوية التي اكتسحت العديد من الأسواق، حتى أصبحت بمثابة معرقل لتوجهات النشاط المصرفي، ومن خلال الاعتماد على جملة من الخصائص التي تشرح إجراءات التعامل فيها بأسس واضحة تبعا للشريعة الإسلامية مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف باعتبارها خطط إستراتيجية تضمن استمراريتها.

المطلب الأول: نشأة البنوك الإسلامية ومفهومها

أولا: نشأة البنوك الإسلامية ومبررات وجودها

إن البنوك الإسلامية لها أساس قامت عليه منذ وجودها وبالتالي نشأتها كانت لأسباب مختلفة وعديدة.

1- نشأة البنوك الإسلامية:

ترجع بدايات الصيرفة الإسلامية بمفهومها الواسع إلى الأيام الأولى للتشريع الإسلامي وازدهار الحضارة الإسلامية غير أنه بتراجع الدولة الإسلامية وتخلفها عن ركب الحضارة وسقوطها في براثن الاستعمار الذي أجبرها عن التخلي عن تراثها الفكري، واستبداله بنظم وقوانين من وضع الغرب المستعمر، كان من بينها التعاملات المصرفية التقليدية، أبطلت المعاملات المصرفية الإسلامية ولم تعد للظهور إلا بعد مراحل من المحاولات⁽¹⁾. وذلك من خلال التأكيد على حرمة الربا وعلى حقيقة أن الفائدة هي عين الربا، وبعيدا عن الريح الحلال وإيماننا باستحالة أن يكون فيما حرمه الله سبحانه شيء لا تقوم الحياة البشرية ولا تتقدم بدونه، قامت البنكية الإسلامية^(*) وتمثلت البداية في الدعوة إلى التحرر الاقتصادي تدعيما للاستقلال السياسي، بالعودة إلى الهوية، وتطبيقا لشرع الله والتزاما بأحكامه في مجال المال والمعاملات، وظهرت هذه الدعوة بقوة في كتابات جمال الدين الأفغاني، ومحمد إقبال وابن باديس، محمد عبده، رشيد رضا وحسن البنا والمودودي وغيرهم.⁽²⁾

¹ - محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، الطبعة الأولى، منشورات الجامعة 7 أكتوبر الإدارة العامة المكتبات والمطبوعات والنشر، ليبيا 2010، ص 125.

* - لم تعرف الدول الإسلامية النشاط الفكري في شكله الحديث إلا في نهاية القرن 19، لكن هذا لا ينفي معرفتها للصيرفة.

² - شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفنائس، الأردن، 2012، ص 12.

ويعود تاريخ مؤسسات التمويل الإسلامي إلى عام 1940م عندما أنشأت في ماليزيا صناديق للدخار تعمل بدون فائدة، وفي عام 1950م بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان بوضع أساليب تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية⁽¹⁾. غير أن هذا التفكير أخذ مدة طويلة ولم يجد له منفذا تطبيقيا إلا في بداية الستينات، حيث أنه في عام 1963م تأسس في إحدى قرى الريف المصري -وهي قرية ميت غمر- بنك محلي للدخار، يعمل وفق أسس الشريعة الإسلامية إذ لم يكن يدفع أي فوائد على الودائع، ولا يتقاضى فوائد على القروض التي كان يمنحها إلى المودعين فقط لتستخدم في أغراض الزراعة وشراء الآلات الزراعية والإسكان. إلا أن هذه التجربة لم تستمر أيضا، وتوقف البنك عن العمل عام 1967م، ولم تأخذ البنوك الإسلامية طابعها المتميز والمنظم - كمؤسسات تمويل واستثمار - إلا في أواسط السبعينات⁽²⁾، حيث أصبحت البنكية الإسلامية حقيقة واقعة وأخذت عملية إنشاء البنوك الإسلامية تتزايد عاما بعد عام، فتم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي في مصر عام 1971م⁽³⁾، وعمل في مجال جمع وصرف الزكاة والقرض الحسن.

وفي عام 1974م أقر المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية المنعقد بجدة في 10-08-1974م إنشاء البنك الإسلامي للتنمية وهو بنك دولي تشترك فيه معظم الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ويهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب الأعضاء والمجتمعات الإسلامية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. وبعدها تم إنشاء بنك دبي الإسلامي بالإمارات سنة 1975م والذي يعتبره كثير من الباحثين البداية العقلية لبنك إسلامي متكامل. بعد ذلك توالى تأسيس البنوك الإسلامية في العديد من الدول⁽⁴⁾ وكان من بينها بنك ماليزيا الذي شهد في مطلع الثمانينات، حيث صادق البرلمان الماليزي ومجلس الشيوخ على قانون البنوك الإسلامية سنة 1982م وذلك بطلب من اللجنة الوطنية للبنك الإسلامي، وكان ميلاد أول بنك إسلامي هو البنك الإسلامي الماليزي بيهاد مركزه الاجتماعي كوالامبور، ويعد هيئة مالية خاصة بدعم حكومي وكان ذلك سنة 1983م⁽⁵⁾. أما أول بنك

¹ - محمود الحسين الوادي وآخرون، المصارف الإسلامية - الأسس النظرية والتطبيقات العملية - الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 42.

² - نوري عبد الرسول الخاقاني، المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار البازوري، الأردن، 2011، ص 185.

³ - شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 13.

⁴ - محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية و المصارف التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص 127.

⁵ - طيبيل عبد السلام، البنوك الإسلامية في خضم الأزمة المالية العالمية الراهنة، واقع وآفاق، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، التخصص علوم التجارية، كلية العلوم لإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، غير منشورة، الجزائر، 2010، ص 18.

إسلامي خارج العالم الإسلامي فكان في الدنمارك عام 1987م الذي تم تأسيسه تحت اسم البنك الإسلامي الدولي⁽¹⁾.

وفي الجزائر كانت بداية التجربة بتأسيس بنك البركة الجزائري سنة 1991 وذلك بعد الإصلاح لذي عرفه القطاع المصرفي في سنة 1990م وهو بنك تم إنشائه بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية الحكومي وشركة دله البركة القابضة الدولية شركة سعودية مقرها البحرين⁽²⁾.

وبجول عام 2009م بلغ عدد البنوك حوالي 450 بنك إسلامي موزع في جميع أنحاء العالم بعد ما كان عددها لا يتجاوز 25 بنك عام 1980م

وأخيرا نلخص من هذه التجربة أن الدول العربية والإسلامية استطاعت أن تنشأ بنوك تقوم بسائر الأعمال والخدمات المصرفية وفقا لمبادئ الشرع، ومن ثم امتد العمل المصرفي الإسلامي في جميع أنحاء العالم، كما أن النشاط المصرفي الإسلامي أصبح يدار بالكامل في بعض الدول الإسلامية مثل باكستان والسودان وإيران، والآن أصبحت أنظار الدول العالم تتجه نحو اعتماد الصيرفة الإسلامية كبديل عن الصيرفة التقليدية لغرض الخروج من الأزمة المالية العالمية المعاصرة⁽³⁾.

2-مبررات الحاجة لوجود بنوك إسلامية

إن البنوك الإسلامية في ظل متطلبات العصر أصبحت ضرورة اقتصادية حتمية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا ويرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تسيير التبادل والمعاملات وتسيير عملية الإنتاج وتعزيز طاقة رأس المال في إطار الشريعة الإسلامية⁽⁴⁾

فالباحثون الإسلاميون يسلمون بالدور المهم الذي تؤديه البنوك في الاقتصاديات المعاصرة، ذلك أن عمل المؤسسات المصرفية، بوصفها وسيطا ماليا بين المدخرين والمستثمرين يمكن أن يساعد على نحو فعال في عملية تكوين رأس المال وتحقيق التنمية، وهكذا فإن رغبة المسلمين في الاستفادة من المنافع التي توفرها المصرفية في الحياة الاقتصادية والتخلص في الوقت نفسه مما تستند إليه من تعامل بالفائدة يمكن أن يعد الدافع الأساسي لقيام البنك الإسلامي، كما أن بقاء مدخرات فئات غير قليلة من المسلمين معطلة خارج

¹ - محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص 128.

² - طيبيل عبد السلام، البنوك الإسلامية في خضم الأزمة المالية العالمية الراهنة، واقع وآفاق، مرجع سبق ذكره، ص 19.

³ - زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2012، ص 55.

⁴ - محمود حسين الوادي وآخرون، المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 40.

مجرى النشاط الاقتصادي المنتج بسبب امتناع أصحابها عن التعامل مع البنوك التقليدية كان دافعا إضافيا للتفكير بنوع من المصرفية، يستطيع أن يستقطب تلك المدخرات ويعتمد على آليات بديلة لا تتعارض مع أحكام الشريعة لتحل محل آلية سعر الفائدة⁽¹⁾.

وقد ساعدت في تحقيق هذه الفكرة وإخراجها من الجانب النظري إلى الواقع العملي عوامل عدة من أبرزها:

أ- تبلور الفكرة ونضوجها وتفهمها: بظهور أضرار ومخاطر المؤسسات الربوية وما تخلفه من تأثير على اقتصاد الأمة كان لا بد من إيجاد بدائل عنها، وكانت هذه الفكرة تقوى أحيانا وتضعف أحيانا أخرى، حتى وصلت إلى مرحلة النضوج الذي يتحتم معه العمل على تحقيقها وإخراجها إلى حيز الوجود، فقام هؤلاء الدعاة بالإعلان عن هذه الفكرة بكل صراحة ووضوح وطرحها على المستويات كافة، وبالتالي تمكنوا من تحويلها إلى حقيقة واقعة لا يستطيع أحد إنكارها أو إغماض عينيه عنها.

ب- طرح هذه الفكرة على المؤتمرات العلمية والسياسية للعالم الإسلامي

من بين تلك المؤتمرات نجد:

- المؤتمرات العلمية: المؤتمر السنوي الثاني لمجمع البحوث الإسلامية، الذي عقد في القاهرة عام 1965م وقد بحث فيه موضوع الفوائد والأعمال المصرفية، ونصت قراراته على أن "الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم، لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي وما يسمى بالقرض الإنتاجي". لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين. وقرر أيضا: " أن كثير الربا وقليله حرام وأن الإقراض بالربا محرم لا تبيحه حاجة ولا ضرورة لقوله تعالى: { الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ }⁽²⁾

وفي المؤتمر السنوي الثالث، طلب من المجمع مواصلة دراسة البديل المصرفي الإسلامي، وطريقة

تنفيذه مستعينا في ذلك بأراء رجال الاقتصاد.

¹ - نوري عبد الرسول الخاقاني، المصرفية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 187.

² - سورة البقرة، الآية 275.

كما دعا المؤتمر السنوي السادس على ضرورة إنشاء بنك إسلامي يخلو من المحظورات الشرعية، وعقدت في هذا المجال أيضا مؤتمرات أخرى منها مؤتمر الفقه الإسلامي الأول في الرباط عام 1969م وهناك مؤتمرات علمية عديدة عقدت منذ ذلك الحين وحتى الآن.

- **المؤتمرات السياسية:** أما على الصعيد السياسي، فقد عقدت مؤتمرات إسلامية عدة منها مؤتمر جدة عام 1979م، مؤتمر كراتشي عام 1970م، كلها تدعو إلى إنشاء بنك إسلامي أو اتحاد للبنوك الإسلامية⁽¹⁾، وذلك من خلال تقديم البنوك الإسلامية للتاجر المسلم النموذج الذي يستطيع به أن يتاجر ويبيع ويشترى ويدخل في مجالات التجارة والصناعة والزراعة والمشاريع الخدمية وأن يربح الربح الوفير دون مخالفة شرع الله سبحانه، وتقديم البديل الملائم الذي يمكن عامة المسلمين من الحصول على الخدمات المصرفية والتعاون مع جهة يمكن أن تستثمر أموالهم بنفس الكفاءة والثقة التي تستثمر بها البنوك التقليدية أموالها وأموال المتعاملين معها دون الوقوع في الحرام، وبالتالي التأكيد على أن الإسلام بتعاليمه السماوية قابل للتطبيق في كل زمان ومكان⁽²⁾.

ج-الصحة الإسلامية الشاملة:

كان للصحة الإسلامية الشاملة التي شهدتها العالم الإسلامي، وما صاحب ذلك من توجه صادق وجاد للمسلمين كافة نحو تكييف كل ما يتعلق بجوانب حياتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بما يتفق ومبادئ دينهم وتعاليمه السامية دور بارز في تكوين فكرة إنشاء هذه البنوك وإخراجها إلى حيز الوجود⁽³⁾.

ثانيا: مفهوم البنوك الإسلامية

يغزى لفظ كلمة البنك أساسا إلى كلمة إيطالية (Banco)، حيث أن كلمة بنك مرتبطة بعمل الصيرفي من بيع النقود المختلفة الموضوعة على المائدة والتصرف فيها⁽⁴⁾ ومع تبلور العمل المصرفي ظهرت كلمة بنك بالإنجليزية ويقابلها بالعربية المصرف حيث اشتقت من كلمة الصرف أي صرف العملات، إلا أن استعمال كلمة البنك هي أوسع.

¹ - حربي محمد عريقات وآخرون، إدارة المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2010، ص89.

² - محمود حسين الوادي وآخرون، المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص41.

³ - حربي محمد عريقات وآخرون، إدارة المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص91.

⁴ - محمد بن وليد بن عبد اللطيف السويدي، التكلفة الفعلية في المصارف الإسلامية - الأسباب والضوابط - الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2011، ص44.

وقد أخذ مفهوم البنوك الإسلامية حيز كبير من تفكير الكتاب والمفكرين، فكانت هناك جملة من التعاريف نذكر منها:

أ. التعريف الأول: البنك الإسلامي مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية⁽¹⁾.

ب. التعريف الثاني: البنك الإسلامي مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً، يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة، ويعمل على تنمية اقتصادياتها.

وقد عرفها رائد فكرة التجربة المصرفية الإسلامية الدكتور أحمد النجار على أنها أجهزة مالية تستهدف التنمية، وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنمية اجتماعية مالية، حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف في تيسير المعاملات التنموية، كما أنها تضع نفسها في خدمة المجتمع، وتستهدف تحقيق التنمية فيه، وتقوم بتوظيف أموالها بأرشد السبل بما يحقق النفع للمجتمع أولاً وقبل كل شيء، وهي اجتماعية لأنها تقصد في عملها وممارستها تدريب الأفراد على ترشيد الإنفاق وتدريبهم على الادخار ومعاونتهم في تنمية أموالهم بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والمصلحة، هذا فضلاً عن الإسهام في تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية⁽²⁾.

ومن خلال ما ذكرنا يمكن القول بأن البنك الإسلامي مؤسسة مالية تعمل على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية، من خلال القيام بجميع الخدمات والأعمال البنكية والمالية والتجارية، ونبذ سعر الفائدة كأساس للتعامل وإحياء فريضة الزكاة، وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية⁽³⁾.

¹ - شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² - محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص 122، 123.

³ - عادل عبد الفضيل عيد، الائتمان والمدائبات في البنوك الإسلامية، الطبعة الثانية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011، ص 24.

المطلب الثاني: البنوك الإسلامية خصائصها، أهدافها وأنواعها

أولاً: خصائص البنوك الإسلامية

هناك خصائص أساسية تميز البنك الإسلامي عن غيره حيث يمكن تصنيفها إلى:

1- الخصائص الإيديولوجية للبنك الإسلامي: تتميز أنشطة البنك الإسلامي بأنها ذات صيغة إيديولوجية

أو مذهبية أو عقيدية، بمعنى أنها أنشطة لا بد أن تتفق وأحكام الشريعة وتشمل

أ- التحريم القطعي والواضح للربا: قوله تعالى: { وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا }⁽¹⁾

وقوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ }⁽²⁾ وإتباعاً لسنة رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم حيث يقول: { لعن الله آكل الربا وموكله وشاهديه }، حيث حرم الله الربا تحريماً قاطعاً وواضحاً. وبالتالي تتميز البنوك الإسلامية بأنها بنوك لا تقدم تمويلاً أو تستثمر أموالاً في أي مشروع يمارس أنشطة محرمة أو مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية كالخمور والسجائر ووسائل الترفيه المحرمة... الخ⁽³⁾

ب- الإجماع على أن الفائدة نوع من أنواع الربا: وبالتالي تحريم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً في جميع المعاملات، وتعد هذه الخاصية المعلم الرئيسي للبنك الإسلامي ودونها يصبح ربوياً.

ج- توجيه الاستثمار والتمويل: وذلك نحو دائرة المشاريع المباحة والامتناع عن التمويل أو الاستثمار في أي من المشاريع المحرمة⁽⁴⁾ عملاً لقوله تعالى: { وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ }⁽⁵⁾

د- الالتزام بالقيم الإسلامية: حيث أن البنك الإسلامي يكتسب مشروعيته من تجسيده لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي فإنه يكون ملتزماً التزاماً كاملاً بتطبيق قاعدة الحلال والحرام في كل ما يقوم به من معاملات، والالتزام بأخلاقيات الإسلام وآدابه⁽⁶⁾.

¹ - سورة البقرة، الآية 275.

² - سورة البقرة الآية 278.

³ - حربي محمد عريقات وآخرون، إدارة المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 19.

⁴ - سعيد سامي الحلاق، المصارف الإسلامية، الملتقى العربي الأول، المصارف الإسلامية الواقع والتحديات، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص 07.

⁵ - سورة الأعراف الآية 157.

⁶ - محمد طاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص 150.

هـ- التزام البنوك الإسلامية بالمبادئ العامة للاقتصاد الإسلامي: ومنها:

- مبدأ الاستخلاف (أن المال هو مال الله وأن الإنسان مستخلف فيه)
- احترام الملكية الخاصة
- الحرية الاقتصادية المقيدة بأحكام الشريعة الإسلامية
- ترشيد الإنفاق والاستهلاك
- ضمان حد الكفاية لكل فرد في المجتمع

2- الخصائص الوظيفية للبنك الإسلامي:

تتميز أنشطة البنك الإسلامي بأنها ذات صبغة استثمارية وتنموية واجتماعية

أ- البنوك الإسلامية هي بنوك استثمارية: معنى ذلك أنها تقوم بعملية الاستثمار الحقيقي من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وجمع البيانات عن العميل وما يترتب عليه من دراسة عناصر تكاليف المشروع وتقدير إيراداته وتحديد حجم التمويل المطلوب⁽¹⁾.

بالإضافة فإن الاستثمار بما ينطوي عليه من تعاون مثمر بين عنصري رأس المال والخبرة البشرية، هو أفضل نموذج لحفظ ثروة المجتمع، لأنه يعنى بحق الوصول إلى المبدأ الاقتصادي العتيد وهو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية⁽²⁾.

ب- البنوك الإسلامية هي بنوك تنموية: حيث أن منح التمويل لا يقتصر على تحقيق الربح فقط وإنما يتضمن مراعاة مصالح المجتمع التي من شأنها النهوض به كتقليل البطالة أو الاهتمام بالعنصر البشري، أو تنمية القطاعات بشكل متوازن، أو تحقيق الاستخدام الأمثل وغيرها.

ج- البنوك الإسلامية هي بنوك اجتماعية: وذلك بسعيها إلى تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال إحياء نظام الزكاة والقرض الحسن، ومن خلال عدم تركز الثروة في أيدي فئة قليلة من خلال القضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض شركات الاستثمار، ذلك أن البنوك الإسلامية لا تصدر السندات نظراً لأن فقهاء الشريعة قالوا بجرمتها، بل أنها وبهدف زيادة رأس المال والتوسع في أعمالها تفتح باب الاكتتاب في

¹ - سعيد سامي الحلاق، المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 08.

² - حربي محمد عريقات وآخرون، المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 92.

أسهمها أمام الجميع وعليه فإن البنوك لإسلامية هي بنوك اجتماعية، وبالاطلاع على مجموعة الخصائص يمكن القول أنها بنوك تتسم بربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية⁽¹⁾.

ثانيا: أهداف البنوك الإسلامية

من المعلوم أن الأهداف تنبع من مشكلات قائمة بالفعل في المجتمع، فالمشكلة تعبر عن حاجة ورغبة قائمة بحيث تكون الحاجة هي الهدف، والتوصل لأسلوب إتباع هذه الحاجة هو الحل، ومن أهم حاجات المجتمعات الإسلامية وجود جهاز مصرفي يعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية وتحقيقا لذلك توجد عدة أهداف يمكن تصنيفها إلى:

1-الأهداف المالية: تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق أهداف مالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء دور الوساطة المالية، بمبدأ المشاركة في ضوء أحكام الشريعة وهذه الأهداف هي:

أ-جذب الودائع وتنميتها: يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف البنوك الإسلامية، فهو يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية وذلك باستثمار الأموال بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وأفراده، وتعد الودائع المصدر الرئيسي لمصادر الأموال في البنك الإسلامي سواء كانت في صورة ودائع استثمار بنوعيتها المطلقة والمقيدة أم ودائع تحت الطلب، الحسابات الجارية، أم ودائع الادخار وهي مزيج من الحسابات الجارية وودائع الاستثمار.

ب-إستثمار الأموال: تعد الاستثمارات ركيزة العمل والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين. ويوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في البنوك الإسلامية لاستثمار أموال المساهمين والمودعين على أن يأخذ البنك في اعتباره عند استثماره للأموال المتاحة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ج-تحقيق الأرباح: يعتبر هدف تحقيق الربح من الأهداف الرئيسية للبنك الإسلامي، وذلك حتى يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي، وليكن دليلا على نجاح العمل المصرفي الشرعي الإسلامي. والأرباح هي المحصلة الناتجة من نشاط البنك، وهي ناتج عملية الاستثمارات والعمليات المصرفية التي تنعكس في

¹ - سعيد سامي الحلاق، المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 09.

صورة أرباح موزعة على المودعين وعلى المساهمين، إضافة إلى أن زيادة الأرباح تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين⁽¹⁾.

2- أهداف خاصة بالمتعاملين: للمتعاملين مع المصرف الإسلامي أهداف متعددة يجب أن يحرص البنك على تحقيقها وهي على النحو التالي:

أ. **تقديم الخدمات المصرفية:** بحيث يكون بجودة عالية وبصفة متميزة للمتعاملين.

ب. **توفير التمويل للمستثمرين:** حيث يقوم البنك باستثمار أمواله المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له، عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين، أو عن طريق استثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة، أو القيام باستثمار هذه الأموال في الأسواق.

ج. **توفير الأمان للمودعين:** الثقة أهم عامل لنجاح البنوك الإسلامية، ومن أهم عوامل الثقة في البنوك توافر سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء خصوصاً الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلى تسهيل أصول ثابتة⁽²⁾.

3- الأهداف الاجتماعية:

تساهم البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية، وذلك من خلال قيامها بالمهام المتمثلة في إدارة صندوق الزكاة والصناديق الخيرية، وإدارة الإرث والأموال، ومنح القروض الحسنة وتقديم التبرعات، المساهمة في إنشاء المشروعات الاجتماعية غير الهادفة للربح، إنشاء شركات التأمين الإسلامية لبث روح التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع، كما تساهم في تخليص الجمهور من التعامل الربوي من خلال التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وتحريم التعامل في الأنشطة المحرمة شرعاً، وتحريم الاحتكار والاحتناز، وذلك من خلال جذب الأموال التي كانت محبوسة عن التشغيل في أيدي المتعاملين بالربا، والتي تؤدي إلى احتنازها بما لا يفيد المجتمع. إضافة إلى إحداث الاندماج بين عنصري العمل ورأس المال، وهذا يتضح من خلال عقد المشاركة التي تؤدي إلى تنقية المعاملات المالية من الربا، وتشجيع الأيدي العاملة على الكسب الحلال، الأمر الذي يساهم في القضاء على البطالة، أيضاً تساهم في إثراء الثقافة الإسلامية بين أفراد المجتمع⁽³⁾.

¹ - محمد سليم وهبة وآخرون، المصارف الإسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2011، ص ص 17، 18.

² - حربي محمد عريقات وآخرون، إدارة المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 122، 123.

³ - زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 56، 57.

4- أهداف داخلية: من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها البنوك الإسلامية:

أ. تنمية الموارد البشرية: التي تعد العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الأرباح من خلال العنصر البشري القادر على استثمار هذه الأموال، والذي لا بد أن تتوفر لديه الخبرة المصرفية ولا يأتي ذلك إلا من خلال العمل على تنمية مهارات أداء العنصر البشري عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى أداء في العمل.

ب. تحقيق معدل النمو: من أهداف البنوك الإسلامية الاستمرار، ولهذا يجب أن تحقق معدل نمو يساعدها على الاستمرار والمنافسة في الأسواق المصرفية.

ج. الانتشار جغرافيا واجتماعيا: لتحقيق جميع الأهداف سابقة الذكر يجب أن تغطي أكبر قدر من المجتمع وتوفر لجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية في أقرب الأماكن لهم.

5- أهداف إبتكارية:

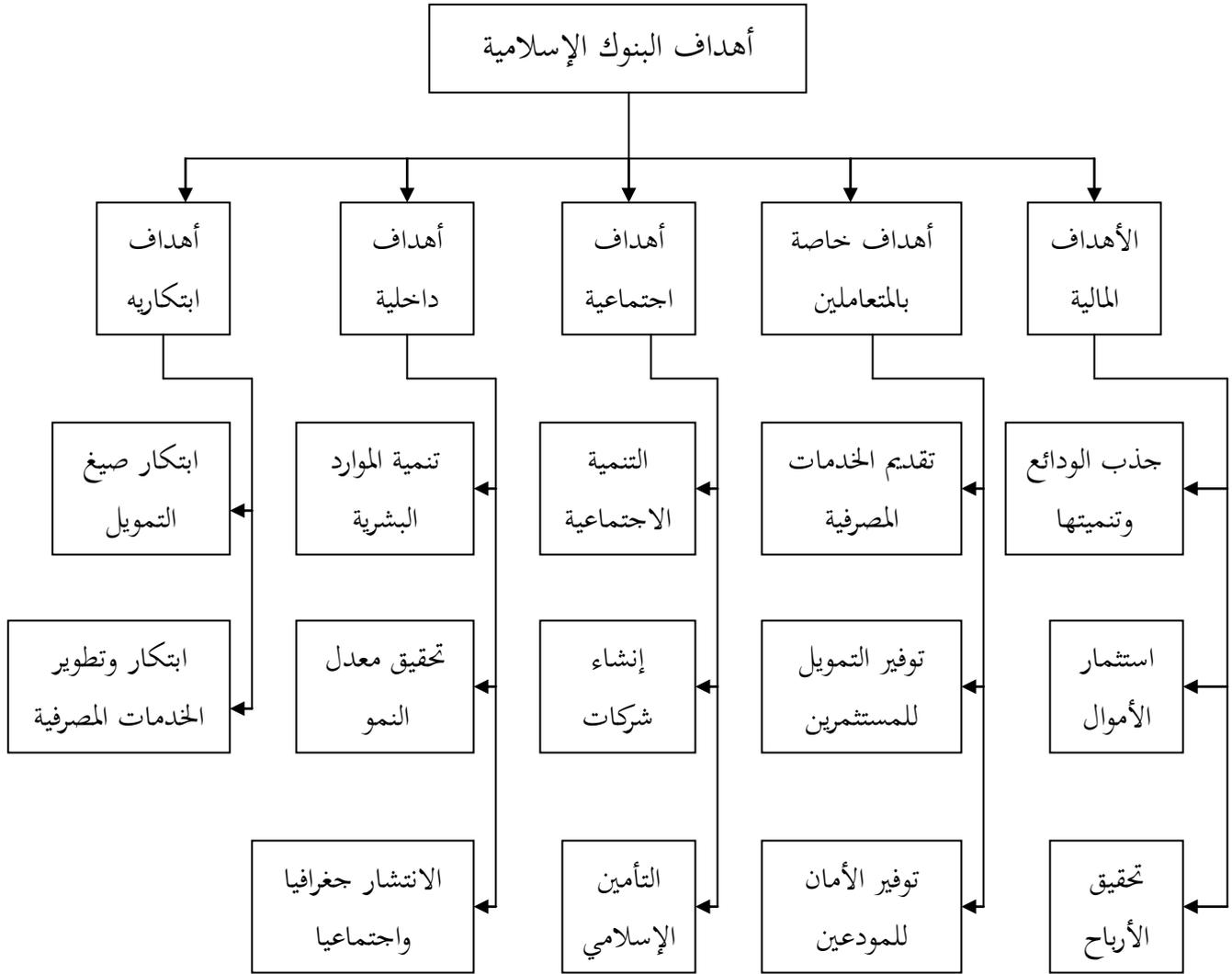
حتى تستطيع البنوك الإسلامية أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفعالية في السوق المصرفية لا بد لها من مواكبة التطور المصرفي وذلك عن طريق:

أ. ابتكار صيغ التمويل: سعت البنوك لابتكار الصيغ الاستثمارية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك لمواجهة منافسة المصارف التقليدية في جذب المستثمرين.

ب. ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية: على البنك الإسلامي أن يعمل على ابتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ويقوم بتطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها البنوك التقليدية لتلبية متطلبات الزبائن⁽¹⁾. ويمكن تلخيص هذه الأهداف في الشكل التالي:

¹ - محمد سليم وهبة وآخرون، المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 19، 20.

الشكل رقم (01-01): أهداف البنوك الإسلامية:



المصدر: من إعداد الطلبة (بتصرف).

ثالثا: أنواع البنوك الإسلامية:

نظرا لامتداد نشاط البنوك الإسلامية وازدياد حجم معاملاتها أدى إلى ضرورة تخصصها في أنشطة اقتصادية معينة، وإلى إنشاء بنوك إسلامية متخصصة تقوم بتقديم خدمات معينة للعملاء والبنوك الإسلامية الأخرى.

حيث يمكن تقسيم البنوك الإسلامية إلى عدة أنواع وفقا لعدة أسس على النحو التالي:

1-وفقا للنطاق الجغرافي: وفقا لهذا الأساس يمكن تقسيمها إلى:

أ-بنوك إسلامية محلية النشاط: وهي ذلك النوع من البنوك التي يقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها وتمارس فيها نشاطها، ولا يمتد عملها إلى خارج هذا النطاق الجغرافي المحلي.

ب.بنوك إسلامية دولية النشاط: هي ذلك النوع من البنوك التي تتسع دائرة نشاطها وتمتد إلى خارج النطاق المحلي.

2-وفقا للمجال الوظيفي: وفقا لهذا الأساس يمكن التفرقة بين عدة أنواع منها:

أ-بنوك إسلامية صناعية: وهي تلك البنوك التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية، وخاصة عندما يمتلك البنك مجموعة من الخبرات البشرية في مجال إعداد دراسات الجدوى وتقييم فرص الاستثمار في هذا المجال المهم.

ب-بنوك إسلامية زراعية: وهي تلك البنوك التي يغلب على اتجاهها للنشاط الزراعي وذلك باعتبار أن لديها المعرفة والدراية بهذا النوع من النشاط الحيوي الهام.

ج-بنوك الادخار والاستثمار الإسلامي: تعمل هذه البنوك على نطاقين، نطاق البنوك الادخار وصناديق الادخار، وتكون مهمة هذه الصناديق جمع المدخرات من المدخرين بهدف تعبئة الفائض النقدي الموجود لدى الأفراد، والنطاق الآخر هو نطاق البنوك الاستثمارية حيث يقوم هذا النطاق على إنشاء بنك استثماري يقوم بعملية توظيف الأموال التي سبق الحصول عليها، وتوجيهها إلى مراكز النشاط الاستثماري، والتي من خلالها يتم استغلال الطاقات الإنتاجية المتوفرة، ومن ثم إنعاش الاقتصاد الإسلامي⁽¹⁾.

د-بنوك التجارة الخارجية الإسلامية: تعمل هذه البنوك على تعظيم وزيادة التبادل التجاري بين الدول، كما تعمل على معالجة الاختلافات الهيكلية التي تعاني منها القطاعات الإنتاج في الدول الإسلامية من خلال توسيع نطاق السوق ورفع قدرتها على استغلال الطاقات العاطلة وتحسين الجودة للإنتاج.

¹-حني حذيفة، البنوك الإسلامية ودورها في تعبئة المدخرات المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، التخصص علوم التسيير، كلية علوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي، غير منشورة، الجزائر، 2012، ص22.

هـ-بنوك إسلامية تجارية: تتخصص هذه البنوك في تقديم التمويل للنشاط التجاري وبصفة خاصة تمويل رأس المال العامل للتجارة وفقا للأسس والأساليب الإسلامية أي وفقا للمتاجرات أو المربحات أو المضاربات الإسلامية⁽¹⁾.

3-وفقا لحجم النشاط: تنقسم إلى:

أ-بنوك إسلامية صغيرة الحجم: وهي بنوك محدودة النشاط، يقتصر نشاطها فقط على الجانب المحلي والمعاملات المصرفية التي يحتاج إليها السوق المحلي فقط، وتأخذ طابع النشاط الأقرب إلى النشاط الأسري أو العائلي نظرا لكون عدد عملائها محدود.

ب-بنوك إسلامية متوسطة الحجم: وهي بنوك ذات طابع قومي، حيث تنشأ فروعها على مستوى الدولة، لتغطي عملاء الدولة الذين يرغبون في التعامل معها، وتكون أكبر حجما في النشاط وأكبر من حيث عدد العملاء، وأكثر اتساعا من حيث المجال الجغرافي، وأكثر خدمات من حيث التنوع، إلا أنها تظل محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية.

ج-بنوك إسلامية كبيرة الحجم: ويطلق عليها البعض بنوك الدرجة الأولى، وهي تكون من الحجم الذي يمكنها من التأثير على السوق النقدي والمصرفي سواء المحلي أو الدولي.

ولديها من الإمكانيات التي تؤهلها لتوجيه هذا السوق، وتمتلك هذه البنوك فروعها في أسواق المال والنقد الدولية، وبنوك مشتركة ومكاتب لجمع المعلومات والبيانات.

4-وفقا للإستراتيجية المستخدمة: يمكن التمييز بين البنوك الإسلامية وفقا لأساس الإستراتيجية التي يتبعها كل بنك وتحديد الأنواع التالية

أ-بنوك إسلامية قائدة ورائدة: وهي بنوك تعتمد على إستراتيجية التوسع والتطوير والابتكار والتجديد وتطبيق أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا المعاملات المصرفية⁽²⁾.

ب-بنوك إسلامية مقلدة وتابعة: وتقوم هذه البنوك على إستراتيجية التقليد والمحاكاة لما ثبت نجاحه لدى البنوك الإسلامية القائدة والرائدة، حيث تقوم بتقليد البنوك الكبرى في تقديم خدمات مصرفية مشابهة التي لاقت نجاح كبير.

¹ - حنى حديفة، البنوك الإسلامية ودورها في تعبئة المدخرات المحلية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

² - محسن أحمد الحضيبي، البنوك الإسلامية، الطبعة الثانية، إتراك، مصر، 1995، ص ص 67-68.

ج-بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط: وهي بنوك تتسم بالحذر الشديد، وعدم إقدامها على تمويل أي نشاط يحتمل مخاطر مرتفعة مهما كانت ربحيته، حيث تقوم على تقديم الخدمات المصرفية التي ثبتت ربحيتها فعلا.

5-وفقا للعملاء المتعاملين مع البنك: وتنقسم إلى نوعين:

أ-بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد: وهي تلك البنوك التي تنشأ خصيصا من أجل تقديم خدماتها إلى الأفراد سواء كانوا أفراد طبيعيين أو معنويين، وسواء على مستوى العمليات المصرفية الكبرى التي يطلق عليها عمليات الجملة، أو العمليات المصرفية العادية والمحدودة التي تقدم للأفراد الطبيعيين والتي يطلق عليها عمليات التجزئة.

ب-بنوك إسلامية غير عادية: وتقدم خدماتها للدول وللبنوك الإسلامية العادية، وهذا النوع من البنوك لا يتعامل مع الأفراد سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، بل يقدم خدماته إلى الدول الإسلامية من أجل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، كما يقدم دعمه وخدماته الأخرى إلى البنوك الإسلامية العادية لمساعدتها على مواجهة الأزمات التي قد تصادفها أثناء ممارستها أعمالها⁽¹⁾.

المطلب الثالث: مقارنة البنوك الإسلامية بالبنوك التقليدية

قبل التطرق إلى الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية نسقط الضوء على تعريف البنوك التقليدية.

أولا: تعريف البنوك التقليدية

يعد البنك التقليدي مؤسسة مالية، يركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان وبهذا فإن البنك التقليدي يعتبر وسيطا بين أصحاب فوائض الأموال والمحتاجين لها، ومن جملة الخصائص التي تتميز بها هذه البنوك:

1-الربحية: حيث يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة في الفوائد على الودائع، وهذا يعني أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثرا بالتغير في إيراداتها، وذلك بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى.

¹-محسن أحمد الخضيرى، البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 69، 70.

2-السيولة: ذلك أن الجانب الأكبر من موارد البنك المالية تتمثل في ودائع تستحق عند الطلب، ولهذا ينبغي أن يكون البنك مستعداً للوفاء بها في أي لحظة، وتعد هذه من أهم سمات التي تميز البنوك التقليدية عن منشآت مالية أخرى.

3-الأمان: إذ يتسم رأسمال البنك التجاري بالصفرة، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10%، وهذا يعني صفر حافة الأمان بالنسبة للمودعين التي يعتمد البنك على أمواله كمصدر للاستثمار⁽¹⁾.

ثانياً: أوجه التشابه

إن أوجه الاختلاف لا تنفي وجود أوجه للتشابه بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية ويتمثل هذا التشابه في الأوجه التالي:

1- كلاهما مؤسسة مالية تهدف إلى تحقيق الربح.

2- كلاهما وسيط مالي بين طرفين.

3- كلاهما يقدم خدمات مصرفية للعملاء، كالصرافة والحوالات والحساب الجاري وغيرها

4- كلاهما يتبع معايير المهنية، والأعراف المصرفية والقوانين السائدة فيما لا يتعارض مع الأسس القائم عليها مثل الاحتفاظ بالسيولة وغيرها⁽²⁾.

ثالثاً: أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية:

يمكن توضيح أوجه الاختلافات الجذرية بينهما بشكل إجمالي وتفصيلي، بأنها تتمثل في أساسيات العمل المصرفي لكل منهما من حيث طبيعة العمل وأساسه، وتكييف العلاقة بين البنك والمتعاملين معه من مودعين للأموال والمستخدمين لها، ومكونات الموارد وخصائصها، وهيكل وصيغ توظيف الأموال ودرجات المخاطر ونوعية الضمانات إلى غيرها من الاختلافات التي يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي الذي يحتوي على ملخص للفروق الجوهرية بين البنكين.

¹ - تسعديت بوسبعين، معوقات إنشاء النواذ والفروع الإسلامية داخل البنوك التقليدية، مجلة معارف، العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 16، الجزائر، ديسمبر 2011، ص 238.

² - زين خلف سالم العطيات، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2009، ص ص 67،68.

الجدول رقم (01،01): الفرق بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي

عنصر المقارنة	البنك التقليدي	البنك الإسلامي
المفهوم	أحد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي، وظيفته قبول الودائع لاستعمالها في عمليات مصرفية كخصم الأوراق التجارية وشراؤها وبيعها ومنح القروض وغير ذلك من عمليات الائتمان.	مؤسسة مالية مصرفية تقبل الأموال على أساس قاعدتي "الخراج بالضمان" و "الغنم بالغرم" للتأجير بها واستثمارها وفق مقاصد الشريعة وأحكامها التفصيلية.
طبيعة الدور	مؤسسة مالية وسيطة بين طرفين هما المدخرين (المودعين) والمستثمرين.	لا يتسم دوره بمجداية الوسيط بل يمارس المهنة المصرفية والوساطة المالية بأدوات استثمارية وتجارية يكون بائعا ومشتريا ومشاركا.
أساس التمويل	يقوم على أساس القاعدة الإقراضية بسعر الفائدة.	يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية وفقا لمبدأ الربح والخسارة.
صفة المتعامل	- مودع ومدخر، فهو مقرض (دائن) أو مقترض (مدين) وكلاهما على أساس الفائدة. - مستأجر لبعض الخدمات المصرفية.	- صاحب حساب جاري على أساس "القرض الحسن" و "الخراج بالضمان". - صاحب حساب استثماري، فهو رب مال، مشتري، بائع في جميع أنواع البيوع الحلال، شريك.
الاحتياطي العام	يقتطع من صافي ربح البنك.	يقتطع من صافي الربح الذي يخص المساهمين.
استخدام الأموال	يستخدم في الإقراض بفائدة.	يتم توظيفه على أساس صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية من البيوع والمضاربة والمشاركة وغيرها.
الادخار وتنمية الوعي الادخاري	طبقا للنظرية الوضعية للادخار فهو الفائض من الدخل بعد الاستهلاك، لذلك يبحث البنك عن الأموال لدى الأغنياء على حساب تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد.	الادخار تأجيل اتفاق عاجل إلى أجل، فهو عملية سلوكية لذلك يبحث البنك الإسلامي عن الأموال لدى جميع الأفراد، أغنياء، وفقراء، وبذلك يهتم بتنمية الوعي الادخاري لدى جميع الأفراد.
الربح والخسارة	يتحقق الربح من خلال الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة في عمليات	الربح يتحقق بأسبابه الشرعية من المال و العمل والضمان، وفق الأساليب

البنك، أما الخسارة فيتحملها المقترض الشرعية، أما الخسارة يتحملها البنك وحده حتى ولو كانت الأسباب لا دخل له فيها.	والفرد كل بمقدار مساهمته.
تؤدي مقابل ما يسمى بالعمولة، وهي تعتبر مصدر من مصادر الإيراد في البنك وهي لا تتقيد بطبيعة الخدمة ولا بالحلال والحرام.	تؤدي نظير التكاليف الفعلية لهذه الخدمة وتتقيد بالحلال والحرام.
تعاود حجم القروض الممنوحة إضافة إلى صافي أعمالها ومخصصات الديون المشكوك فيها.	تعاود مخصصات الديون المشكوك فيها فقط.
يحتفظ بسيولة معقولة تقابل توقعات السحب المفاجئ مما لا يتجاوز 10% إلى 15% من الودائع الكلية في الظروف العادية.	تحتفظ بالسيولة التي تقابل الحسابات الجارية فقط، وبذلك فهي غالبا ما تواجه مشكلة زيادة السيولة.
لا يوجد.	أحد الركائز الأساسية في تطبيق المنهج الاقتصادي الإسلامي، وذلك لتحقيق التكافل الاجتماعي.
يستطيع البنك إصدار أسهم ممتازة.	لا يستطيع إصدار أسهم ممتازة على اعتبار أنها محددة الفائدة.
تهدف إلى تحقيق أقصى معدل في الربح ولا تهتم كثيرا بالنواحي الاجتماعية في استثماراتها.	تضع أمامها أهداف اجتماعية وإنسانية تسعى إلى تحقيقها، وذلك إضافة إلى هدف الربح.

المصدر: طيبيل عبد السلام، البنوك الإسلامية في خضم الأزمة المالية العالمية الراهنة، واقع وآفاق، مرجع سبق ذكره، ص ص 40، 41.

إضافة إلى ذلك يمكن أن نجد الفرق أيضا على مستوى الميزانية وبالتالي يكون توضيح هذا الاختلاف من خلال أداة الميزانية التي يصورها الجدول التالي:

الجدول رقم (02.01): ميزانية البنك الإسلامي

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
الاستثمارات	الودائع
يحصل البنك على عوائد	يدفع البنك عوائد
الاستثمارات لآجال مختلفة	ودائع لآجل مختلفة
عقود المضاربة	عقود مضاربة
"يد مستخدمى الأموال يد الأمانة"	"يد البنك يد أمانة"
أصول ثابتة (منها مباني ومعدات)	رأس المال المدفوع وحقوق المساهمين
أصول أخرى	ودائع لآجال مختلفة
	خصوم أخرى.

المصدر: شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 21.

الجدول (03 .01): ميزانية البنك التقليدي

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
الاستثمارات (لآجال مختلفة)	ودائع (لآجال مختلفة)
قروض بفائدة	قروض بفائدة
"يد مستخدمى الأموال يد ضمان"	"يد المصرف يد ضمان"

المصدر: شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

المبحث الثاني: آلية عمل البنوك الإسلامية

من أجل تلبية حاجات ورغبات المتعاملين مع البنوك الإسلامية كان لابد عليها من إيجاد مصادر تمويل تغذي بها متطلباتها بما يميزها عن نظيرتها من البنوك التقليدية، وهذا ما جعلها تسعى جاهدة إلى وضع صيغ متنوعة للتمويل من أجل تنظيم تعاملاتها بشكل جائز شرعاً.

المطلب الأول: مصادر تمويل البنوك الإسلامية

أولاً: المصادر الداخلية: تتضمن مصادر أموال البنك الإسلامي الذاتية العناصر الآتية:

1- حقوق المساهمين: وتتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المرحلة.

أ- رأس المال المدفوع: يتمثل رأس مال البنوك الإسلامية في الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند إنشائه مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة، أو مقابل زيادة رأس المال والتي تلجأ إليها البنوك من أجل توفير مصادر تمويل ذات آجال طويلة، وعادة ما يستغرق جزء منه في الأصول الثابتة وبالتالي لا يغطي التمويل⁽¹⁾.

ويعد رأس المال بالنسبة للبنوك بمثابة صمام الأمان لامتنعاص الخسائر غير المتوقعة والتي يمكن أن تحدث في المستقبل، كما يعتبر مصدر ثقة وأمان بالنسبة للمودعين⁽²⁾.

ب- الاحتياطيات: وهي تمثل أرباحاً محتجزة من أعوام سابقة وتقتطع من نصيب المساهمين لتدعيم وتقوية المركز المالي للبنك. وتوجد عدة أنواع من الاحتياطيات منها: الاحتياطي القانوني وهو إجباري وفقاً لقانون البنوك، وهناك احتياطي اختياري يستخدم في الأغراض التي يقررها مجلس الإدارة، بالإضافة إلى احتياطي خاص وهو موظف لمواجهة أية التزامات قد تطرأ على البنك، وكلا النوعين قابلين للتوزيع على المساهمين. وتعتبر الاحتياطيات كوقاية لرأس المال من أي خسارة يمكن أن تلحقه⁽³⁾.

ج- الأرباح المرحلة: تمثل أرباحاً محتجزة يتم ترحيلها للسنوات المالية التالية بناءً على قرار من مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية على ذلك، وذلك لأغراض مالية واقتصادية وهي قابلة للتوزيع على المساهمين.

¹ - سعيد سامي الحلاق، المصارف الإسلامية الواقع والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² - حسين محمد سمحان وآخرون، إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، مصر، 2012، ص 104.

³ - حربي محمد عريقات وآخرون، إدارة المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 137، 138.

2-المخصصات: يعرف المخصص بأنه أي مبلغ يخصم أو يحتجز من أجل استهلاك أو تجديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول أو من أجل مقابلة التزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة، والمخصص عبء يجب تحميله على الإيراد سواء تحققت أرباح أم لم تتحقق، وهناك نوعين من المخصصات وهم مخصصات استهلاك الأصول، ومخصص مقابلة النقص في قيمة الأصول مثل مخصص الديون المشكوك فيها ومخصص هبوط الأوراق المالية. وتمثل المخصصات مصدرا من مصادر التمويل الذاتي للبنوك الإسلامية وذلك خلال الفترة من تكوين المخصص حتى الفترة التي يستخدم فيها الغرض الذي أنشئ من أجله. ويجب أن يأخذ في الاعتبار استثمار تلك المخصصات في الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل.

3-الموارد الأخرى: هناك موارد أخرى متاح لدى البنوك الإسلامية مثل القروض الحسنة من المساهمين، وتأمين المودع من قبل العملاء كغطاء اعتماد مستندي أو غطاء خطابات الضمان، وقيمة تأمين الخزائن الحديدية المؤجرة.

ثانيا: المصادر الخارجية: يمكن عرض أهم عناصرها في البنوك الإسلامية على النحو الآتي:

1-الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية): وتعرف الوديعة تحت الطلب بأنها النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك على أن يتعهد الأخير بردها أو برد مبلغ مساو لها إليهم عند الطلب. والحسابات الجارية بهذه السمة لا يمكن الاعتماد عليها في توظيفات طويلة الأجل، وأما استخدامها في الأجل القصير فيتم بعد أن تقوم إدارة البنك بتقدير معدلات السحب اليومية، ودراسة العوامل المؤثرة فيها بدقة، مع الأخذ في الحسبان نسبة السيولة لدى البنوك المركزية ومؤسسات النقد.

وتعد الأرباح المحققة عن طريق تشغيل هذه الأموال من حق المساهمين وليس من حق أصحاب الودائع نظرا لأن البنك ضامن لرد هذه الودائع ولا يتحمل المتعامل أي مخاطر نتيجة لتشغيل واستثمار تلك الأموال وذلك تطبيقا للقاعدة الشرعية الخراج بالضمان⁽¹⁾.

2-الودائع الادخارية (حسابات التوفير): تعد الودائع الادخارية أحد أنواع الودائع لدى البنوك الإسلامية وتشبه إجراءاتها وطبيعتها ما هو موجود في البنوك التقليدية وعادة ما يخير البنك الإسلامي صاحب الوديعة بين ثلاثة أمور:

¹- سعيد سامي الحلاق، المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 10، 11.

- أن يتم إيداعها في حساب الاستثمار والمشاركة في أرباح هذه الوديعة.

- أن يودع جزء منها في حساب الاستثمار ويترك جزء آخر لمقابلة السحب وفق احتياجاته.

- أن يودع هذه الوديعة دون أرباح مع ضمان أصلها.

إن هذا النوع من الحسابات يمثل للبنك الإسلامي هدفا اجتماعيا من خلال تجميع مدخرات المسلمين مهما كانت صغيرة والعمل على استثمارها، وتعويد الفرد على الادخار وعدم الإسراف وعدم الاكتناز⁽¹⁾.

3- ودائع الاستثمار (حسابات الاستثمار): وهي الأموال التي يودعها أصحابها لدى البنوك الإسلامية بغرض الحصول على عائد، نتيجة قيام البنك الإسلامي باستثمار تلك الأموال، وتخضع هذه الأموال للقاعدة الشرعية "الغنم بالغرم".

وتعد ودائع الاستثمار أهم مصدر من مصادر الأموال في البنوك الإسلامية وتأخذ صورة عقد مضاربة بين المودعين وبين البنوك الإسلامية، تقوم البنوك بموجبه باستثمار هذه الأموال مقابل نسبة من الربح تحصل عليها، ويجب أن تحدد هذه النسبة مقدما في العقد، وهي حصة شائعة في الربح غير محددة بمبلغ معين، وتعد هذه النسبة عائد العمل للبنك كمضارب في أمواله وتنقسم ودائع الاستثمار إلى نوعين:

أ- ودائع الاستثمار المطلق: وهو أن يكون للبنك الحق في استثمار المبلغ المودع في أي مشروع من مشروعات البنك، محليا أو خارجيا. وهذا النوع من الإيداع مطبق في بعض البنوك الإسلامية ويقوم على أساس عقد المضاربة، وقد ألزمت بعض البنوك المودع أن لا يسحب الوديعة أو جزءا منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة للوديعة، وإلا فقد العائد عن الجزء المسحوب من الوديعة.

ب- ودائع الاستثمار المخصص: بمعنى أن يختار المودع مشروعا من مشروعات البنك الإسلامي وتستثمر فيه أمواله، وله أن يحدد مدة الوديعة أو لا يحددها. وهذا النوع من الإيداع مطبق في بعض البنوك الإسلامية حيث يقوم على أساس عقد المضاربة المقيدة، ويجب في كلا النوعين من الودائع أن تحدد نسبة الربح مقدما في عقد المضاربة (مطلقة/مقيدة)، لأن ذلك هو ما تقتضيه أحكام المضاربة وإلا فسد العقد لجهالة الربح⁽²⁾.

¹ - طيبيل عبد السلام، البنوك الإسلامية في خضم الأزمة المالية العالمية الراهنة، واقع وأفاق، مرجع سبق ذكره، ص 34.

² - سعيد سامي الحلاق، المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

4-صكوك الاستثمار: تعد صكوك الاستثمار أحد مصادر الأموال بالبنوك الإسلامية وهي البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات، وصكوك الاستثمار تعد تطبيقاً لصيغة عقد المضاربة، حيث أن المال من طرف (أصحاب الصكوك) والعمل من طرف آخر (البنك). وقد تكون الصكوك مطلقة أو مقيدة ويرجع ذلك إلى نوعية الصك، وتحكم قاعدة "الغنم بالغرم" توزيع أرباح صكوك الاستثمار⁽¹⁾.

5-ودائع المؤسسات المالية الإسلامية:

تقوم بعض البنوك الإسلامية التي لديها فائض في الأموال بإيداع تلك الأموال في البنوك الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية، إما في صورة ودائع استثمار تأخذ عنها عائداً، أو في صورة ودائع جارية لا تستحق عليها عائداً⁽²⁾.

المطلب الثاني: أهم الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية

تعتبر الخدمات في البنوك الإسلامية كما في البنوك التقليدية وسيلة لخدمة العملاء وتسيير أعمالهم. وكذلك تساعد على جذب عملاء جدد والمحافظة عليهم في مجال الإيداع والتوظيف، ويتم ضبط المعاملات والخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية بخلاف البنوك التقليدية في إطار الصيغة الإسلامية الملائمة لكل معاملة والمتفق عليها من هيئات الرقابة الشرعية في البنك ويمكن تصنيف أهم الخدمات إلى:

أولاً: مجموعة الخدمات المصرفية: وتتضمن:

1-الحوالات المصرفية:

أ. مفهومها: عرف الحوالة المصرفية بأنها أمر كتابي يصدره العميل إلى بنكه ليدفع مبلغاً معيناً من النقود إلى شخص ثانٍ يقيم في بلد آخر. وهذه التعليمات الكتابية غالباً ما تكون على نموذج معين يوضح فيه اسم المستفيد وعنوانه والمبلغ المراد تحويله وكيفية التحويل برقياً أو بريدياً أو هاتفياً مع خصم قيمة الحوالة ومصروفاتها من حسابه الجاري لدى البنك أو دفع قيمتها نقداً، إن لم يكن طالب التحويل أحد المودعين لدى البنك، ثم يقوم البنك بالاتصال بمراسله في البلد الآخر طالباً إليه دفع المبلغ إلى المستفيد من هذه الحوالة.

¹ - حني حديفة، البنوك الإسلامية و دورها في تعبئة المدخرات المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 32.

² - حربي محمد عريقات وآخرون، إدارة المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 136.

وتقدم البنوك كافة هذه الخدمة، وهي تحويل العملة من بلد لآخر إلى عملائها مقابل عمولة تحويل، ويمكن أيضا للبنك الإسلامي تقديم هذه الخدمة خاصة وقد سبق للمسلمين الأوائل في بداية عهد الإسلام تقديمها.

وتكون الحوالة صادرة وهي التي يصدرها الفرع بطلب من شخص معين إلى بنك أو فرع آخر ليدفع ذلك البنك أو الفرع مبلغا معيناً إلى مستفيد معين.

أما الحوالة الواردة فهي الأمر الوارد إلى الفرع من بنك أو فرع آخر لدفع مبلغ معين لمستفيد معين.

وتنقسم الحوالات إلى حوالات داخلية وهي التي يتم فيها نقل النقود من مكان إلى آخر في نفس الدولة بناء على طلب العميل، وحوالات خارجية وهي التي يتم فيها نقل النقود من دولة إلى أخرى، وبعمولات مختلفة.

إن ما يميز بين الحوالات الداخلية والخارجية هو أن البنك الدافع في الحوالات الخارجية يكون في دولة أخرى وإن كان فرعاً للبنك مصدر الحوالة غالباً ما تكون قيمة الحوالة بعملة الدولة التي يوجد فيها البنك الدافع ويسمى البنك المرسل.

ب. مشروعيتها: الحوالة المصرفية في تخريجها الشرعي عبارة عن عملية تحويل يقوم بها المصرف باعتباره وكيلاً عن الأطراف المعنية، والوكالة عقد جائز شرعاً بأجر كان أو بدون أجر وما يأخذه البنك من عمولة على هذه العملية بمثابة الأجر، وهو جائز من الناحية الشرعية، أما الربح الذي يجنيه البنك من فرق السعر بين العمليتين في التحويل الخارجي أي بين العملة محلية والأجنبية بيعة أو شراء فجائز شرعاً ما دام شرط التقايض حاصلًا فعلاً، لأن كل عملية تعد نوعاً قائماً بذاته، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: {فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كانت يدا بيد}.¹

وتتم الحوالة المصرفية بوسائل متعددة منها الحوالة البريدية، الهاتفية، البرقية، وحوالات عن طريق التلكس أو الكمبيوتر وهي الوسيلة الأحدث، بالإضافة إلى الشيكات المصرفية. ويتم إصدار الحوالات الخارجية بنفس الوسائل التي يتم بها إصدار الحوالات الداخلية أو بطريقة SWIFT* وهي الأحدث في العالم حالياً⁽¹⁾.

¹ - حربي محمد عريقات وآخرون، إدارة المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 233-234.

* - جمعية الإتصالات المالية العالمية بين البنوك.

2-تحصيل الأوراق التجارية: الأوراق التجارية عبارة عن صكوك ثابتة تمثل حقا نقديا محدد القيمة وواجبة الدفع في وقت محدد، وهي قابلة للتداول بطريقة المناولة أو التظهير، وتعتبر أداة وفاء للديون بدلا من النقود.

وتشمل الأوراق التجارية الكمبيالة والشيك والسند الأذني أو لأمر.

أ-مشروعيتها: على وجه العموم، يلاحظ بأن جميع أنواع الأوراق التجارية تقوم بوظيفة مشتركة وهي الوفاء بالدين، وجميع الأوراق التجارية مشروعة استنادا لقوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا }⁽¹⁾ إلى آخر الآية التي تدل على مشروعيتها.

ب- دور البنوك الإسلامية في تحصيل الأوراق التجارية:

حيث أن جميع أنواع الأوراق التجارية تقوم بوظيفة الوفاء بالدين، فلا بد من تحصيل هذه الديون إما بالتاريخ المعين في الورقة أو القابل للتعين أو عند الاطلاع وفقا لنوع الورقة التجارية. وهنا يكمن دور البنك الإسلامي الذي يقوم بتحصيل الأوراق التجارية، أي الديون المترتبة لعملاء البنك على الآخرين، نيابة عن هؤلاء العملاء وهذا التحصيل هو من قبيل الوكالة بأجر المجازة شرعا. ومن ثم فإن تقاضي البنوك الإسلامية أتعابا أو عمولات عن هذا العمل جائز شرعا لأنه من أعمال الوكالة بأجر. ولكن يشترط الفقهاء أن تكون العمولة مقطوعة.

وتتم عملية تحصيل الأوراق التجارية من قبل البنك الإسلامي بأن يقدم العميل الأوراق التجارية التي لديه إلى البنك من أجل تحصيلها، من ثم يقوم البنك بإرسال خطاب إلى المدين قبل موعد استحقاق الورقة التجارية بعدة أيام، أسبوع مثلا، يخطره فيها بموعده الاستحقاق وقيمة الدين ورقم الصك، ومتابعة المدين حتى يتم التسديد الكامل للورقة، أي الدين. حيث يقوم البنك بإيداع قيمة الورقة في حساب عميله لديه بعد خصم العمولة، ويخطره بتحصيل الدين وقيمة العمولة المقتطعة وقيمة المبلغ الذي أودع في حسابه.

¹ - سورة البقرة، الآية 282.

وأما بالنسبة للشيكات وكونها مسحوبة على بنوك، فيقوم البنك الإسلامي بإرسالها إلى المقاصة، لدى البنك المركزي، حيث يتم تحصيل قيمتها وإيداع قيمة الشيك في حساب العميل. علما بأن البنوك الإسلامية والتقليدية لا تأخذ عمولة مقابل تحصيل الشيكات وفقا للعرف المصرفي السائد حاليا.

ج- خصم الأوراق التجارية: وتعني شراء قيمة الديون الواردة فيها بأقل من قيمتها، وذلك عن طريق تظهير هذه الأوراق بهدف نقل ملكيتها من المستفيد الدائن إلى البنك، ويقوم البنك بدفع القيمة الاسمية لهذه الأوراق التجارية مطروحا منه قيمة الفائدة، قيمة مصاريف التحصيل، قيمة أجرة البنك.

أما بالنسبة للبنوك الإسلامية حاليا لا تقوم بخصم الأوراق التجارية، لأن ذلك يمثل ربا النسبئة^{*} وذلك استنادا إلى قرار مجمع الفقه الإسلامي في (المؤتمر السابع بجدة 12-11-1992م القاضي بعدم جواز حسم أو خصم الأوراق التجارية⁽¹⁾).

3- شراء وبيع العملات الأجنبية في البنوك الإسلامية:

ويختلف الحكم الشرعي لعمليات الصرف بيعا وشراء وذلك حسب الحالتين التاليتين:

الحالة الأولى: في حال بيع العملات وشرائها حاضر فإنه يحكم عليها بأنها نوع من أنواع البيوع المشروعة، فهي بيع أثمان بعضها ببعض مع القبض في الحال، وعدم تأخير أحد البديلين، وأخذ الفرق بين العملتين جائزا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: {الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد}.^{*}

الحالة الثانية: بيع وشراء العملات عن طريق المواعدة، فقد يفضل بعض المستوردين الاتفاق مع البنوك الإسلامية على فتح الاعتماد للمصدر الأجنبي بسعر الصرف يوم التعاقد الذي يجري عليه الحساب والتسليم في المستقبل من كلا الطرفين وذلك لتجنب ارتفاع تكلفة شراء العملات وهبوطها. والحكم

*

- ربا النسبئة (الديون) وهو الزيادة المشروطة التي يأخذها الدائن من المدين نظير التأجيل ودون عوض، وهذا النوع من الربا هو الذي وردت فيه الآيات لتحريمه، فهو محرم بالكتاب والسنة والإجماع، وقد كان هذا النوع أكثر شيوعا في الجاهلية.

¹ - محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية - أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية - الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2008، ص 301-303.

الشرعي لهذه العملية أنها مواعدة على تنفيذ الصرف والقبض في وقت لاحق محدد بسعر اليوم، ففي حين يرى المالكية عدم شرعيتها لأن القبض يتم لاحقا وليس في الحين، فإن الشافعية أجازوها⁽¹⁾.

4- شراء وبيع الأوراق المالية: يقوم البنك بعملية شراء وبيع الأوراق المالية لعملائه الذين تكون حساباتهم الجارية دائنة لديه فبينما لا يوجد حرج في بيع وشراء الأسهم انطلاقا من أنه أمر ينص عليه نظام الشركة وعقد تأسيسها، فبمعرفة المساهمين بهذا إقرارا منهم به، وهو بلا شك إقرار تبيحه الشريعة الإسلامية وتؤيده القواعد والنصوص الفقهية الواردة بهذا الشأن، أما عن السندات فإنه لا يجوز التعامل بها بيعا وشراء.

5- الاكتتاب في الأوراق المالية: في هذه الحالة تقوم البنوك بدور الوسيط في عملية اكتتاب الأسهم لبعض الشركات، حيث أن بعض هذه الشركات قد تتفق مع بنك من البنوك على أن يتولى نيابة عنها إصدار أسهمها⁽²⁾.

6- تأجير الخزائن الحديدية:

يقوم البنك بتأجير خزائن حديدية لمن يرغب من العملاء، نظيرا أجر سنوي زهيد، وهي على شكل أدراج يحمل كل منها رقما معيناً، وهي على أحجام مختلفة تلائم الاحتياجات المختلفة للعملاء، وهذه الخزائن مجهزة بشكل يمنع خطر السرقة والسطو والحريق، وتوجد هذه الخزائن في غرف محصنة ومسلحة تسليحا كاملا تحت الأرض في مبنى البنك.

ويوجد لهذه الخزائن مفتاحان أحدهما لدى المصرف والثاني لدى العميل. فيقوم موظف البنك المختص بفتح القفل الأول ويترك للعميل فتح الثاني، وإدخال وإخراج ما يشاء بسرية تامة، ويحق لصاحب الصندوق الدخول خلال ساعات الدوام الرسمي والاستفادة من هذه الخدمة. وتوفر هذه الخدمة للعميل ضمان سلامة ممتلكاته الموجودة في الصندوق وتحقق للبنك إمكانية اجتذاب عملاء جدد، ويتقاضى البنك أجرا مقابل تأجير الخزائن الحديدية. ويترتب عليه جراء هذه الخدمة اتجاه العميل ما يلي:

- أن يتمكن العميل من الدخول إلى الخزانة فيضع أو يخرج منها ما يريد على حريته دون أن ينكشف سره.

- أن يحافظ البنك على ما يضعه العميل في أقصى درجات الأمان .

¹ - طيبيل عبد السلام، البنوك الإسلامية في خضم الأزمة المالية العالمية الراهنة، واقع وأفاق، مرجع سبق ذكره، ص 38.

² - مشري فريد، علاقة البنوك الإسلامية بالسوق المالي الإسلامي، مذكرة ماجستير، التخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، غير منشورة، الجزائر، 2008، ص ص 39، 40.

ويترتب مقابل ذلك على العميل ما يلي:

- **دفع الأجرة:** ويحددها عادة العقد، ولا يجوز تعديلها أثناء مدة العقد إلا برضا الطرفين والغالب أن تدفع مقدما عن كل مدة العقد وهي سنة عادة، كما يدفع العميل مبلغا آخر كتأمين عن المدة التي يتأخر فيها المستأجر عن دفع الأجرة، فيحق للبنك أن يخصم منه ما يستحق من أجرة متأخرة، وإذا كان للمستأجر حساب فتحصل الأجرة غالبا بطريق القيد بالحساب.

- **استخدام الخزنة طبقا لشروط العقد:** ومن هذه الشروط أن يكون الدخول إليها في أوقات عمل البنك وبعد التوقيع على دفع يثبت وقت دخول العميل وإتباع إجراءات أخرى تفرضها راحة العملاء الآخرين، وعدم وضع مواد متفجرة أو خطرة.

- **رد الخزنة عند انتهاء العقد:** وعلى العميل أن يرد الخزنة سالمة كما تلقاها عند انتهاء العقد وذلك برد مفتاحها إلى البنك وتفريغها من محتواها.

وهذه الخدمة من الخدمات المصرفية الجائزة وفقا للشرعية الإسلامية وتكييفها الشرعي أنها عقد إجازة⁽¹⁾.

ثانيا: مجموعة التسهيلات المصرفية: وتتضمن:

1- إصدار خطابات الضمان:

خطاب الضمان هو تعهد في البنك بقبول دفع مبلغ معين لدى الطلب لدى المستفيد من ذلك الخطاب نيابة عن طالب الضمان عند عدم قيام الطالب بالتزامات معينة من قبل المستفيد. ولخطاب الضمان عدة أطراف هم:

- المكفول (المتعهد) أو المقاول الذي يتولى مشروعا بالمناقصة كبناء مدارس أو مستشفيات.... الخ.
- الكفيل (البنك) الضامن.
- المكفول له وهو المتعهد له المستفيد سواء كان جهة حكومية عامة أم خاصة أم أهلية⁽²⁾ والكفالة مشروعة بالإسلام.

¹ - حربي محمد عريقات وآخرون، إدارة المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 245، 246.

² - صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار البازوري، الأردن، 2008، ص 125.

ويقوم البنك بإصدار خطابات ضمان، وذلك لتحقيق الخدمات المطلوبة لتسيير أعمال العملاء مثل:

- إصدار خطابات ضمان ابتدائية أو مؤقتة: وهي خاصة بالعطاءات والمناقصات كونها تمثل تعهدا يدل على جدية والتزام العميل برغبته في تنفيذ العطاء أو شراء المناقصة إذا رست عليه، وينتهي خطاب الضمان إذا لم يرس العطاء على العميل أو إذا رس عليه ووقع عقد العطاء مع الجهة الداعية للعطاء.

- إصدار خطابات الضمان النهائية: وهي خاصة بحسن تنفيذ العملاء للمشروعات التي يقومون بها، وحتى تتأكد الجهة صاحبة المشروع من حسن التنفيذ حسب مواصفات العقد، تتطلب خطاب ضمان مصرفي بنسبة معينة من قيمة المشروع، وينتهي الخطاب باستلام المشروع من قبل أصحابه.

وتقوم البنوك الإسلامية بإصدار خطابات الضمان لعملائها استنادا لأحد الأمرين أحلها الشرع هما:

• الوكالة: وهي من عقود الجعالة^(*) التي يجوز أخذ الأجر عليها.

• الكفالة: وهي من عقود التبرعات⁽¹⁾.

2- فتح الاعتمادات المستندية:

وهي من أهم الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه التجار والصناعيين الذين يتعاملون في الاستيراد أو التصدير، والاعتماد المستندي عبارة عن تعهد صادر عن البنك (فاتح الاعتماد) بدفع مبلغ معين (قيمة الاعتماد) بناء على طلب العميل (المستورد) إلى جهة معلومة (المصدر) مقابل مستندات ووثائق مطابقة لنصوص الاعتماد ويجوز للبنك الإسلامي أن يقوم بفتح الاعتمادات المستندية ويحصل على أجرة أو عمولة ثابتة مقابل تعهد نيابة عن العميل المستورد بسداد ثمن البضائع للمصدر ومطالبتة الأخير بمستندات الشحن وإيصالها إلى المستورد ليتأكد أن المستندات مطابقة لشروط الاعتماد، وأن تكييف العلاقة بين فاتح الاعتماد مع مصرفه على أنها وكالة يعتبر من أقرب النظريات والأفكار المطروحة لحكم هذه العلاقة⁽²⁾.

*

- الجعالة في اللغة جعل، أي حدد له اجرا أو عوضا، وفي الاصطلاح عقد مفاوضه أي التزام عوض معلوم على عمل معين معلوم أو مجهول معين أو مجهول.

1- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 299، 300.

2- محمود محمد حمودة، الاستثمار والمعاملات المالية في الإسلام، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق، الأردن، 2009، ص 207.

ويعتبر الاعتماد المستندي وسيلة دفع دولية ذات مصداقية عالية كونها تشكل ضمانا وتأكيدا لحقوق الأطراف المشتركة في العمليات التجارية الدولية. وقد أجاز الفقهاء هذه المعاملة، حيث خرجها الفقهاء على أساس عقد الوكالة إذا كان الاعتماد مغطى بالكامل (أي أن نسبة التأمين النقدي 100%) لأن هذا النوع من الاعتمادات لا ينطوي على أي نوع من التمويل من قبل البنك ففتح الاعتماد وبتفويض منه (وكالة) ويجوز للبنك أخذ أجره مقابل هذه الخدمات يتم الاتفاق عليها عند فتح الاعتماد سواء بمبلغ مقطوع أو كنسبه من قيمة الاعتماد، مع ملاحظة عدم جواز احتساب هذه الأجرة اعتمادا على فترة الاعتماد.

أما إذا كان الاعتماد مغطى جزئيا (نسبة التأمين النقدي أقل من 100%) فيكون البنك كفيلا بالجزء المتبقي من قيمة الاعتماد ووكيلا بالجزء المغطى من الاعتماد، حيث يكون دور البنك وكيلا عن العميل ففتح الاعتماد وضامنا له اتجاه المستفيد، ولا يحق للبنك ففتح الاعتماد هنا الحصول على أجره مقابل الكفالة حسب ما أجمع عليه الفقهاء بعدم جواز الأجرة على الكفالة، أما الأجرة مقابل الخدمات التي يقدمها البنك للعميل والجهد الذي بذله البنك في تقديم الخدمات فلا حرج فيها.

وهناك أنواع مختلفة من الاعتمادات المستندية في البنوك الإسلامية منها:

أ- الاعتماد المستندي بالتمويل الذاتي: وفي هذا الاعتماد يقتصر دور البنك الإسلامي على فتح الاعتماد المستندي بغطاء كامل أو جزئي، ويسهل عملية الدفع للمستفيد، وتدقيق المستندات والتأكد من صحتها دون أن يكون له أي علاقة بالبضاعة، ويستحق عمولة مقابل الخدمات التي يقدمها للعميل.

ب- الاعتماد المستندي بالمشاركة: وفي هذا النوع من الاعتمادات يقوم البنك بتغطية باقي قيمة الاعتماد بصفته شريكا لا كفيلا أو ضامنا، وبالتالي فإنه يكون شريكا في الربح الناتج عن بيع البضاعة، فلا تنحصر مسؤولية البنك هنا في المستندات فقط بل يكون مسؤولا عن البضاعة مع شريكه.

ج- الاعتماد المستندي بالمرابحة: يكون دور البنك الإسلامي في هذا النوع من الاعتمادات هو دور المستورد، حيث يتم استيراد البضاعة باسم البنك بناء على رغبة الأمر بالشراء، ويتم احتساب تكلفة البضاعة حتى لحظة وصولها وبيعها للأمر بالشراء، إضافة إلى ربح معين حسب الوعد المبرم بين الطرفين، وفي هذه الحالة يكون البنك مسؤول عن تسليم بضاعة ومستندات مطابقة لشروط فتح الاعتماد، ولا يجوز

أن يكون موضوع الاعتماد المستندي مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية⁽¹⁾. بالإضافة إلى ذلك توجد مجموعة الخدمات الاجتماعية والتي تتكون من القرض الحسن والزكاة وغيرها.

المطلب الثالث: صيغ تمويل الاستثمارات في البنوك الإسلامية:

إذا كانت البنوك الربوية لا تملك أساساً إلا وسيلة واحدة للعمل ألا وهي القرض بفائدة وإن تعددت أشكاله، فإن البنوك الإسلامية توفر للمتعاملين معها صيغ متعددة للاستثمار، من خلال صيغ هي في الأصل عقود معروفة في الفقه الإسلامي جرى تطويرها لكي تتلاءم مع أغراض وطبيعة نشاط البنك باعتباره وسيطاً مالياً.

يمكن تقسيم صيغ التمويل في البنوك الإسلامية وفق عدة طرق مختلفة، منها ما يعتمد في تقسيمه على آجال تطبيقها، ومنها ما يعتمد في تقسيمه على أساس الملكية والبيع وهي كالاتي:

أولاً: صيغ التمويل القائمة على الملكية في البنوك الإسلامية:

تقوم البنوك الإسلامية باستخدام صيغ التمويل القائمة على الملكية والمتمثلة في المشاركة والمضاربة والمزارعة والمساقاة، حيث تعطي هذه الصيغ للمتعاملين القدرة على التصرف فيأخذ فيها صفة المالك، وسوف نتعرض لكل صيغة على حدى:

1- المضاربة

أ-تعريفها: المضاربة في اللغة مأخوذة من فعل الضرب في الأرض⁽²⁾، لقوله تعالى: { وَآخِرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ }⁽³⁾.

والمضاربة في الاصطلاح تعني أن يدفع رب المال إلى المضارب مالا ليتجر فيه، ويكون الربح مشترك بينهما حسب الاتفاق، على أن تكون الخسارة على رأس المال فقط، إلا إذا ثبت التعدي أو التقصير من جانب المضارب.

وفي البنوك الإسلامية تعني المضاربة دخول البنك في صفقة محددة مع متعامل أو أكثر، بحيث يقدم البنك المال اللازم للصفقة ويقدم المتعامل جهده، ويصبح الطرفان شريكين في الغنم والغرم، ويكون البنك هو

¹ -محمود الحسين الوادي وآخرون، المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 289، 290.

² - محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 212.

³ - سورة المزمل، الآية 20.

الشريك صاحب رأس المال، والمتعامل هو المضارب. فإذا تحقق الربح وزع وفقا للنسب المتفق عليها، وإذا تحققت الخسارة، يتحمل البنك خسارة في رأسماله، ويتحمل المتعامل خسارة في عمله فحسب، ولا يترتب عليه أي مديونية نتيجة للخسارة، ولا يترتب عليه أن يتحمل جزءا من الخسارة إلا إذا ثبت أن هناك تعد أو تقصير من جانبه⁽¹⁾. واتفق الفقهاء على أن عقد المضاربة جائز من جانب المالك والعامل فيجوز لكل منهما الفسخ والعدول قبل الشروع بالعمل وبعده، أي أنه عقد غير لازم حصل الربح أو لم يحصل، تحول المال إلى سلعة أو لم يتحول اشترط فيها وقت مبين أو كانت مطلقة⁽²⁾.

ب- الشروط الواجب توفرها في المضاربة:

لا تختلف المضاربة عن غيرها من العقود في الشروط العامة لانعقاد العقد وهي المتعلقة بأهلية العاقدين، والمحل، والصيغة فهي من هذه الناحية كشروط الوكالة.

أما الشروط الخاصة بصحتها، فهي التي تتعلق بأحوال رأس المال والربح والعمل كما يلي:

- شروط رأس المال: تتمثل في:

- أن يكون رأس المال نقدا فلا تصح المضاربة برأس مال من العقار والقروض.
- أن يكون معلوما ولا يكون في ذمة المضارب.
- تسليم رأس المال إلى المضارب، لأنه أمانة، فلا يصح إلا بالتسليم كالوديعة⁽³⁾.

- شروط الربح: تتمثل في:

- تحديد نصيب كل من رب المال والمضارب من الربح عند التعاقد.
- أن يكون نصيب كل طرف نسبة شائعة من الربح وليس مقدارا محددًا.
- اشترط الشافعية أن يكون الربح مشتركا بين الطرفين، ولا يصح لأحد المتعاقدين اختصاص كمية محددة من الربح.

¹ - حربي محمد عريقات وآخرون، إدارة المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 156.

² - صادق الراشد الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 56.

³ - مصطفى كمال السيد طابيل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن، 2012، ص ص 262، 263.

- شروط العمل: وتتمثل في:

- أن يتم تسليم رأس المال المضاربة للمضارب وإطلاق يده فيه، على أن لا يكون قبض المال من قبل المضارب قبل ضمان، ويكون له الحق بالتصرف في المال وإدارته في هذا الحق، ولا يجوز لرب المال التدخل لكون المضارب يتحمل نتائج إساءة التصرف في هذا المال، وهو ذو خبرة لإدارة ذلك.
- أن يكون العمل مشروعاً مما تجوز فيه المضاربة وحسب شروط عقد المضاربة، كما لا يجوز للمضارب أن يقرض مال للمضاربة أو العتق أو الهبة من مال المضاربة⁽¹⁾.

ج-أنواع المضاربة:

وأما ما يتعلق بأحكام عمل المضاربة فهي تتوقف على نوع المضاربة والتي تنقسم إلى نوعين:

النوع الأول: المضاربة المقيدة: وهي التي يقيد فيها المضارب بعمله بنوع العمل والمكان والزمان، وصفة العمل ومن يتعامل معه⁽²⁾.

النوع الثاني: المضاربة المطلقة: وهي التي يترك فيها المضارب حرية التصرف في إطار أحكام الشريعة الإسلامية والعرف التجاري، وما يؤدي إلى الهدف منها وهو تحقيق الأرباح، فيدفع رب المال إلى المضارب قدراً من المال يعمل فيه من غير تعيين نوع العمل والمكان والزمان ولا تحديد صفة من يعاملهم⁽³⁾.

د.توظيف المضاربة في البنوك الإسلامية:

إن أساس مشروعية المضاربة في الفقه الإسلامي هو أنها تساهم في تحقيق التعاون بين المال والعمل بعيداً عن الربا والفوائد المحرمة شرعاً. فالمضاربة هي نظام تمويلي إسلامي يقوم على تسخير المال المجمع لدى البنك الإسلامي لكل فرد قادر على العمل وراغب فيه كل حسب خبرته ومهارته، كما أنها مصدر تمويلي للشركات، فهي أداة فعالة في توظيف الأموال بدلاً من الاكتناز، إلا أنه على البنوك الإسلامية أن تنتهج في

¹ - محمود حسين الوادي وآخرون، المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 92، 93.

² - مصطفى كمال السيد طابيل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، مرجع سبق ذكره، ص 266.

³ - بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2012، ص 58، 59.

استخدامها للمضاربة سياسة انتقائية بالنسبة للأشخاص الذين تتعامل معهم وذلك حفاظا على أموال البنك وعملاءه وتحقيقا للربح⁽¹⁾.

2- المشاركة:

أ-تعريفها: المشاركة في اللغة تعني الاختلاط (خلط الأموال ببعضها بحيث يصعب تمييز إحداها عن الأخرى).

أما اصطلاحا تعني أن يشترك اثنان أو أكثر-بمحصنة معينة في رأس مال يتجران به كلاهما، والربح يوزع على حسب أموالهما أو على نسبة يتفق عليها عند العقد⁽²⁾.

والمشاركة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع، لقوله تعالى: { فَهُمْ شُرَكَاء فِي الثُّلُثِ } (3).

وقوله تعالى: { وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ } (4). وقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث القدسي الذي يرويه عن ربه عز وجل: { أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإن خانه خرجت من بينهما }.

وقد أجمع علماء المسلمين على جواز أنواع من الشركات والخلاف بينهم في بعض أنواعها وبعض أحكامها. وقد بعث صلى الله عليه وسلم والناس يتعاملون بالشركة فأقرهم عليها⁽⁵⁾.

ب-شروط المشاركة: بالإضافة إلى الشروط المتعلقة بالعقد (الأهلية، المحل، الصيغة)، هناك شروط تتمثل في الآتي:

-الشروط الخاصة برأس المال: تتمثل في:

- يشترط في رأس المال المشاركة أن يكون من النقود، أما إذا كان من العروض أو من عمولات أخرى، قومت جميعا بعملة واحدة لتحديد رأس مال المشاركة وحصص الشركاء.

¹ - محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 218.

² - حربي محمد عريقات، البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 162.

³ -سورة النساء الآية 12.

⁴ - سورة ص الآية 24.

⁵ - محمود حسين الوادي وآخرون، المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 193، 194.

• ألا يكون جزء من رأس المال ديناً لأحد الشركاء في ذمة شريك آخر، ولا يشترط التساوي في الحصص.

• لا يجوز خلط المال الخاص لأحد الشركاء بالذمة المالية للمشاركة.

-الشروط الخاصة بتوزيع الأرباح: تتمثل في:

- يحدد عقد المشاركة قواعد توزيع الربح بوضوح حسب النسبة الشائعة.
- في حالة وقوع خسارة دون تقصير أو مخالفة من طرف أحد الشركاء القائم بالإدارة والعمل، فإن هذه الخسارة يتحملها الشركاء، فيتم توزيعها حسب نسبة مساهمة الشركاء.

-الشروط الخاصة بالعمل: تتمثل في:

- حق الاشتراك في العمل.
- حدود تصرفات الشركاء بحيث يتقيد كل شريك بشروط العقد والعرف التجاري، فهو مقيد في تصرفاته بما يبيحه الشرع الإسلامي، فلو تصرف تصرفاً ممنوعاً كان تصرفه باطلاً ويتحمل مسؤولية تصرفه وإثمه⁽¹⁾.

ج-المشاركة في البنك الإسلامي:

تأخذ المشاركة في البنك الإسلامي عدة طرق لتنفيذها حسب الصيغة التي تحكم العقد، وتتمثل طرق أو صيغ المشاركة في أربع طرق وهي:

-المشاركة المباشرة (تمويل صفقة معينة): وهذا النوع من المشاركة يدخل فيه البنك الإسلامي شريكاً في عمليات تجارية أو استثمارية مستقلة عن بعضها البعض، حتى بالنسبة للمشروع الواحد وتختص بنوع أو عدد محدد من السلع، وتكون نسبة مساهمة الشريك تتراوح بين 25% و40% تبعاً لنوع العمليات، ويتم توزيع الأرباح حسب مساهمته في رأس مال الصفقة بعد القيام بتخصيص جزء من الأرباح للشريك نظير إدارته للعملية وتسويق وتوزيع السلعة.

¹ - بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 61، 62.

-المشاركة الدائمة: أو ما تسمى بالثابتة، حيث أن البنك الإسلامي يشارك مع شخص أو أكثر في إحدى المؤسسات التجارية أو بناية أو زراعة أو غيرها، عن طريق التمويل المشترك، فيستحق كل واحد من الشركاء نصيبه من أرباح ذلك المشروع، وتكون المحاسبة عن الخسائر والأرباح في نهاية السنة.

-المشاركة في رأس مال المشروع: تسمى المشاركة التشغيلية في رأس مال المشروع أو المساهمة في تمويل رأس مال المشروع، حيث يقوم البنك بتقييم أصول الشريك ليحدد حجم التمويل الذي سيقدمه، ويشترط أن لا تقل مساهمة الشريك عن 15% من رأس مال المنشأة (المشروع) المستغل، وفي المجال الصناعي فإن البنك لا يشترط على الشريك تقديم أية مساهمة مالية، إذ أن مساهمته في هذه الحالة تكون هي الأصول التي تم تقييمها وتمثل حصة الشريك، بالإضافة إلى جانب جهده الإداري⁽¹⁾.

-المشاركة المنتهية بالتمليك (المتناقصة أو بالتخارج): ويعتبر هذا النوع من المشاركة من أهم أشكال المشاركة التي تستخدمها البنوك الإسلامية في توظيف أموالها، وهي مشاركة طويلة الأجل. ويقوم هذا النوع من التمويل على عقد موثق يتم بموجبه تأسيس علاقة تعاقدية بين البنك الإسلامي كشريك ممول لجزء من رأس المال والعميل كشريك ممول للجزء الآخر، بالإضافة إلى تقديم الجهد والعمل اللازم لإدارة النشاط الممول. وبمقتضى هذه الشراكة يتناقص حق البنك كشريك بشكل تدريجي يتناسب طردياً مع ما يقوم العميل بسداده لحصة البنك في رأس المال، وهكذا حتى تصبح حصة الشريك العميل 100% من المشروع وحصة البنك صفراً، وبالتالي ينتهي عقد المشاركة، وغالباً يتم التناقص في حصة البنك في رأس مال المشروع من خلال دفعات ثابتة ومحددة يدفعها العميل للبنك من حسابه الخاص، وهي غير مرتبطة بعائد البنك من حصته من أرباح المشروع، ولكن يجوز أن يقوم العميل بتسديد دفعات أكبر لتسريع انتهاء عقد المشاركة. ويتيح هذا النوع من التمويل للمستثمرين الحلول محل البنك في ملكية المشروع⁽²⁾.

3-المزارعة: تعتبر المزارعة من أهم أدوات التوظيف الشرعية في البنوك الإسلامية، وهي تختص بتمويل القطاع الزراعي.

أ.تعريفها: يمكن تعريف المزارعة في اللغة على أنها من الزرع. وللزرع معنيين، الأول مجازي وهو إلقاء البذور في الأرض والمعنى الثاني حقيقي وهو الإنبات.

¹ -- مصطفى كمال السيد طایل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 269، 270.

² -- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 233، 232.

أما اصطلاحاً فالمزارعة هي دفع الأرض إلى عامل يزرعها لقاء حصة شائعة معلومة من الزرع، فهي إذن شراكة بين شريكين صاحب الأرض والعامل المزارع.

الدليل على مشروعيتها من الكتاب من خلال قوله تعالى: { أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ. أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ }⁽¹⁾.

من السنة عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: { لا يقولن أحدكم زرعت وليقل حرثت }.

من الإجماع: لقد اختلف الفقهاء في المزارعة فمنهم من رأى تحريمها ومنهم من أجازها⁽²⁾.

ب. شروط المزارعة: وتتمثل في:

- يجب أن تتوفر فيها جميع الشروط التي يجب توفرها في العقد.
- صلاحية الأرض للزراعة.
- معرفة البذر من حيث الجنس والنوع والصفة.
- معرفة من عليه البذر (على صاحب الأرض أم على العامل).
- التوقيت، وذلك بتحديد المدة، ويجب أن تكون المدة كافية لتحقيق حصة كل طرف من الناتج.
- تحديد حصة كل طرف من الناتج⁽³⁾.

4- المساقاة:

أ. تعريفها: المساقاة لغة مشتقة من السقي.

أما اصطلاحاً فهي عقد يقوم على إصلاح ورعاية وسقاية وقطف ثمار الشجر بجزء مما يخرج من ثمرها. وهي عقد شركة بين مالك الشجر أو الزرع والعامل عليه على أن يقوم الأخير بخدمة الشجر أو الزرع في مدة معلومة في نظير جزء شائع من الغلة.

1 - سورة الواقعة، الآية 56.

2- حني حذيفة، البنوك الإسلامية ودورها في تعبئة المدخرات المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 39

3- محمود حسين الوادي وآخرون، المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 253.

ويمكن الاستدلال على مشروعية المساقاة مما ذهب إليه معظم الفقهاء استناداً إلى ما رواه البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: {عامل أهل خيبر بشرط مما يخرج منها من ثمر أو زرع}، وما رواه البخاري عن أبي هريرة أن الأنصار قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم: اقسم بيننا وبين إخوتنا، أي المهاجرين النخيل، قال صلى الله عليه وسلم: لا فقال: تكفونا المؤونة ونشرككم في الثمرة، قالوا سمعنا وأطعنا⁽¹⁾.

ب. شروط المساقاة:

- الإيجاب من صاحب الأشجار والقبول من العامل بكل ما دل عليهما من قول وفعل.
- أهلية المتعاقدين بمباشرة العقد.
- أن تكون المدة محددة فيجوز أن تكون لسنوات عدة أما الغلة فتقدر بمدة تتسع لحصول الثمر.
- أن تجري المساقاة قبل نضوج الثمر.
- أن تكون حصة كل منهما بحصة من نمائها أو حصة مشاعة منه.
- أنها عقد لازم لا يبطل ولا يفسخ إلا بالتقابل والتراضي.
- ينبغي أن تكون الأصول معلومة عند الطرفين، وكذا الأعمال المطلوبة من العامل يجب ذكرها وتعيينها.
- أن ينتفع بثمرها مع بقاء أصولها كالنخيل وشجر الفواكه وكرم العنب أو بورقها كالتوت والحناء.
- أما مثل البطيخ والخيار والبادنجان والقطن وقصب السكر، فلا يدخل في باب المساقاة لكن يجوز أن يتفق المالك مع العامل على سقيها وخدمتها بحصة معينة من ناتجها⁽²⁾. وحسب الآية الكريمة في قوله تعالى: {إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ} ⁽³⁾.

ثانياً: صيغ التمويل القائمة على البيوع

تقوم البنوك الإسلامية باستخدام صيغ التمويل القائمة على البيوع والمتمثلة في المراجعة، الاستصناع، البيع بالتقسيط، بيع السلم وهي كالاتي:

¹ - محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 278, 279.

² - صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 78، 79.

³ - سورة النساء، الآية 30.

1- التمويل بصيغة المراجعة:

أ. تعريفها: المراجعة لغة مشتقة من الربح، والربح هو النماء، وفي التجارة هو الفرق الايجابي بين سعر بيع السلعة وتكلفتها.

أما اصطلاحاً هي بيع يمثل رأس المال المبيع (الذي يشمل ثمن السلعة وما تكبد فيها من مصروفات) مع زيادة ربح معلوم، ويعتمد بيع المراجعة على صدق البائع في إفصاح الثمن الأصلي (ثمن شراء السلعة) ومقدار ربحه فيها.

إذ يمكن تعريف المراجعة بأنها تلك البيوع التي يزيد فيها سعر البيع عن الشراء الأصلي للمبيع ويكون الهدف منها هو تحقيق هامش ربح، وتتجسد صيغة التمويل بالمراجعة في عقد قانوني، يكون طرفيه كل من البنك الإسلامي والعميل طالب التمويل من خلال صيغة المراجعة ومحل العقد والمتمثل في الأصل أو السلعة المطلوبة⁽¹⁾.

ب. شروط بيع المراجعة: يلزم لصحة المراجعة بالإضافة إلى الشروط العامة المتعلقة بالعقد (الأهلية، المحل، الصيغة) بعض الشروط التي تتمثل في الآتي:

- أن يكون الثمن معلوماً للمشتري الثاني (العميل، العلم بالثمن الأول شرط لصحة البيع)
- أن يكون الربح معلوماً لأنه بعض الثمن.
- أن لا يكون الثمن في العقد الأول مقابلاً بجنسه من أموال الربا، فإن كان كذلك بأن اشترى المكيل أو الموزون بجنس مثلاً بمثل لم يجز بأن يبيعه مراجعة، لأن المراجعة بيع الثمن الأول مع زيادة (ربح)، والزيادة في أموال الربا تكون ربا لا ربحاً.
- أن يكون العقد في البيع الأول صحيحاً، فإذا كان فاسداً لم تجز المراجعة، لأن المراجعة بيع الثمن الأول مع زيادة (ربح) والبيع الفاسد يثبت الملك فيه بقيمته أو بمثله لا بالثمن⁽²⁾.

تستخدم البنوك الإسلامية عمليات المراجعة كأسلوب مهم من أساليب توظيف الأموال المتجمعة لديها، وتشمل تلك العمليات التوظيفية الجانب الكبير من عمليات استثمار الأموال في تلك البنوك، إلا أن النسبة من عمليات بيع المراجعة التي تقوم بها البنوك تتم في صورة بيوع المراجعة للأمر بالشراء، التي تعد من البيوع

¹ - بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 81.

² - مصطفى كمال السيد طابل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، مرجع سبق ذكره، ص 274.

المستحدثة في المعاملات الإسلامية وهي تتناسب مع العمل المصرفي الإسلامي، وحسب الفقهاء تعتبر جائزة.

ويمكن تعريف المراجعة للآمر بالشراء على أنها طلب الفرد أو المشتري من البنك أن يشتري سلعة معينة بمواصفات محددة، وذلك على أساس وعد منه بشراء تلك السلعة اللازمة له مراجعة بربح متفق عليه، ويقع الثمن على دفعات أو أقساط تبعا لإمكانيته وقدراته المالية.

ومن الشروط الواجب توفرها في بيع المراجعة للآمر بالشراء إضافة إلى الشروط السابقة الواجب توفرها في بيع المراجعة، يجب على البنك الإسلامي في تطبيق بيع المراجعة للآمر بالشراء التزامه بالضوابط التي تظهر دوره في العملية ومنها ما يلي:

- للبنك الحق قبل شرائه للسلعة أن يتبنى الإجراءات التي تؤكد له ثقة العميل في الوفاء بوعده بما في ذلك مطالبته بضمانات عينية أو شخصية لتوثيق دينه.
- تولى البنك شراء السلع بنفسه أو بوكيل عنه غير الأمر بالشراء.
- دفع ثمن الشراء مباشرة منه إلى البائع دون توسط الأمر بالشراء.
- إرفاق المستندات المثبتة لعملية شراء البنك للسلعة وتسلمه إياها.
- أن تمر السلعة بمرحلة محددة تكون فيها على ضمان البنك، وأن لا تتوّل الوكالة إلى حماية البنك من تحمل تبعه هلاك السلعة قبل بيعها⁽¹⁾.

2- الاستصناع:

أ. تعريفه: في اللغة هو طلب الصنعة، واستصنع الشيء دعا إلى صنعه.

أما اصطلاحاً هو عقد على مبيع في الذمة وشرط عمله على الصانع. أو أنه طلب شخص من آخر صناعة شيء ما له، على أن تكون المواد من عند الصانع وذلك نظير ثمن معين⁽²⁾. أو هو طلب عمل شيء مادته من الصانع هذا ولا بد أن تكون العين والعمل من الصانع حتى يصبح العقد استصناعاً.

¹ - بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 82، 83.

² - محمود الحسين الوادي وآخرون، المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 233.

كما في قوله تعالى { وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ ۗ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ } (1).

وعن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم قال { إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه ويجسسه } . وعليه فإن عقد الاستصناع جائز شرعا لكونه بيع معدوم محقق الوجود وهو عقد مفاوضة خالي من الغرر (2).

ب. شروط عقد الاستصناع: حسب مجمع الفقه الإسلامي فإن الاستصناع عقد محله السلع المحدد وضعها، والخدمات المطلوب تقديمها، وهو ملزم للطرفين في حالة تلبية شروطه التي تتمثل في الآتي:

- تحديد طبيعة السلع المطلوب صنعها، ونوعيتها وكميتها وأوصافها.
- تحديد وقت صنع السلع (الزمان والمكان).
- أن يكون الاستصناع في السلعة التي تم الاتفاق عليها في العقد.
- أن يكون محل العقد هو الشيء المستصنع وليس عمل الصانع.
- أن تكون المواد المكونة للسلعة من قبل الصانع.
- تحديد الثمن جنسا وقدرًا وصفة، والثمن يكون معجلا ومؤجلا.

ج. تطبيق صيغة الاستصناع في البنوك الإسلامية:

أصبح التمويل عن طريق عقد الاستصناع يمثل دورا رئيسيا في الصناعة المصرفية الإسلامية إذ قامت البنوك الإسلامية بتمويل إنشاء المباني السكنية والاستثمارية بنظام عقود الاستصناع، وساهمت بذلك في حل مشكلات معاصرة كثيرة، إذ ساهمت في توفير السلع التي يطلبها العميل وفقا لاحتياجاته ومتطلباته بما يؤدي لتلبية احتياجات العميل وساهمت البنوك في صناعات أخرى عديدة، وأبرمت الكثير من عقود الاستصناع مع عملائها، غير أن أوضحها حجما في المعاملات هو المجال العقاري مثل عقود إنشاء المدارس وإنشاء محطات الكهرباء وإنشاء الفنادق (3).

¹ - سورة الأنبياء، الآية 80.

² - صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية مرجع سبق ذكره، ص 69.

³ - مصطفى كمال السيد طابيل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، مرجع سبق ذكره، ص 290، 301.

3- البيع بالتقسيط (الآجل):

أ. تعريفه: في اللغة التقسيط من القسط وجمعه أقساط، ويعني القسط لغة التفريق وجعل الشيء أجزاء الحصة أو النصيب.

أما اصطلاحاً يعني البيع بالتقسيط البيع إلى أجل معلوم، وهو ثمن أجل بثمن عاجل، أي بيع مؤجل الثمن، وفيه يقوم البنك بتسليم السلعة المتفق عليها إلى عميله في العاجل مقابل تأجيل سداد الثمن إلى وقت محدد آجل، ويكون التأجيل لكامل الثمن أو جزء منه، والدفع إما دفعة واحدة أو على دفعات.

والبيع بالتقسيط جائز شرعاً. وقد يكون السعر الذي تباع به السلعة نقداً، وهذا جائز بالاتفاق ويؤجر عليه البائع لما فيه من التوسعة على الناس وسد حاجاتهم، وقد يكون البيع إلى أجل بسعر أعلى من الثمن الحالي، شريطة أن يكون السعر محدوداً ومقطوعاً عند الاتفاق. وقد ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله {ثلاثة فيهن البركة: البيع إلى أجل، والمقارضة، وإخلاق البر بالشعير للبيت لا للبيع}. وقد روى الشيخان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم "اشتري طعاماً من يهودي إلى أجل ورهن درعاً من حديد. وقد أجاز جمهور الفقهاء بيع لأجل بأكثر من ثمنها العاجل"⁽¹⁾.

استناداً لقوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا }⁽²⁾.

ب. شروط البيع لأجل: هناك عدة شروط أهمها:

- أن لا تكون السلعة المباعة وثنها من الأصناف الربوية التي لا يجوز بيع بعضها ببعض بالأجل، أي وجوب اختلاف المال الذي تتم مبادلته عاجلاً عن المال الآجل.

- في حالة اختلاف ثمن البيع الآجل عن ثمن البيع الفوري وحسب فترة السداد، فإن هذا يوجب الاتفاق على الثمن ومدة السداد وطريقته في العقد ابتداءً.

- لا يحق للبائع في بيع الآجل المطالبة بالسداد قبل التاريخ المحدد له في العقد.

- اشتراط تسليم السلعة المباعة في بيع الآجل فوراً وحال التعاقد، لأن الثمن هو المؤجل في البيع

هذا.

¹ - محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 252، 253.

² - سورة النساء، الآية 29.

- لا يجوز للبائع أن يشتري ما باعه بأجل بثمان نقدي أقل، لأن هذا الفرق بين ثمن بيع السلعة للمشتري وثمان شرائها منه والذي هو أقل، يعتبر ربا محرم شرعا، ويصبح الهدف من البيع والشراء هو الوصول إلى إقراض واقتراض ربوي، وليس البيع والشراء حقيقة.

- لا يجوز للمشتري أن يشتري السلعة بثمان مؤجل، ثم يبيعها بثمان معجل أقل للحصول على النقود، لأن هذا لا يمثل بيعا وشراء حقيقيا، وإنما الحصول على نقد مقابل الفرق بين ثمن الشراء وثمان البيع، والذي يعتبر ربا محرم شرعا⁽¹⁾.

4- بيع السلم:

أ. تعريفه: السلم في اللغة بمعنى الإعطاء والتسليف والترك جاء في لسان العرب "السلم بالتحريك السلف وأسلم في الشيء وسلم وأسلف بمعنى واحد وأسلم إليه الشيء دفعة".

أما اصطلاحا أطلق الفقهاء اسم السلم على عقد يجري بين طرفين أحدهما يدفع الثمن عاجلا، والآخر يتسلم سلفة آجلا، فهو بيع لسلعة موصوفة في الذمة مقابل ثمن يدفع في مجلس العقد⁽²⁾.

والسلم مشروع في الكتاب والسنة والإجماع قال ابن عباس أشهد أن الله تعالى أجاز السلم وأنزل فيه أطول آية في كتابه، وتلى هذه الآية { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ... }⁽³⁾.

أما السنة فقد روى ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال { من أسلم منكم فليسلم في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم } . وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال "من أسلف شيئا فلا يصرفه إلى غيره"⁽⁴⁾.

ب. شروط بيع السلم: لبيع السلم مجموعة من الشروط يجب توفرها ليصبح البيع سلما وهي:

-شروط رأس المال: وتمثل في:

• أن يكون رأس المال معلوما.

¹ - حربي محمد عريقات وآخرون، إدارة المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 193، 194.

² - مصطفى كمال السيد طابل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، مرجع سبق ذكره، ص 284.

³ - سورة البقرة، الآية 282.

⁴ - محمود الحسين الوادي وآخرون، المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 246.

- أن يتم تسليم رأس مال السلم في مجلس العقد.

-شروط المسلم فيه: وتتمثل في:

- أن يكون ديناً موصوفاً في الذمة، حيث لا يصح السلم إذا جعل المسلم فيه شيئاً معيناً بذاته، لأن تعيينه ينشأ عنه غرر عدم القدرة على تنفيذ العقد.
- أن يكون المسلم فيه معلوماً.
- أن يكون مؤجلاً، لا يشترط الشافعية الأجل في السلم، فهو يجوز حالاً كما يجوز مؤجلاً، وذلك خلافاً لما ذهب إليه الجمهور من كون الأجل شرطاً لصحة السلم فينبغي عندهم أن يكون المسلم فيه مؤجلاً.
- أن يكون الأجل معلوماً⁽¹⁾.

ج. تطبيقات بيع السلم في البنوك الإسلامية:

يمكن أن يستخدم عقد السلم في البنوك الإسلامية لتمويل التجارة، حيث يكون البنك رب السلم، ويكون التاجر المسلم إليه، والبضاعة المراد تمويل شرائها المسلم فيه. حيث يحصل التاجر على المال من البنك عاجلاً مقابل تسليمه للبضاعة المتفق عليها آجلاً، حيث يتاح للتاجر أن يستخدم أموال السلم في شراء المواد الأولية للسلعة الموصوفة المطلوبة أو في دفع أثمان بضاعة للمصانع أو المزارع التي تباعه ما سوف يتاجر فيه.

وكذلك يمكن استخدام عقد السلم في الزراعة، حيث يتم تقديم المال للمزارعين الذين سيستخدمون هذه الأموال في رعاية مزرعاتهم وحتى الموسم، أي قطف الثمار، كما يمكن استخدام عقد السلم في الصناعة بنفس الطريقة، حيث يقوم الصانع بشراء المواد الأولية ودفع أجور العمالة لتصنيع السلعة من أموال السلم، ويقوم بتسليمها إلى البنك بعد تصنيعها الذي بدوره يكون لديه خطة لتصريفها بسعر أعلى مما اشتراها به⁽²⁾.

¹ - بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 89، 90.

² - محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 259، 260.

المبحث الثالث: واقع البنوك الإسلامية

إن توفر البنوك الإسلامية على موارد تغطي حاجياتها هو أمر غير كافي لوحده، بل يجب أن تكون هناك إستراتيجية تنظم عملها من خلال الإدارة المحكمة سواء بما يتعلق بمخططها المستقبلية أو توفير السيولة بما يضمن ديمومتها. لكن هذا لا يمنع من وجود مخاطر تهددها باعتبارها محصورة في بيئة متحركة تبعاً لتغيرات اقتصادية أو مالية أو غيرها وكنتيجة لثمار وجهود البنوك الإسلامية قدمت مجموعة من المنتجات الرائجة وعملت جاهدة على تسويق خدماتها.

المطلب الأول: استراتيجيات البنوك الإسلامية

أولاً: الإدارة المالية في البنوك الإسلامية وخصوصيتها

تعرف الإدارة المالية بأنها الوظيفة الإدارية المتعلقة بتنظيم حركة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف المشروع بكفاءة إنتاجية عالية والوفاء بالتزاماته المستحقة عليه في مواعيدها، حيث أصبحت البنوك الإسلامية واقعا يشار إليه بالبنان بالرغم من صغر عمرها مقارنة بالبنوك التقليدية، وقد رافق تطور البنوك الإسلامية في شتى المجالات تطور الإدارة المالية الإسلامية، حتى أن هناك جامعات أصبحت متخصصة في منح درجة الماجستير في هذا المجال، وكان هذا التطور طبيعياً لأهميته القصوى بالنسبة للبنوك الإسلامية ويتضح ذلك من خلال:

- توافر سيولة هائلة لدى معظم البنوك الإسلامية والتي تعتبر عبئاً كبيراً من الناحية العملية والتجارية والشرعية.
- بحث الإسلام على عدم تعطيل المال، مما يشكل ضغطاً على البنوك بضرورة تشغيل تلك السيولة الهائلة بالرغم من عدم كفاية أوجه الاستثمار المنضبطة بأحكام الشريعة الإسلامية في اقتصاديات لا تنضبط أصلاً بهذه الضوابط مثل سوق المستقبلات والخيارات.
- خطورة اعتذار البنوك الإسلامية عن قبول الودائع بسبب زيادة السيولة النقدية، لما لذلك من آثار سيئة على مستقبل هذه البنوك.

- عدم وجود أسواق مالية إسلامية بالشكل المطلوب، ما يضيف إلى مهام الإدارة المالية في البنوك الإسلامية مهمة جديدة تتمثل في اختراع وإيجاد أدوات مالية غير موجودة في الأسواق المالية الحالية.

من هنا تتبين خصوصية الإدارة المالية في البنوك الإسلامية لأن تدبير احتياجات البنك من الأموال يجب أن يكون ضمن أحكام الشريعة الإسلامية لذا تم استحداث أدوات مالية جديدة في هذا المجال من قبل بنوك إسلامية، مثل صناديق الاستثمار الإسلامية وصكوك المقارضة والتأجير وغيرها من اجل زيادة موارد البنوك الإسلامية والتغلب على أية مشكلات تتعلق بالسيولة قد تواجهها⁽¹⁾.

ثانيا: إدارة السيولة في البنوك الإسلامية وأهدافها

1-إدارة السيولة: معناه احتفاظ البنك بتدفقات نقدية كافية لمواجهة سحبات كبيرة بشكل مفاجئ أو غير معتاد، وتنقسم إدارة السيولة إلى قسمين:

أ-الإدارة الأساسية: تتعامل مع النقد الفعلي المتوفر لدى المؤسسة، أي تكون واحدة من أهم وظائفها الرئيسية وتحدد المستوى الأمثل للنقد حيث يمكن دفع واستلام المبالغ الضرورية لتشغيل المؤسسة بشكل سليم.

ب-الإدارة المتقدمة للسيولة: فتتضمن الإدارة الأساسية بالإضافة إلى مهام أخرى مثل التنبؤ بالسيولة والتفاوض وإقامة العلاقات مع المؤسسات المالية ومؤسسات إدارة المخاطر المالية.

2-أهداف إدارة السيولة: تهدف إلى ما يلي:

- المحافظة على استمرار البنك في أداء وظيفته على أحسن وجه وإبعاد مخاطر العسر المالي عنه.
- التأكد من مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وتحصيل الذمم والتمويلات والاستثمارات في تاريخ استحقاقها.
- حماية الأصول من عملية البيع الاضطراري عند الحاجة، وعدم تعريض البنك لمخاطرة كبيرة على المدى الطويل.
- تقوية ثقة المودعين وبالتالي استمرارهم في الإيداع من خلال الإدارة الجيدة لموجوداتهم.

¹ - حسين محمد سمحان وآخرون، إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 12، 13.

- تسييل الأوراق المالية وبيع الأصول دون تحمل خسارة.
- توريق أصول بغرض إصدار صكوك لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين وتعطية جزء من العجز في الموازنة.
- تجنيب البنك اللجوء الاضطراري لاقتراض بشروط مجحفة أو غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

3- إستراتيجية إدارة السيولة: ثمة ركائز يجب أن تتوفر عليها البنوك الإسلامية لترقى إلى المستوى المطلوب في إدارة السيولة.

أ- توفر السوق على عدد كبير من المتعاملين النشطين: ذلك أن توفر السوق المالية عدد كبير من المتعاملين النشطين يعطي متنفسا للبنوك الإسلامية ويقوي من كفاءة السوق المالية لاسيما السوق الثانوية (سوق التداول).

ب- تنوع وتطوير الأدوات المالية: يعد تنوع وتطوير الأدوات المالية عاملا مهما في إدارة السيولة، ومواكبة تطور المصرفية الإسلامية المتسارع ونسبة نموها التي تجاوزت في بعض الدول الإسلامية 50% سنويا.

ج- ضمان شفافية السوق: إن ضعف أو غياب الشفافية في السوق المالية يجعل الحصول على المعلومات المطلوبة لانتقاء الأوراق المالية المناسبة مكلفة ماديا ومستهلكة للوقت⁽¹⁾.

ثالثا: دراسة المشاريع الاستثمارية واختيارها:

تتلخص دراسة المشاريع الاستثمارية في إعداد تقرير يتضمن توصيات إلى الإدارة العليا في البنك بإقرار أو عدم إقرار المشروع ومحل الدراسة، وينبغي أن تشمل هذه الدراسة ثلاث نواحي وهي:

- **الناحية التقنية:** وتعني أن يتوفر البنك على الإمكانيات اللازمة للقيام بالمشروع.
- **الناحية الاقتصادية:** وتستلزم أن يحقق المشروع عائدا مقبولا.

¹ - أكرم لال الدين، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، رابطة العالم الإسلامي، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، 29/25 ديسمبر 2010، ص ص 4، 7.

- **الناحية الاجتماعية:** وتتطلب أن يكون المشروع نافعا للمجتمع مقبولا من الناحية الشرعية. إن الدراسة الاقتصادية للمشاريع أهمية خاصة، ذلك أنه إذا كان عائد البنوك التقليدية مضمون من البداية، فإن البنك الإسلامي معرض لخطر عدم الاسترداد إذ أساء اختيار المشروع، وبما أنه لا يمكن عمليا للبنك الإسلامي بمفرده أن يتوفر على إطارات مختصة في كل المجالات الاقتصادية، فإنه يكون من المفيد اختصاص كل بنك في مجال معين، لعل ذلك يقلل من خطر الاسترداد ويرفع من مردودية المشروع، وكذلك يجب على البنك الإسلامي أن يسعى إلى الاستعمال العقلاني لموارده بتخصص نشاطه في المجالات التي يملك فيها من الإمكانيات ما يمكنه من الحصول على أرباح معتبرة والتقليل من خطر عدم الاسترداد.

لاشك أن البنك تعرض عليه عدة مشاريع، وفي هذه الحالة يكون البنك مطالب بمراجعة مؤشر الربحية، وإلى جانب الاعتبارات الاقتصادية والمالية الأخرى يجب أن يولي اهتمام خاصا لطبيعة المشاريع، حتى لا يأخذ منها مالا يتوفر على تجربة أو ما يملك فيه تجربة غير كافية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية

إن تميز العمل المصرفي الإسلامي ينطوي عليه ضرورة توفر متطلبات خاصة بهذا العمل والتي يمثل غيابها كلياً أو جزئياً سببا واضحا في ارتفاع مستوى مخاطر العمل المصرفي الإسلامي، وعلى الرغم من اختلاف تصنيف المخاطر في العمل المصرفي الإسلامي إلا أنه يمكن تصنيفها كما يلي:

أولا: مخاطر مصادر الأموال: وتتمثل مخاطرها فيما يلي:

1- حقوق الملكية: انخفاض ملاءة رأس المال لدى البنك نتيجة تدني نسبة رأس المال والاحتياطات إلى إجمالي الموجودات، أو إجمالي الودائع، أو إلى الموجودات الخطوة المرجحة.

وبسبب هذا الانخفاض ارتفاع مستوى المخاطرة، التي تنجم عن عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته.

2- ودائع المتعاملين: شدة سيولة الودائع، والمتمثلة في زيادة الأهمية النسبية للحسابات الجارية التي تعتبر قروضا في ذمة البنك يجب ردها عند طلبها، وما يسببه ذلك من ممارسة هؤلاء لممارسات تضرب بالنشاط وتعيقه مثل اعتقاد هؤلاء أنه يمكن أن يقوموا بسحب ودائعهم متى شاءوا، أو غير ذلك مما يعرض البنك لمخاطر السيولة.

¹ - مشري فريد، علاقة البنوك الإسلامية بالسوق المالي الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

3-المخصصات: ويتمثل وجه المخاطرة فيها بعدم كفاية المخصصات نتيجة تديني نسبة المخصصات إلى إجمالي الديون، أو نسبتها إلى الاستخدامات الخطرة، إذ يؤدي عدم الكفاية أن يلحق بالبنك جانبا من الخسارة ما لم تغطيه هذه المخصصات⁽¹⁾.

ثانيا: مخاطر صيغ التمويل

تفرد صيغ التمويل الإسلامي بمخاطر تتعلق بشروطها الشرعية وطبيعتها، وقد تكون الآراء المتباينة للفقهاء في بعض مسائلها، -وخاصة إذا لم يوجد نظام قضائي فعال- مصدرا لما يدعى بمخاطر الطرف الآخر من الأمثلة على ذلك:

- تراجع العميل عن إتمام الصفقة حتى بعد صدور الوعد عنه ودفع العربون خاصة في حالة عدم الإلزام بالوعد.

- عدم جواز الشرط الجزائي كما اتفق الفقهاء المعاصرون، مما يعني عدم جواز زيادة السعر أو العائد في حال تأخر العميل عن السداد في الموعد المتفق عليه.

- تعرض البنك لمخاطر قطاعات أخرى نتيجة طبيعة بعض صيغ التمويل مثل تحمله مخاطر القطاع الزراعي في عمليات السلم في السلع الزراعية.

- مخاطر الائتمان الناجمة عن عدم قدرة العميل على تسديد التزاماته للبنك في الوقت المحدد نتيجة ظروف خاصة أو عامة.

- جواز تراجع العميل عن بعض أنواع العقود التي تتسم بأنها عقود غير لازمة.

- تلف السلع المملوكة من قبل البنك قبل انجاز بيعها وتسليمها للزبون أو تلفها وهي مؤجرة.

- ضمان العيب الخفي في المراجعة مثلا، أو عدم توافر المنفعة في العين في عقود الإجارة⁽²⁾.

ثالثا: مخاطر العملاء

هذه المخاطرة تعني مجموعة الأخطار التي تنشأ بسبب التعامل نفسه ومقوماته، سواء نشأت بسبب عمدي أو غير عمدي، وترتبط هذه المخاطر بما يسمى بالجدارة التمويلية للمتعامل، والجدارة لها وجهان:

¹ - محمد محمود الكاوي، البنوك الإسلامية ومأزق بازل، من منظور المطلوبات والاستيقاء، مقررات بازل I , II , III، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون، مصر، 2011، ص ص 24، 23.

² - حسين محمد سمحان وآخرون، إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 254، 255.

الوجه الأول: الجدارة الأخلاقية.

الوجه الثاني: الجدارة الخاصة بالكفاءة الإدارية للأعمال والمشروعات، ويتمخض عن عدم وجود هذه الجدارة المخاطر الأخلاقية، ومخاطر الكفاءة إذ تظهر على شكل معلومات خاطئة وصلت البنك الإسلامي. وبناء عليها يتخذ قرار خاطئ بشأن منح المتعاملين التمويل المطلوب⁽¹⁾.

رابعاً: المخاطر التشغيلية.

هي مخاطر مصدرها البنك نفسه، وهي المخاطر التي تكون مصدرها منهج العمل في نشاط الاستثمار والتمويل، لما تشتمل عليه من سياسات واستراتيجيات وضوابط ومعايير وإجراءات وعقود وغير ذلك، أو هي الأخطار الناشئة عن مدى كفاءة البنك في إدارة عملياته الاستثمارية والتمويلية من لحظة تقديم الطلب حتى تصفية العمليات، وأسباب وجود مثل هذه المخاطر يعود إلى:

- عدم وجود نظم تمويلية دقيقة.

- عدم وجود موارد بشرية تعمل لدى البنك تجمع بين التخصص المالي المصرفي والشرعي.

- غياب إدارة التوظيف التابعة للبنك التي تقدم الدراسة الجيدة للعميل وإثبات جدارته أو عدمها (عدم وجود تحليل تمويل، تحليل استثماري، وعدم وجود تقييم الأداء).

- العائد المنخفض للبنوك الإسلامية مقارنة بما تحققه الصيرفة التقليدية في السوق التي ترجع إلى مخاطر الثقة، وهي ظن المودعين والمستثمرين أن مرد العائد المنخفض النقدي أو التقصير من جانب البنك الإسلامي⁽²⁾.

خامساً: مخاطر السوق

وهي مخاطر مرتبطة بطبيعة نشاط التمويل القائم على الاستثمار وما يتعرض له من مخاطر تشترك فيها البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية وتشتمل المخاطر السياسية ومخاطر التضخم (مخاطر تغير الأسعار) ومخاطر الكوارث الطبيعية ومخاطر قطاع معين، مخاطر الظروف الاقتصادية العامة، ومخاطر السعر المرجعي وهو احتمال تغير السعر الذي تستخدمه البنوك كمرجع لتسعير أدواتها المالية ومثال ذلك أن البنوك الإسلامية تُحدد هامش الربح في المراجعة اعتماداً على السعر المرجعي وهو الليبر، وبالتالي على الرغم من تغير

¹ - محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية ومأزق بازل، مرجع سبق ذكره، ص 29.

² - محمد محمود المكاوي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، الناشر المكتبة العصرية، مصر، 2012، ص 78.

السعر المرجعي زيادة أو نقصانا إلا أنه لن يكون بمقدور البنوك الإسلامية تغيير هامش الربح في العقود ذات الدخل الثابت.

أما مخاطر الثقة تكون ناجمة عن انخفاض العائد في البنوك الإسلامية عن متوسط العائد في السوق، الأمر الذي قد يؤدي إلى تدني الثقة بالبنوك الإسلامية وسحب العديد من العملاء لودائعهم⁽¹⁾.

المطلب الثالث: أهمية المنتجات المصرفية الإسلامية وكيفية تسويقها

أولا: أهمية المنتجات المصرفية الإسلامية

سبق وأن ذكرنا في الأجزاء السابقة بالتفصيل المنتجات المصرفية الإسلامية، سواء كانت ودائع أو صيغ تمويل إسلامية أو خدمات مصرفية، التي تعتبر نتاج العمل بالبنوك الإسلامية إضافة إلى المنتجات المبتكرة في مجال تعبئة الموارد أو في مجال توظيفها والتي تتمثل في:

- برنامج نقاء وهو البديل الإسلامي للودائع الآجلة.
- برنامج دينار وهو توفير السيولة النقدية للأفراد والشركات عن طريق منتج التورق بالسلع الدولية والمحلية.
- برنامج تمام ويقوم على شراء الأسهم المحلية والعالمية وبيعها للعملاء بالمراجحة.
- منتج المضاربة الشرعية في السلع الدولية بالمراجحة.
- برنامج التكافل التعاوني للادخار والحماية المتوافق مع الشريعة الإسلامية وهو البديل الشرعي لمفهوم التأمين التقليدي على الحياة.
- صناديق الاستثمار الإسلامية.
- منتج البطاقة الائتمانية فيزا الجزيرة الإسلامية⁽²⁾.

كل هذه البرامج تعبر عن أهمية هذه المنتجات في السوق وتدل على تطورها السريع، إلا أن التطور الذي وصلت له هذه البنوك لم يمنع من أن تواجه تحديات شتى ومازلت تواجهها، فمنها ما هو داخلي والتي تتمثل في الشبهوات التي تدور حول شرعية معاملاتها، وشيوع القول بأنه ليس بينها وبين البنوك

¹ - سعيد سامي الحلاق، المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 47.

² - زين خلف سالم العطيات، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 213، 214.

التقليدية فروعاً موضوعية، وأن المسألة لا تعد إلا تغيير في الالفتة، ومن ناحية أخرى هناك تحديات عالمية منها العولمة والجات والاندماج بين البنوك والبنوك العالمية باتحادها في بعض الأحيان للتضييق على البنوك الإسلامية والإضرار بها. كل هذه التحديات وغيرها دفعت البنوك الإسلامية إلى مواجعتها لكي تحافظ على حصتها في السوق المالية الإسلامية وكذلك أن تعيد إستراتيجية عملها، ومن بينها كيف يمكن لها أن تسوق خدماتها ومنتجاتها بمنهج حديث ومعاصر، وعن طريق استخدام أساليب التقنية الحديثة، وأن تبرز كذلك ما يميزها عن البنوك التقليدية، وبيان دورها المنشود في تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على أموال المسلمين من التجميد والمصادرة.

ثانياً: الخصائص التسويقية للخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية

يلتزم من يقوم بعملية تسويق الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية بمجموعة من المواصفات والشروط، تنبثق من مشروعية الغاية ومشروعية الوسائل والسبل التي تحقق هذه الغاية حتى يكون رجل التسويق مؤثراً وفعالاً ومن أهم هذه الشروط:

- الالتزام بالصدق والأمانة والشفافية والموضوعية في كل ما يقوله وما يعرضه للناس من بيانات ومعلومات عن خدمات ومنتجات البنوك الإسلامية.

- تجنب الغرر والجهالة والتدليس والكذب في مادة التسويق، فليس كما يقال "الغاية تبرر الوسيلة" ولكن يجب أن تكون الغاية مشروعة والوسائل المؤدية إليها مشروعة.

- تجنب الاعتماد على المشاعر والعواطف فقط، بل على النماذج العملية من واقع العمل، بمعنى أن منهج وأسلوب وسبل العمل هو الذي يبرز أن هذا البنك الإسلامي يلتزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

- تجنب التشهير والتجريح بالمنافسين، ويكون التركيز على ما تتميز به البنوك الإسلامية وتفتقر إليه البنوك التقليدية.

- إتباع منهج التوجيه والإرشاد والنصح وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وخير نموذج لذلك قوله عز وجل { ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ }⁽¹⁾.

- إبراز مزايا الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية وسليبات النظام الربوي في مجال الاستثمار والتمويل مع إعطاء نماذج عملية تطبيقية ناجحة.

¹ - سورة النحل، الآية 125.

- أن يستعين رجل التسويق في البنوك الإسلامية بأساليب التقنية الحديثة ومنها على سبيل المثال: القنوات الفضائية، شبكات الاتصالات العالمية، الانترنت⁽¹⁾.

ثالثاً: عناصر التسويق المصرفي الإسلامي

1-المنتجات المصرفية الإسلامية: تتضمن المنتجات بمفهومها الشامل كل المنتجات التي تتعلق بالأوعية الادخارية المتاحة، مع تحقيق مزيج متكامل للخدمات، ويأخذ في اعتباره المنافسين من خلال الحرص على الجودة في تقديم الخدمات والدقة في إجراء العمليات.

2-مكان تقديم الخدمة: وهي الفروع ومدى انتشاره، مع إنشاء فروع لتغطية المناطق الجغرافية بطريقة مباشرة أو نشر الخدمة بطرق غير مباشرة مثل فروع داخل مؤسسات، جامعات، فنادق، وكذلك الخدمة الالكترونية ومدى ملائمة التصميم الداخلي للفروع، ومظهر الفرع الخارجي، وأسلوب عرض المنتجات والمساحة المتوفرة لراحة العملاء.

3-السعر: بجانب تنوع الخدمات المقدمة ومراعاة الانتشار الجغرافي، يجب مراعاة العنصر الثالث وهو تسعير الخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة، ومدى منافستها ومناسبتها بالنسبة للبنوك الأخرى، خاصة أن جميع البنوك في بعض الدول تقدم حالياً المنتجات المصرفية الإسلامية للأفراد والشركات، فيجب التعرف على الأسعار المنافسة والمزايا الأخرى مثل فترة السداد.

4-الترويج: وينطوي الترويج على مجموعة من الأنشطة وهي:

أ-الإعلان: وهو البيع الغير الشخصي لخدمات البنك من خلال الصحف والبريد والتلفزيون والإذاعة، ويجب أن يكون الإعلان واضح محدد وأن يكون التوقيت ملائم مع اختيار نوع الصحائف.

ب-النشر: وهو إعلان بدون مقابل في وسائل الإعلان.

ج-البيع الشخصي: ويعتمد على الزيارات الميدانية للعملاء وجها لوجه، وهنا يجب تدريب منسوبي فروع البنك على كيفية الزيادة، وأسلوب معاملة العملاء وكيفية التعامل مع الاعتراضات وإنهاء البيع.

د-تنشيط المبيعات: الهدايا، المعارض، الكتالوجات، كما يجب الأخذ بالاعتبار رأي العملاء في الهدايا التي تقدم إليهم.

¹ - حسين حسين شحاتة، المنافسة المشروعة بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، تاريخ الاطلاع: جانفي 2015،

ولكي تؤدي هذه الوظائف بكفاءة وفعالية يجب التعرف على احتياجات ورغبات العملاء، مع الأخذ في الاعتبار ابتكار خدمات مصرفية تناسب احتياجات العملاء المتجددة والمتنوعة والمنضبطة شرعياً، وأن يكون تطوير المنتجات والتميز من خلال سلوك العاملين أحد السمات الأساسية للحرص على البقاء والاستمرار والتطور والربحية.

إن التعرف على رغبات واحتياجات العملاء مسألة أساسية لأي سياسة تسويقية فعالة، ومن أجل ذلك تقوم البنوك الإسلامية بدراسة ميدانية عن مدى إدراك العملاء للمنتجات الإسلامية ووعيهم، وهذا يتطلب الاستمرار في التأكد من أن درجة رضا العملاء مرتفعة، ولن يأتي ذلك في المنافسة، إلا إذا قام البنك بتوفير برنامج مستمر للجودة، بحيث يعمل على تحقيق الجودة في الأداء والإلتقان باعتباره فريضة إسلامية، وتقليل الأخطاء وزيادة السرعة في الأداء والرد على اعتراضات العملاء ويكون ذلك بتدريب كل الفروع في البنك بشكل مستمر على كيفية التطوير المستمر للأداء سلوكياً ومهنياً، كما يتطلب الأمر التعرف على العملاء وأنماطهم وخلق علاقة ودودة معهم.

إن الإستراتيجية التكاملية التي وجب إحداثها بين البنوك الإسلامية ما هي إلا رغبة في إيجاد صياغة لخطط وبرامج عملية كفيلة بتحقيق أهداف الأمة الإسلامية من خلال تحقيق التعاون البناء فيما بين البنوك من عدة جوانب، قد يكون تبادل ما يسمح بدفع النشاط المصرفي، أو بإنشاء سوق المال الإسلامي، وكل هذا يتم العمل به حالياً، لكنه يحتاج إلى جهود أكثر ودراسات أعمق من أجل توسع مجال التعاون وخلق الأدوات الشرعية للتبادل في سوق المال الإسلامي، فالبنوك الإسلامية عند تكاملها تصبح قوة لا يستهان بها يمكنها تحريك القوى والطاقات الموجودة في المجتمع الإسلامي لذلك نعتبر أن السوق المالي الإسلامي هي بمثابة مرآة عاكسة لتوجهات البنوك الإسلامية⁽¹⁾.

¹ - سمير رمضان الشيخ، التسويق المصرفي في المصارف الإسلامية، تاريخ الاطلاع: جانفي 2015، <http://groups.google.com>

خلاصة الفصل الأول:

البنوك الإسلامية هي مؤسسات تراعي وتتقيد في وظائفها وأهدافها وفي معاملاتها المالية بقواعد الشريعة الإسلامية، حيث لم تقم هذه البنوك من أجل تحريم الربا فقط بل قامت من أجل تطبيق الشرع بجميع أوامره ونواهيه في كل مجالات عملها، لتعبئة الموارد الاقتصادية وجعلها في خدمة كل من يطلبها، فهي تمثل ميزان التقدم الاقتصادي للدول وذلك بزيادة إمكانياتها حيث رسمت هذه البنوك لنفسها عدة أهداف، منها ما يتعلق بتثبيت قيمها التعاقدية والبعض الآخر يتعلق بتحقيق التنمية الشاملة، وعليه يتأسس العمل المصرفي على جذب المدخرات والقيام باستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وفق الضوابط الشرعية ثم توزيع الربح على أساس الإتفاق.

كما أن العمل المصرفي بحاجة دائمة إلى تجديد وابتكار خدمات ومنتجات مصرفية وتسويقية جديدة لوجود المنافسة القوية بين البنوك على كسب أكبر قدر ممكن من العملاء، فالبنوك الإسلامية لا تختلف عن القواعد والأسس التي تستند عليها البنوك التقليدية في الإنشاء، إلا أن الاختلاف يكمن في طريقة التعامل أو ما يطلق عليه بالعمليات البنكية، كما أن للبنوك الإسلامية القدرة على مواجهة الأزمات بفضل امتلاكها لمنظومة وقائية مستمدة في الأساس من تعاليم ومبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي تمنحها مؤهلات لتكون منافسة للنظام المالي التقليدي شريطة مواجهة التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية ككل.

الفصل الثاني

موقع البنوك الإسلامية في السوق المالي الإسلامي

الفصل الثاني: موقع البنوك الإسلامية في السوق المالي الإسلامي:

قد تكون البنوك الإسلامية ضرورة حتمية لأي اقتصاد، وقد تكون السوق المالية الإسلامية ركيزتها الأساسية إلا أنه لا يمكن الفصل بينهما، ولا يمكن الاعتماد على واحدة دون الأخرى، خاصة في ظل وجود نظير آخر يخالف تشريعاتها.

فالسوق المالية الإسلامية شأنها شأن الأسواق الأخرى التي توفر نظاما لتبادل الخدمات أو المنتجات أو كليهما معا عن طريق الجمع بين طرفين، أحدهما محتاج والأخر منتج لهذه الخدمة، كما أنه لا يكفي أن تكون هناك شروط ملائمة لقيامها حتى نحكم على نجاحها في حال تحققها، بل يجب أيضا وجود أنظمة ولوائح لتنظيم الأسواق عن طريق الحكومة، بالإضافة إلى تقديم حوافز تمكن المستثمر من الحصول على عوائد مقبولة من استثماراته، وتكون معنونة بضوابط شرعية عامة وخاصة.

اختارت السوق المالية الإسلامية بدورها أن تكون متفرعة ومتنوعة، حتى تتيح للجهات الطالبة لها من الاستفادة من الخدمات والمزايا التي تقدمها دون وجود عوائق تحول بينها وبين أهميتها من خلال عرض تشكيلة متنوعة من الفرص الاستثمارية وكحل لمشكل السيولة التي أصبحت تهدد العديد من البنوك الإسلامية. وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالاتي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السوق المالي الإسلامي.

المبحث الثاني: مظاهر عمل السوق المالي الإسلامي ودوره في تحفيز الاستثمار وتوفير السيولة.

المبحث الثالث: تطوير آليات عمل السوق المالي الإسلامي في ضوء علاقته مع البنوك الإسلامية والتصدي لمعيقاتها.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السوق المالي الإسلامي

باعتبار السوق المالية الإسلامية مصدر تمويل هام لآلية عمل البنوك الإسلامية فهي بذلك الدعامة الرئيسية لنجاحها، فتوفر مختلف الأساليب والطرق المشروعة من اجل زيادة سعة الموارد المالية، وبطبيعة الحال من خلال مواكبة التطورات الحديثة عن طريق استخدام أدوات مالية إسلامية على نحو فعال.

المطلب الأول: السوق المالي الإسلامي، نشأته، تعريفه ومكوناته:

أولاً: نشأة السوق المالي الإسلامي:

كانت السوق المالية الإسلامية ومنذ إنشاء البنوك الإسلامية بشكلها الحديث في أواسط السبعينات حلما يراود هذه البنوك والقائمين عليها والباحثين في النظام المصرفي الإسلامي بشكل عام.

حيث أن فكرة إنشاء السوق المالية الإسلامية ظهرت منذ ثلاث عقود من الزمن، ولعل أول من طرح هذه الفكرة هو الدكتور سامي حمود وذلك في ندوة البركة الثانية في تونس سنة 1984م، حيث اقترح تداول الحصص الاستثمارية في حالات السلم والإيجار والمرابحة، إضافة إلى إنشاء شركة مساهمة تابعة لبنك البركة البحريني الإسلامي، متخصصة في تمويل المrabحة وتكون أسهمها قابلة للبيع والشراء وفق أسعار معلنة مسبقا على أساس محسوب تبعا للعملية المنفذة والأرباح المستحقة، ثم تجسدت فكرة تأسيس شركة الأمين للأوراق المالية في 05-01-1987م.

بعدها تم تأسيس شركة الأمين للأوراق المالية في 28/06/1987م حيث طرحت كل منها أول إصدار لها سنة 1988م، وقد تواصلت النداءات بعد ذلك مطالبة بضرورة إنشاء سوق رأس مال إسلامي لتكون بمثابة سوق ثانوية مكملة للسوق الأولية⁽¹⁾. التي بدأت تظهر بوادرها في إصدار عدد من البنوك الإسلامية لبعض أنواع الصكوك والشهادات، فقد جاءت في توصيات المؤتمر الثالث للبنك الإسلامي الذي عقد بدبي سنة 1985م حيث يوحى المؤتمر للبنوك والمؤسسات المالية بالتعاون لإيجاد أدوات مالية مستمدة من الشريعة الإسلامية، تشكل أساسا لسوق مالي إسلامي. ثم طرحت الفكرة أيضا في المؤتمر الدولي الأول للبنوك الإسلامية الذي عقد في اسطنبول سنة 1985م وذلك في إطار إنشاء صندوق استثمار مشترك تساهم فيه البنوك الإسلامية وتكون مهمته إنشاء المشروعات وطرح الصكوك أو شهادات لتمويل هذه

¹ - بن الضيف محمد عدنان، نظم التعامل في سوق الأوراق المالية الإسلامية، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 14، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2013، ص47.

المشروعات، وقد كان بنك دبي الإسلامي أول من طرح هذه الفكرة فيكون بذلك قد قدم فكرتين في آن واحد.

الفكرة الأولى: التعاون بين البنوك الإسلامية في مجال تمويل الاستثمارات الكبرى عن طريق إنشاء المحافظ الاستثمارية.

الفكرة الثانية: إنشاء الأدوات المالية اللازمة لتنشيط سوق رأس مال الإسلامي⁽¹⁾.

ثانيا تعريف السوق المالي الإسلامي:

تتنوع وتختلف تعريفات السوق المالية الإسلامية عند العلماء والباحثين حسب موضوعها ونوعها، إلا أن أغلبهم يعتمد على تعريف السوق المالية وفق المصطلح الوضعي ويضعها في إطار شرعي إسلامي، ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي:

1. التعريف الأول: السوق المالي الإسلامي هو المجال الذي يتم فيه الالتقاء بين الوحدات الاقتصادية التي لديها موارد مالية فائضة ترغب في إقراضها والوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي (المقترضين)، ومن ثمة تنشأ وتتداول داخل إطاره التنظيمي "الأصول المالية"⁽²⁾.

2. التعريف الثاني: هناك من يعرفها أيضا على أنها مجموعة المؤسسات في المجتمع وفقا لسياسة معينة لمن هم في حاجة إلى هذه الأموال لفترة من الوقت عن طريق الوسطاء الماليين.

3. التعريف الثالث: كتعريف شامل حول مفهوم السوق المالي الإسلامي يمكن تعريفه على أنه أحد أجهزة الوساطة المالية المهمة في الاقتصاديات المعاصرة، لأن هذا الجهاز يوفر للمستثمر الضمان والسيولة والربحية والتوازن بين الأهداف، وهو طموح أي مستثمر، ولهذا السبب اهتم الباحثون في الاقتصاد الإسلامي بهذه الأسواق وذلك من خلال استحداث أدوات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لكي يتسنى لجمهور المتعاملين المسلمين التعامل بهذه السوق بدلا من حرمانهم من فوائدها وميزاتها.

¹ - بن الضيف محمد عدنان، نظم التعامل في سوق الأوراق المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 47.

² - عيسى مرازقة، البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالي الإسلامي، الملتقى الدولي الأول، الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 23- 24 فيفري 2011، ص 05.

وفي ضوء هذا المعنى الواسع فإن السوق المالية لا تنحصر في مكان محدد، بل في معاملات محددة، وباختصار السوق المالية الإسلامية هي السوق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية ضمن أحكام الشريعة الإسلامية⁽¹⁾.

ثالثاً: مكونات السوق المالي الإسلامي:

من أجل إقامة سوق مالية إسلامية تقوم بدورها، وتحقق وجودها وتمارس نشاطها بفعالية ووفق ما نظر لها، لابد من توفر عدة عناصر ومؤسسات لا تقوم إلا بها، ومن هذه العناصر نذكر.

1. الجهاز المصرفي الإسلامي: ومن أهم مؤسساته:

أ. البنك المركزي الإسلامي: يقع في قمة هرم النظام المصرفي الإسلامي و يرتكز نشاطه على الأنشطة الكلية، أي الإصدار والإشراف على شؤون النقد والائتمان والابتعاد عن القيام بالعمليات العادية للبنوك.

ب. البنوك الإسلامية: من خلالها يتم التعرف على الفرص الاستثمارية والتحقق من جدواها والترويج لها بين رجال الأعمال والمستثمرين⁽²⁾.

2. الشركات المساهمة العامة وشركات الاستثمار الإسلامي: تعتبر شركات المساهمة العامة من الشركات التي ينبغي لها أن تكون الأوراق التي تصدرها مشروعة حتى تصبح قابلة للتداول في السوق المالية الإسلامية بالإضافة إلى خلو تعاملاتها من أي محظورات، وتعد الشركات المساهمة العامة المادة الأساسية للسوق المالية الإسلامية من خلال إصدار أوراق مالية إسلامية للحصول على رؤوس أموال اللازمة.

أما شركات الاستثمار الإسلامية فتعتبر من الشركات المستقلة التي تقوم بإدارة الأموال للغير وفق قيود قانونية، وشروط تعاقدية مع المستثمرين أو تدير الاستثمارات لحسابها، وتقدم هذه الشركات خدمات الاستثمار على نوعين.

أ. النوع الأول: إدارة خدمات الاستثمار في الصناديق الإسلامية المختلطة، وهي عبارة عن محافظ استثمارية مملوكة من عدد كبير من المستثمرين.

1 - حسين، محمد سمحان وآخرون، إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص، 196، 195.

2 - شافية كشاف، دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية، مذكرة دكتوراه، التخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، غير منشورة، الجزائر، 2014، ص ص 41، 42.

ب. النوع الثاني: إدارة الحسابات المنفصلة أو الخاصة، ويقصد بها المحافظ الاستثمارية التي يملكها مستثمر واحد فقط وتدار من قبل إدارة محترفة.

3. شركات السمسرة وصناع سوق الأوراق المالية الإسلامية: إن شركات السمسرة والخدمات المالية تقوم بدور حيوي ومهم في السوق المالية الإسلامية، حيث لا يستطيع المستثمر عقد عمليات بيع أو شراء للأوراق المالية الإسلامية إلا من خلال شركة السمسرة.

أما صناع السوق فهم عبارة عن منشآت أو مؤسسات مالية قوية، تقف دائما على أهبة الاستعداد لشراء أو بيع أوراق مالية لحسابها الخاص متحملة المخاطر المالية لتلك الصفقات.

4. الشركات الأخرى العامة في مجال الأوراق المالية الإسلامية: من أهم هذه المؤسسات:

أ. شركات ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية: تقوم هذه الشركات بإدارة عمليات ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية الإسلامية وللعمل على جلب المستثمرين بالطرق الدعائية المختلفة.

ب. شركات رأس مال المخاطر: هي شركات يقوم نشاطها على المشاركة في مشروعات أو شركات جديدة ذات مخاطر عالية أو شركات قائمة متعثرة لا تحقق العائد المطلوب منها.

ج. شركات إدارة وتكوين محافظ الأوراق المالية الإسلامية: هي شركات يتمثل نشاطها الأساسي في تقديم الاستشارات الفنية المتعلقة بتكوين محافظ الأوراق المالية الإسلامية للعملاء سواء كانوا أفراد أو شركات أو بنوك.

د. شركات التسوية والمقاصة والحفظ المركزي: هي جهة متخصصة تقوم بتصفية وإنهاء التعاملات المالية، وتضمن في نفس الوقت عملية تسليم واستلام الأوراق المالية المتداولة.

5. شركات التأمين التكافلي ووكالات التصنيف الائتماني: ويمكن توضيح أهمية هذه الشركات بالنسبة للسوق المالي الإسلامي كما يلي:⁽¹⁾

أ. شركات التأمين التكافلي على الاستثمارات: أسسها المساهمون للقيام بأعمال التأمين والاستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وأهم أعمالها التأمين على كل ما تنص عليه وثائق التأمين لصالح المشتركين واستثمار ما زاد من أموال المشتركين بنسبة من الربح.

¹ - شافية كتاف ، دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية ، مرجع سبق ذكره، ص ص44-48.

ب. وكالات التصنيف الائتماني: معناه تقويم قدرة المؤسسات المالية على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الآخرين وقوة ملاءمتها المالية.

6. الهيئة العامة لسوق المال وسوق الأوراق الإسلامية: يمكن توضيح أهمية هذه المؤسسات كما يلي:

أ. الهيئة العامة لسوق المال: تتولى مهام الرقابة والتنظيم والتشريع والإشراف وتحديث وتطوير هذه الأسواق.

ب. سوق الأوراق المالية الإسلامية: يتم فيها التقاء العرض والطلب للأوراق المالية الإسلامية، وبالتالي فهي الجهة التي يتم فيها تنفيذ عمليات التداول للأوراق المالية الإسلامية بين حاملها وبين الراغبين في شرائها⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الشروط اللازمة لإقامة سوق مالية إسلامية:

ويمكن تجسيد هذه الشروط في ثلاثة منها:

أولاً: الشروط المهنية: تتعلق بالأبعاد المحاسبية والإدارة المالية للأصل المالي، أو للأداة أو ورقة مالية متداولة، وكذلك للجهة الصادرة عنها، كما أن هذه الشروط يجب التأكد من تحققها من قبل جهتين إشرافيتين على الأقل، الأولى هيئة الرقابة الشرعية للجهة المصدرة والثانية تتمثل في إدارة السوق المالية الإسلامية. ومن أهم هذه الشروط ما يلي:

- تحديد الأدوات المالية الإسلامية المرخص إصدارها.

- التأكد من التزام الأطراف المشاركين في السوق المالية بالمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المعايير.

- تحديد معيار كفاية رأس المال لتصكيك الصكوك والاستثمارات العقارية والأدوات المالية.

- اعتماد القيمة العادلة أساساً لإصدار أدوات الأوراق المالية

- أن يتم مراعاة خصوصية الأدوات المالية، احتمال إمكانية كون الإصدار والتداول متعلق بالنقود والديون أو الذهب والفضة.

- أن يتم وضع أسس مالية واضحة وصارمة تبين مقدار كفاية رأس المال للوسطاء الماليين⁽²⁾.

1 - شافية كتاف، دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 50.

2 - حديجة شوشان، الشروط الفنية والمهنية لإنشاء السوق المالية الإسلامية، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، تعزيز الأرضية التنظيمية والتشريعية للأسواق والمؤسسات المالية الإسلامية، اسطنبول، 09-11 سبتمبر 2013، ص 05.

ثانيا: الشروط الفنية:

تتمثل في الإجراءات أو المتطلبات المتعلقة بالقضايا الإدارية والتنظيمية وتكفل بتحقيق هذه الشروط الهيئات الإدارية المشرفة على السوق المالية في ظل اقتصاد السوق، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- أن يتم وضع هيكل مؤسس فعال ومتكامل.
- أن يتم تنظيم آليات الإعلان عن مدى التزام المتعاملين في السوق بالشروط المهنية.
- التزام الجهات الراغبة بإصدار أدوات أو أوراق مالية بتقديم كافة المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرار من قبل المستثمرين.
- إثبات ملكية الأصول والأدوات المالية المصدرة والمتداولة في السوق المالية الإسلامية.
- عدم السماح بعمليات تداول الأدوات المالية الإسلامية بمحددات العرض والطلب المصطنعة، أي العروض الوهمية في السوق المالية التقليدية.
- أن يتم تداول الأدوات المالية الإسلامية في السوق بواسطة وسطاء مرخصين بهذا العمل.
- تحديد الشروط الواجب توفرها لاعتماد الوسطاء في السوق ومراقبة تحققها.

ثالثا: الشروط الشرعية: التي تتمثل أساسا فيما يلي:

- إعلان التزاماتها بالشرعية الإسلامية بالنصوص والمقاصد والأحكام.
- الإباحة الشرعية بأن تكون الأدوات في السوق المالي الإسلامي متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- تكافئ أطراف العقد حتى يكون صحيح ومنتج ومحقق لغاياته الشرعية، وخلو التعاملات من الربا الذي حرّمته الشريعة.
- الخلو من الغرر، أي ما كان على خطر الوجود والعدم، أو الحصول وعدمه.
- الخلو من الجهالة في البيوع أي ما علم حصوله وجهلت صفته.
- الخلو من الاحتكار أي ما يؤول إليه.

-الخلو من النجش أي أن يزيد احد في السلعة وليس في نفسه شراؤها يريد بذلك أن ينفع البائع ويخسر المشتري.

-الخلو من الخلاية أي أن يخدع أحد العاقدين الأخر بوسيلة موهمة قولية أو فعلية تحمله على الرضا في العقد.

-الخلو من التدليس وهو كتمان البائع العيب في المبيع عن المشتري مع علمه ليوهم المشتري بخلو المبيع من العيوب⁽¹⁾.

المطلب الثالث: تقسيمات السوق المالي الإسلامي وأهم مؤشراتته:

أولاً: تقسيمات السوق المالي الإسلامي:

يمكن تصنيف السوق المالية الإسلامية من حيث أنواع الأدوات المتداولة فيها وفترات استثمارها إلى نوعين كما يلي:

1. سوق النقد الإسلامي: تعتبر سوق النقد الإسلامي من أهم مكونات وأقسام السوق المالية الإسلامية ويتضح ذلك كما يلي:

أ. مفهوم سوق النقد الإسلامي: تسمى أيضا سوق السيولة، سوق المعاملات قصيرة الأجل وهي الأسواق التي تنتقل فيها الأموال من خلال أدوات مالية قصيرة الأجل ذات درجة سيولة عالية، وسميت هذه السوق بسوق النقد لأنه يمكن تحويل الأصول المالية المتداولة فيها إلى نقود بسرعة وسهولة⁽²⁾.

ب. أقسام سوق النقد الإسلامي:

وتنقسم بدورها إلى قسمين سوق أولية وأخرى ثانوية:

-**السوق الأولية:** يتم عرض الأموال والطلب عليها، وذلك عن طريق إصدار أدوات مالية تمثل هذه الأموال ويتم من خلالها عرض الإصدارات الجديدة التي تكون بمثابة البيع الأولي.

-**السوق الثانوية:** وفيها يتم تداول هذه الأدوات بالبيع والشراء، وتعرف على أنها سوق القروض قصيرة الأجل وفي ظل المزايا العديدة التي تتمتع بها الأسواق النقدية والتي من أهمها استعمال البنوك الإسلامية

¹ -خديجة شوشان، الشروط الفنية والمهنية لإنشاء السوق المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص11-17.

² -محمد الصيرفي، البورصات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص12.

أموالها الفائضة مؤقتا مما يساعد على الاحتفاظ باحتياط ثابت ومنخفض، وبالنظر إلى الفائدة التي يتحصل عليها البنك المركزي من خلال هذه السوق والمتمثلة في التأثير على كمية وسعر الأموال السائلة تبعا للسياسة النقدية التي يقوم بتنفيذها، لذلك فإن النظام المصرفي والمالي الإسلامي في البلاد الإسلامية يعد بأمس الحاجة لمثل هذه السوق⁽¹⁾.

2. سوق رأس المال الإسلامي: هو "سوق رؤوس الأموال طويلة الأجل" الذي يمثل مجموع العروض والطلبات على رؤوس الأموال، وهذه السوق تسمح بالتقاء المتعاملين الاقتصاديين الذين لديهم فائض في الأموال والمتعاملين الذين هم بحاجة إلى التمويل.

ويمكن تقسيم هذه السوق بدورها من حيث الإصدار والتداول إلى سوق أولية وسوق ثانوية⁽²⁾.

أ. السوق الأولية: وتسمى أيضا بسوق الأوراق المالية الجديدة بحيث يتم فيها تجميع المدخرات لتمويلها إلى استثمارات جديدة لم تكن موجودة من قبل، وهي سوق مالية تسهل عملية توفير رؤوس الأموال لتمويل المشروعات الجديدة أو التوسع في مشروعات قائمة.

ب. السوق الثانوية: هو المكان الذي تتم فيه جميع المعاملات المالية بيعا وشراء، وتعتبر هذه السوق في الكثير من الأحيان أكثر أهمية من السوق الأولية لأنها تقوم بتوفير عامل السيولة لجملة الإصدارات، فضلا على أنه في بعض الأحيان قد يكون تطور السوق الأولية صعبا، إذا لم يجاري هذا التطور تطورا ملموسا في السوق الثانوية، ويقوم هذا السوق بوظيفتين:

- **الوظيفة الأولى:** من خلال جعل عملية بيع الأصول المالية سهلا إذ أن زيادة سيولة الأصول المالية يزيد الرغبة في اقتنائها، وبالتالي يجعل من السهل على الجهة المصدرة لها بيعها في السوق الأولية.

- **الوظيفة الثانية:** تحديد سعر الورقة المالية المصدرة في السوق الأولية، فمن يقوم بشراء الورقة المالية في السوق الأولية سيدفع فقط السعر الذي يعتقد أن السوق الثانوية ستحدده للورقة، فكلما كان سعر الورقة

¹ - مبارك بن سليمان آل فواز، الأسواق المالية من منظور الإسلامي، الطبعة الأولى، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2010، ص7.

² - لطرش سميرة، كفاءة سوق رأس المال وأثرها على القيمة السوقية للسهم، مذكرة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة قسنطينة، غير منشورة، الجزائر، 2010، ص20.

في السوق الثانوية مرتفعاً كان بإمكان الشركة المصدرة أن تحصل على سعر إصدار مرتفع للورقة المالية، وهذا ما يزيد مقدار رؤوس الأموال التي يمكن جمعها من طرف الجهة المصدرة لها⁽¹⁾.

والسوق الثانوية لرأس المال قد تكون منظمة أو غير منظمة.

***السوق المنظمة:** السوق المنظمة من خلال البورصة والتي تتميز بوجود مكان معين يتلقى فيه المتعاملون بالبيع أو الشراء، ويحكم التعامل فيها قوانين وإجراءات رسمية، كما أن هيكلها التنظيمية تهدف إلى تسهيل التعاملات، ويمكن أن يختلف هيكل الأسواق المنظمة بحيث تكون بورصات أو أسواق خارج البورصة، إذ أن هيكلها يؤثر على مدى جودة أداء وظائفها الأساسية من حيث تحديد السعر وتوفير السيولة⁽²⁾.

***السوق الغير منظمة:** ترتبط بقانون ونظام محدد ولكنها لا ترتبط بزمان ومكان معين، وتعتمد على التجار الذين لديهم مخزون ويقومون بالتجارة لحسابهم، فإن كانت أدوات التجارة مما أجازها الشرع فإن تجارتهم مشروعة، وإن كانت غير ذلك فهي غير مشروعة، وعادة ما يتولى هذه المعاملات بيوت وساطة وسمسرة تمتاز بسرعة البيع والشراء وببساطة الإجراءات وكبر الحجم المعاملات وتتطلب خبرة وكفاءة عالية في التعامل⁽³⁾. ونلاحظ أن لسوق الأوراق المالية الثانوية بقسميها أعضاء لا يحق لغيرهم أن يقوم بعملية البيع والشراء لصالح المستثمرين مقابل عمولات الخدمة يتم الاتفاق عليها وتسمى بأتعاب السمسرة، ويحكم تحديدها مجموعة من العوامل من أهمها:

-القوانين الصادرة من الدولة والتي تنظم عمل أسواق الأوراق المالية.

-التعليمات الصادرة من الهيئات التي تشرف وتراقب الأسواق.

-الأعراف السائدة بين شركات الوساطة (السمسرة).

-طبيعة الجهد الفني الذي يبذله السمسار في تنفيذ الأوامر الواردة من العملاء، ومن أدلة مشروعيتها في ضوء الفقه الإسلامي أن السمسرة تعتبر من احتياجات الناس في كافة المعاملات، ولاسيما المعاملات المالية حيث يحتاج البائع إلى من يساعده في بيع سلعته ويحتاج المشتري إلى من يدلّه عن ما يحتاجه من سلع وتأسيساً على ذلك يعتبر عمل السمسار من موجبات التجارة ويدخل في نطاق حاجة الناس إليها، يقول

¹ - شوقي جباري وآخرون، السوق المالية البديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة التنظيم والعمل، العدد 05، الجزائر، جاتفي 2015، ص 09.

² - عبد الحكيم احمد الخزامي، الأسواق والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار الفجر، مصر، 2007، ص 399.

³ - فيصل محمود الشوارة، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2008، ص 57.

الله تبارك وتعالى: { وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ }⁽¹⁾.

ويعتبر عمل السمسار احد صيغ التعاون في تنفيذ عمليات البيع والشراء في إطار أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية⁽²⁾.

-التجار وهم الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الشخصي.

-السماسرة والتجار وهم الأشخاص الذين يعملون لحسابهم وحساب المستثمرين الآخرين في آن واحد.

-سماسرة السماسرة، وهم الأشخاص الذين يعملون لحساب السماسرة، الوكلاء نتيجة لتزايد أحجام التعامل.

-المتخصصون هؤلاء هم الذين يتخصصون في بيع وشراء ورقة محددة أو مجموعة أوراق مالية معينة، ويقومون بدور التاجر والسمسار في نفس الوقت.

بالإضافة إلى القسمين الرئيسيين لأسواق الأوراق المالية الثانوية المنظمة وغير منظمة فإنه يمكن إضافة الأقسام التالية.

السوق الثالثة: هي سوق غير منظمة تقوم بعملية البيع والشراء الكبيرة من خلال سمسرة غير أعضاء في الأسواق الثانوية لحساب غيرهم، وتنظم بيوت السمسرة والمتعاملين في الأوراق المالية المنظمة⁽³⁾.

السوق الرابع: هي سوق غير منظمة حيث يتم التعامل مباشرة وبدون وساطة بين المؤسسات الكبرى، والهدف منها استبعاد شركات التجارة والسمسرة في الأوراق المالية بهدف تخفيض النفقات خاصة في حالة الصفقات الكبيرة⁽⁴⁾.

ويمكن توضيح التقسيمات في الشكل الآتي:

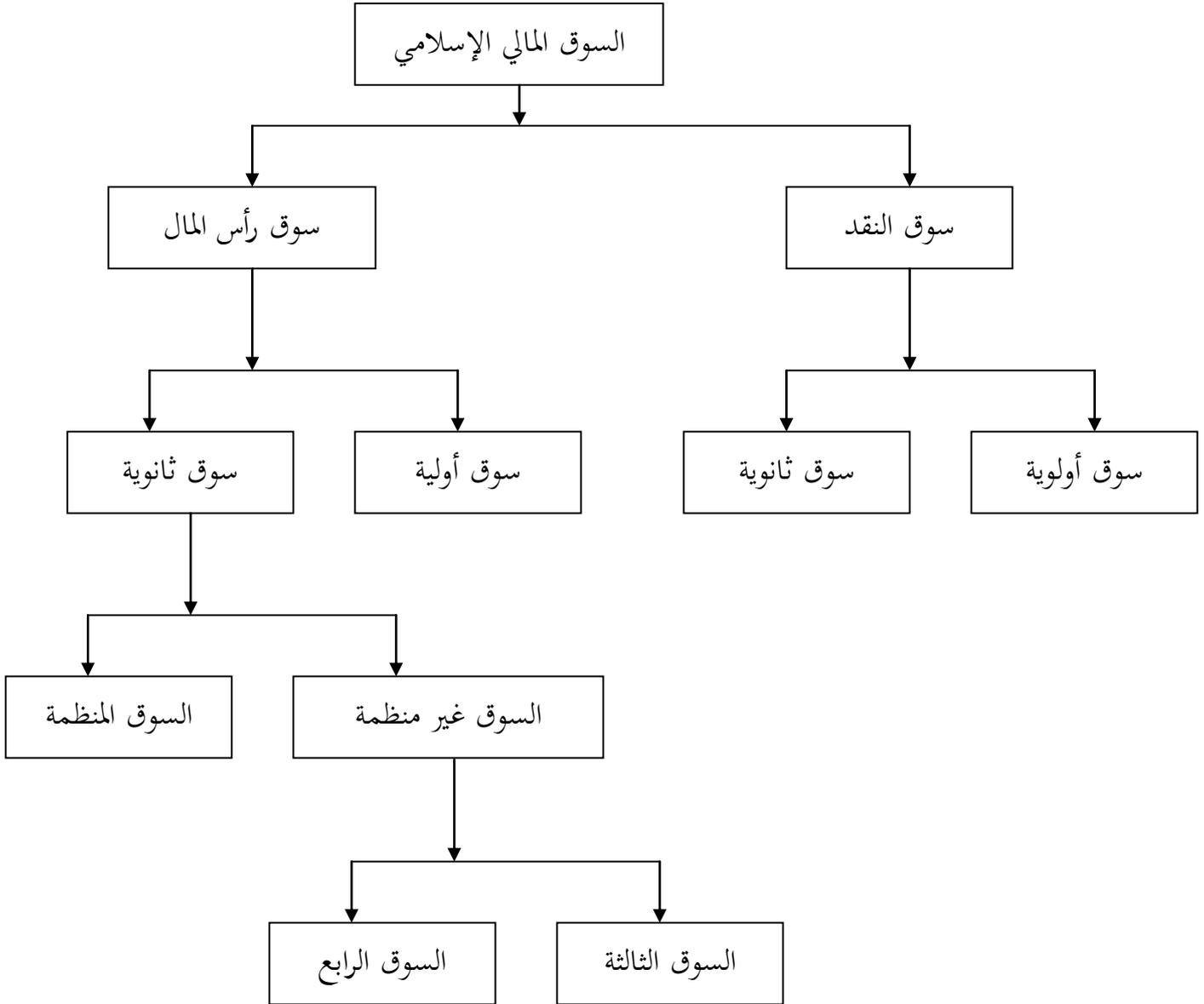
1 - سورة المائدة، الآية 02.

2 - حسين حسن شحاتة، الضوابط الشرعية للسمسرة والسماسرة، تاريخ الإطلاع فيفري 2015، www.darelmashora.com

3 - فيصل محمود الشوارة، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص58.

4 - محمد عوض عبد الجواد وآخرون، الاستثمار في البورصة، الطبعة الأولى، دار الحامد ، الأردن، 2006، ص69.

الشكل رقم (2-1): تقسيمات السوق المالي الإسلامي:



المصدر: من إعداد الطلبة (بتصرف)

ثانيا: مؤشرات السوق المالي الإسلامي:

المؤشر هو عبارة عن أرقام قياسية، تعد بطريقة إحصائية لقياس أداء الأسواق المالية يدخل في تكوينه عينة من أسهم الشركات التي عليها تعامل نشط، ويتم إعداده يوميا من أجل تمكين المتعاملين من التعرف على أحوال الأسواق المالية ومدى تقدمها، وذلك بمقارنة مؤشر اليوم الحالي مع الأيام السابقة، ويمكن ذكر أهم المؤشرات العالمية على النحو التالي:

1. مؤشر داو جونز: قامت مؤسسة داو جونز بالولايات المتحدة الأمريكية والتي أصدرت عدد من المؤشرات العالمية بحيث بلغت حوالي ستين مؤشر موزع على الأسواق العالمية، مثل مؤشر داو جونز الإسلامي الأمريكي، الياباني، الأوربي، الكندي...

كما يتم إعداد المؤشرات حسب النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى أنه توجد مؤشرات داو جونز الإسلامية للتكنولوجيا والاتصالات.

وتقوم هذه المؤشرات على اخذ الأسهم التي تصدرها شركات لا تتعامل بما يتنافى مع الشريعة الإسلامية مثل البنوك التقليدية.

وباعتبار مؤشر داو جونز أول مؤشر مالي يمثل رأس المال الإسلامي، أصبح أحد عناصر حزمة المؤشرات التي تمتلكها مؤسسة داو جونز، وتعتبر وسيلة قياس أداء الاستثمارات الإسلامية، وتوفر محفظة تتمتع بالسيولة ومقاومة للركود، وحماية ضد التضخم وتوفير عائدات في السوق مقابل رسوم أداء المحفظة⁽¹⁾.
والمثال التالي جدول مقارنة أداء المؤشرات داو جونز للأسواق الإسلامية، وداو جونز التقليدية.

¹ - سامر مظهر، كيف ولماذا دخل مؤشر داو جونز العالمي هذا الميدان وأصبحت هناك مؤشرات داو جونز الإسلامية، تاريخ الاطلاع مارس 2015.

الجدول رقم (02-01) مقارنة مؤشر داو جونز الإسلامي مع التقليدي.

مؤشرات داو جونز التقليدية (DJ)		مؤشرات داو جونز للأسواق المالية الإسلامية (DJIM).		
أقفال المؤشر 31 أكتوبر 2011.	نسبة التغيير في شهر أكتوبر %	نسبة التغيير في شهر أكتوبر %	أقفال المؤشر 31 أكتوبر 2011	المؤشر
126.07	6.94	8.41	1378.54	آسيا
3772.62	16.39	17.41	3225.98	الصين
398.86	13.53	11.83	1320.18	هونغ كونغ
1670.58	6.42	6.48	1641.77	الهند
221.52	7.89	6.92	1419.31	أندونيسيا
81.06	-0.99	0.33	1070.70	اليابان
249.58	12.80	11.44	1673.26	ماليزيا
619.57	0.02	0.91	14728.66	باكستان
270.86	10.38	10.95	1945.57	الفيليبين
293.43	10.40	12.16	1207.60	سنغافورة
281.07	14.85	16.91	968.10	أوروبا الجنوبية
2566.40	-6.20	-6.05	2215.45	سيرلانكا
154.49	6.70	6.88	4508.19	تايوان
140.25	8.12	8.70	1957.86	تايلاندا

المصدر: التقرير الشهري الخاص بأداء مؤشرات داو جونز للأسواق المالية الإسلامية

www.djimdexes.com

2. مؤشر بورصة فاينانشيال تايمز الإسلامية:

صممت بورصة فاينانشيال لتتبع أداء شركاتها القاعدة التي تتوافق أنشطتها مع مبادئ الشريعة الإسلامية في التداول في الأسواق المالية العالمية، ويتم حساب هذه المؤشرات على أساس إقليمي، وتوجد خمس مؤشرات عالمية هي مؤشر إسلامي لأمريكا، ومؤشر إسلامي لأوروبا، ومؤشر إسلامي لآسيا، والمؤشر الإسلامي لجنوب إفريقيا⁽¹⁾.

¹ -حنان إبراهيم، آليات بناء مؤشرات سوق الأسهم ومتطلباته في أسواق المال العربية، تاريخ الإطلاع مارس 2015
www.stouf.uaeu.ac-ae/proceeding/ya.seuf

3. معيار مؤشر سوق دبي المالي:

وهو معيار تملك وتداول الأسهم، والذي أصدرته الأمانة العامة لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية، كما أنه يحرم تملك وتداول الأسهم التي يكون غرضها ونشاطها الأساسي مشروعاً ولكنها تمارس في أعمالها نشاطاً وعقوداً محرمة غير الإقراض والاقتراض.

ولا تزال هناك دراسات لإنشاء مؤشرات محلية لدول إسلامية كنواة لمؤشرات عالمية، أما الغاية من هذه المؤشرات فهو نقل الحقائق للمتعاملين في البورصات ومديري المحافظ الاستثمارية، وتمكينهم من متابعة أوضاع السوق في كل وقت وتوفر أساساً مقبولاً لتقييم المحافظ الاستثمارية، ومع تطور أساليب التعامل في الأسواق المالية تحولت مؤشرات الأسهم إلى أداة استثمارية نجحت في اجتذاب أعداد كبيرة من المستثمرين، واعتمدت مؤشرات الأسهم في العديد من البورصات العالمية كأساس لبعض المشتقات المالية⁽¹⁾.

4. قياس وتحليل أثر الأداء المالي للبنوك الإسلامية على مؤشرات سوق الأوراق المالية:

أ. تركيب النموذج الاقتصادي: تنطلق عملية تحليل الظواهر الاقتصادية من تحديد الهيكل الاقتصادي الذي يؤثر تلك الظواهر ويبين طبيعة وملامح العوامل المؤثرة والعوامل المتأثرة، والتي يطلق عليها اسم المتغيرات المستقلة والمتغيرات المعتمدة على التوالي. يتركب النموذج من معادلة واحدة أو مجموعة من المعادلات، وتقوم الدراسة على أساس قياس أثر الأداء المالي للبنوك الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية في الدول العينة.

ب. المتغيرات المستقلة:

- مؤشرات السيولة (X1): يتم حساب مؤشر السيولة للنشاط البنكي الإسلامي من خلال قسمة النسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات.

- مؤشر الربحية (X2): يتم حساب مؤشر الربحية لمجمل النشاط البنك الإسلامي في كل دولة من دول العينة من خلال قسمة معدل العائد على حقوق الملكية.

- مؤشر ملاءة رأس المال (X3): يتم احتساب مؤشر ملاءة رأس المال لنشاط البنك الإسلامي من خلال قسمة حقوق الملكية على إجمالي الموجودات.

¹ - أسامة علي الفقير الرابعة، المعايير الشرعية للمؤشرات الإسلامية، تاريخ الإطلاع مارس 2015، www.iefpedia.com

-مؤشر توظيف العمال (x4): يمثل هذا المؤشر من خلال قيمة إجمالي الإيرادات على إجمالي الاستثمارات.

ج. المتغيرات التابعة: تتمثل هذه المتغيرات في مؤشر أداء السوق الأوراق المالية في بلد معين، ويتم استبعاد مؤشر عدد الشركات وذلك لأنه متغير لا يرتبط بعلاقة واضحة ومباشرة مع مؤشرات الأداء المالي للبنوك الإسلامية، ويمكن ترصد هذه المتغيرات على النحو التالي:

-مؤشر القيمة السوقية (y1): يمثل إجمالي القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية ويعد انعكاساً لحجم السوق في كل بلد.

-مؤشر حجم التداول (y2): يشير هذا المؤشر إلى قيمة إجمالي الأسهم التي يتم تداولها في سوق الأوراق المالية لكل عينة ويعكس هذا المؤشر السوق المالي في العينة.

-مؤشر معدل دوران السهم (y3): يشير هذا المؤشر إلى النسبة المئوية لتداول أسهم الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، ويمكن حساب هذا المؤشر عن طريق قسمة إجمالي حجم التداول على إجمالي القيمة السوقية، ويعكس هذا المؤشر مع مؤشر حجم التداول سيولة السوق المالي⁽¹⁾.

د. النموذج الخاص بالمؤشر العام لأسعار الأسهم (y4): ويشير هذا النموذج إلى أن المؤشر العام لأسعار الأسهم دالة في مؤشرات سوق الأوراق المالية على النحو التالي:

$$Y_4 = f(x_1, x_2, x_3, x_4)$$

إذ أن $y_4 =$ المؤشر العام لأسعار الأسهم.

والصيغة الخطية لهذه الدالة يمكن التعبير عنها كالآتي:

$$Y_4 = b_0 + b_1x_1 + b_2x_2 + b_3x_3 + b_4x_4 + u_i$$

¹ -حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أداءها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار البيازوري، الأردن، 2011، ص ص 229-231.

5. طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة:

أ. علاقة السيولة المصرفية بمؤشرات سوق الأوراق المالية:

السيولة هي حجب الأموال عن التوظيف والاستثمار سواء كان ذلك بصورة نسبة احتياطي قانوني لدى البنك المركزي، أو في صورة نسبة احتياطي لدى البنوك نفسها، ومن ثم فهناك علاقة عكسية بين مؤشر السيولة المصرفية ومؤشر سوق الأوراق المالية المتمثلة بـ (القيمة السوقية، حجم التداول، معدل دوران السهم والمؤشر العام لأسعار الأسهم).

ب. علاقة الربحية المصرفية بمؤشرات سوق الأوراق المالية:

يعد مؤشر الربحية من المؤشرات المهمة التي تمكن من قياس قدرة البنوك على تحقيق عائد نهائي صافي من الأموال المستثمرة ومن ثم فإن مؤشر الربحية يرتبط بعلاقة طردية مع جميع مؤشرات سوق الأوراق المالية.

ج. علاقة ملاءة رأس المال المصرفي بمؤشرات سوق الأوراق المالية: مؤشر ملاءة رأس المال يرتبط بعلاقة طردية موجبة مع جميع مؤشرات سوق الأوراق المالية، فضلا عن الأثر الكبير الذي يتركه عامل الثقة لدى المودعين في هذه البنوك نتيجة الملاءة التي تتمتع بها.

د. علاقة مؤشر توظيف الأموال بمؤشرات سوق الأوراق المالية:

هنا تكون العلاقة طردية مع جميع مؤشرات سوق الأوراق المالية أي كلما ارتفع هذا المؤشر يؤثر إيجاباً في جميع مؤشرات سوق الأوراق المالية⁽¹⁾.

¹ - حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أداءها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص ص 235، 236 .

المبحث الثاني: مظاهر عمل لسوق المالي الإسلامي ودوره في تحفيز الاستثمار وتوفير السيولة:

أصبحت السوق المالية الإسلامية تكتسب أهمية بالغة في الاقتصاديات الإسلامية المعاصرة، وهذا ما جعل لها خصائص تميزها وتضبط تعاملاتها المختلفة وفق أسس شرعية ومتطلبات المنافسة، مما أعطى السوق المالية الإسلامية ميزة خاصة في حل مشاكل الاستثمار والسيولة كما هو الحال بالنسبة للبنوك الإسلامية، وعلى هذا الأساس تناولنا في هذا المبحث ثلاث مطالب لكل منها أهميته وخصوصيته.

المطلب الأول: مميزات السوق المالي الإسلامي وظائفه وضوابطه الشرعية:

أولاً: مميزات السوق المالي الإسلامي: من أهم ما يميز السوق المالي الإسلامي ما يلي:

1. أنها سوق تقل فيها المضاربة على أسعار الأوراق المالية بدرجة كبيرة، وذلك بسبب المنع الشرعي لكثير من المعاملات التي تعتبر مجالا لعمليات المضاربة، وبسبب تدخل السياسة المالية المعتمدة على الزكاة، والتي تفرض عبئا مرتفعا على المتاجرة بالأدوات المالية والعملات، بينما تفرض عبئا بسيطا على الامتلاك طويل الأجل للأدوات المالية بدافع الاستثمار.
2. أنها سوق تهتم بالسوقين الأولية والثانوية بشكل متكافئ، وتعتبر أن معيار كفاءة الأسواق المالية هو مدى تمويلها للمشروعات المنتجة الجديدة، ولا تركز على حجم التداول على كم موجود أصلا في الأدوات المالية باعتباره المؤشر الأساسي لتقدير مدى كفاءة السوق المالية.
3. أنها سوق لا تكون أدوات الدين هي الغالب في تعاملاتها وإنما تشجع وتحفز على تداول أدوات الملكية بشكل واسع، وتستحدث من الصيغ الاستثمارية كل ما يخدم عملية التبادل الحقيقي للسلع والخدمات.
4. أنها سوق خالية من الاحتكارات والرشاوي والمعلومات المضللة التي تؤثر في تحديد أسعار الأوراق المالية فيها⁽¹⁾.

ثانيا: وظائف السوق المالي الإسلامي:

تتمثل وظائف السوق المالي الإسلامي في العناصر الآتية:

¹ - أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية - مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها - الطبعة الأولى، جدار الكتاب العالمي، الأردن، 2008، ص ص 273، 274.

1. المساهمة في تدعيم وزيادة حجم الاستثمار القومي عن طريق ترشيد استخدام الموارد التمويلية وتوجيهها للمجالات والمشروعات الاستثمارية الأكثر فائدة للمجتمع.
2. تنوع مصادر التمويل طويلة الأجل أمام البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وبالتالي المساهمة في تصحيح التجربة المصرفية الإسلامية، مما يمكنها من استثمار أموالها استثماراً طويلاً الأجل، وبما يساهم في تحقيق أهدافها التنموية ورغبتها في الملائمة بين الربحية والسيولة والأمان.
3. تقديم خدمات استشارية مثل توفير المعلومات والبيانات المالية من الأسواق المالية يسترشد بها المستثمر.
4. توزيع المخاطر نظراً لصعوبة التنبؤ بنجاح المشروع أو فشله.
5. منع الاحتكار بحيث تكون سوق حرة مفتوحة تحكمها الأنظمة والتعليمات.
6. منع المتاعب ويتم ذلك بواسطة أنظمة الرقابة والضوابط المحددة سلفاً للشركات المسجلة في السوق والوسطاء.
7. إعطاء مؤشر حول مناخ الاستثماري، بحيث يقوم الخبراء الاقتصاديين بدراسة أسواق الأوراق المالية ومعرفة وضع الاقتصاد العام في البلد.
8. صلاحية التمويل والتبادل ويتم ذلك في السوق من خلال نقلها من مستثمر إلى آخر بسرعة.
9. تعبئة المدخرات في المجتمع من خلال نشر الوعي الادخاري الإسلامي واستقطاب الأموال المكتنزة لأسباب شرعية.
10. المساهمة في تحقيق العدالة في توزيع الدخل عن طريق الاعتماد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة والاهتمام بالصناعات الصغيرة⁽¹⁾.

ثالثاً: الضوابط الشرعية للسوق المالي الإسلامي:

تختلف ضوابط السلوك في السوق المالي الإسلامي باختلاف الأدوات المالية المتبادلة، غير أن هناك ضوابط شرعية عامة تميز السوق المالي الإسلامي وتعطيه أهمية أكثر منها:

¹ - زكريا سلامة عيسى شطناوي، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2009، ص 235، 236.

1. الالتزام بالقيم الإسلامية: وهو الالتزام بالقيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية في كل الأمور ومنها المعاملات في السوق المالي الإسلامي، كون هذه القيم تقي من الآثار السلبية لحدوث الأزمات المالية الناتجة عن ممارسة الاحتكارات أو التدليس أو المقامرة وغيرها، مما هو معاملات محرمة تقضي ضوابط السوق المالي الإسلامي الابتعاد عنها.

2. تجنب مختلف المعاملات الربوية: سواء في مجال الديون (ربا النسيئة) أو في مجال البيوع (ربا البيوع) باعتبار أن الفوائد الربوية هي المولد والمنشط للأزمات الاقتصادية بصفة عامة، والأزمات في السوق المالي بصفة خاصة.

3. تجنب البيوع الغير المشروعة: التي يتم بعضها في سوق الأوراق المالية المعاصرة مثل بيع الغرر، بيع العينة، بيع الكالئ بالكالئ^{*}، بيع ما ليس عندك بيعتين في بيعة واحدة، بيع النجش^{*}

4. ضبط وترشيد وتوجيه الاستثمارات: وذلك نحو المشروعات الضرورية، ذات المنفعة العامة بما يساهم في تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ الدين والعقل والنفس والعرض والمال، وبهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

5. شيوع الصدق والشفافية والأمانة في المعاملات المالية: من خلال تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة حول العقود والصفقات والظروف المختلفة للسوق المالي.

6. الوفاء: وذلك من خلال الوفاء بالعهود والعقود وتداول الأوراق المالية الإسلامية الراجحة في السوق المالي الإسلامي، واستحداث منتجات مالية من شأنها أن تشجع المدخرين المحليين على توظيف أموالهم، وكذا إعادة توظيف الأموال المهاجرة خارج البلاد الإسلامية.

وأخيرا فإن هذه الضوابط الشرعية العامة والخاصة بكل أداة تلعب دورا استراتيجيا في تحسين أداء السوق المالي الإسلامي، وتكسبه قدرة تنافسية عالية مستقرة ومستمرة، تجعله في مستوى التحدي التي تفرضه الأسواق المالية⁽¹⁾.

*

بيع الكالئ بالكالئ، هو بيع الدين بالدين.

^{*} بيع النجش، هو زيادة في ثمن السلعة، ممن لا يريد شراءها ليقع غيره فيها.

¹ - جمال لعامرة، تحديات السوق المالي الإسلامي، الملتقى الدولي الأول، سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة بسكرة، 21-22 جويلية 2006، ص 4، ص 3.

المطلب الثاني: إجراءات التعامل في السوق المالي الإسلامي:

إن التحدي والمنافسة القوية تفرض على الأسواق المالية الإسلامية استحداث وتنظيم أوراق مالية بعيدة عن دائرة الربا المحرم شرعا تداولها وطرق التعامل بها، ويتعلق الأمر بعمليات السمسرة وأوامر البورصة، وتسعير الأوراق المتداولة وتنفيذ وتسوية الصفقات وسداد قيمتها.

وبالإضافة إلى ذلك فقد قام رجال الفقه المعاصر بدراسة الأوراق المالية السائدة في الأسواق على أساس القواعد الشرعية واستبعدوا منها كل ما هو مرتبط بنظام الفائدة وأجازوا منها ما كان قائما على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، وبشرط أن يكون النشاط الممول عن طريق الأوراق المالية.

1. في مجال الوساطة في السوق المالي الإسلامي (دور سمسرة الأوراق المالية):

لا يقدم أي ضمان بالوفاء ويقتصر دوره في توضيح وتقديم المعلومات الكافية حول موضوع الصفقة (المبلغ)، الأجل وعمليات التنفيذ، على أن يتقاضى عمولة مقابل عملية تحدد من قيمة الصفقة، والسمسار هذا قام بدور الوكيل في عملية إبرام الصفقة، فلا يظهر اسمه في هذه الأخيرة بينما يظهر فقط اسم وإمضاء المتعاقدين.

2. في مجال أوامر البورصة في السوق المالي الإسلامي:

إن عملية الوساطة (السمسرة) السابقة تقوم أساسا على تنفيذ محتوى الصفقة بأمر من العميل (سواء ما تعلق منها بالشراء أو البيع) مع تحديد طريقة التنفيذ للسمسار بكل وضوح من حيث الكمية، الأجل، السعر.

3. تسعير الأوراق المالية في السوق المالي الإسلامي:

نظام التسعير للأوراق المالية يخضع عادة لقانون العرض والطلب كما في أي سوق، بالرغم من أن السوق المالي يحتاج إلى معلومات دقيقة وسريعة وصحيحة في تحديد السعر، فهذا القانون يتفق مع ما جاءت به الشريعة، على أن يسود هذا السوق المنافسة المشروعة بين المتعاملين والابتعاد عن جميع أوجه الاحتكار المحرم شرعا، والذي يؤثر سلبا على المستوى العام للأسعار⁽¹⁾.

¹ - جمال لعامرة، تحديات السوق المالي الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 14، 15.

ولكي يعرف المستثمر مستوى أداء استثماره في البورصة، وبأي اتجاه هو يسير فإنه لابد من وجود أساس أو معيار يمكن المقارنة به أو القياس عليه، وبالتالي اتخاذ الإجراء الاحترازي اللازم الذي يضمن تحقيق أفضل العوائد بأقل المخاطر الممكنة وهذا لا يتسنى له إلا من خلال معدل الأسعار أو ما يطلق عليه بمؤشر البورصة⁽¹⁾. فالمتعاملون في سوق الأوراق المالية من بائعين ومشتريين يزاولون نشاطهم بحرية كاملة وأن هذه التعاملات تتم بينهم بشكل علني ومسجل أي موثق وبسهولة وسرعة⁽²⁾.

4. تنفيذ وتسوية الصفقات في السوق المالي الإسلامي: إذ تم تنظيم معاملات السوق المالي بنفس الضوابط سابقة الذكر من مشروعية أدواتها المالية وإجراءاتها العلمية من تسعير ووساطة وتنفيذ للأوامر، فهي سوق مالية مشروعة طالما أن العقود المبرمة في هذه السوق تضمن حقوق المتعاملين وتحافظ على مصالحهم وتدخل في مجال الأعمال الجائزة شرعاً، وبالتالي يتم تنفيذ وتسوية الصفقات في السوق المالي من غير ضرر.

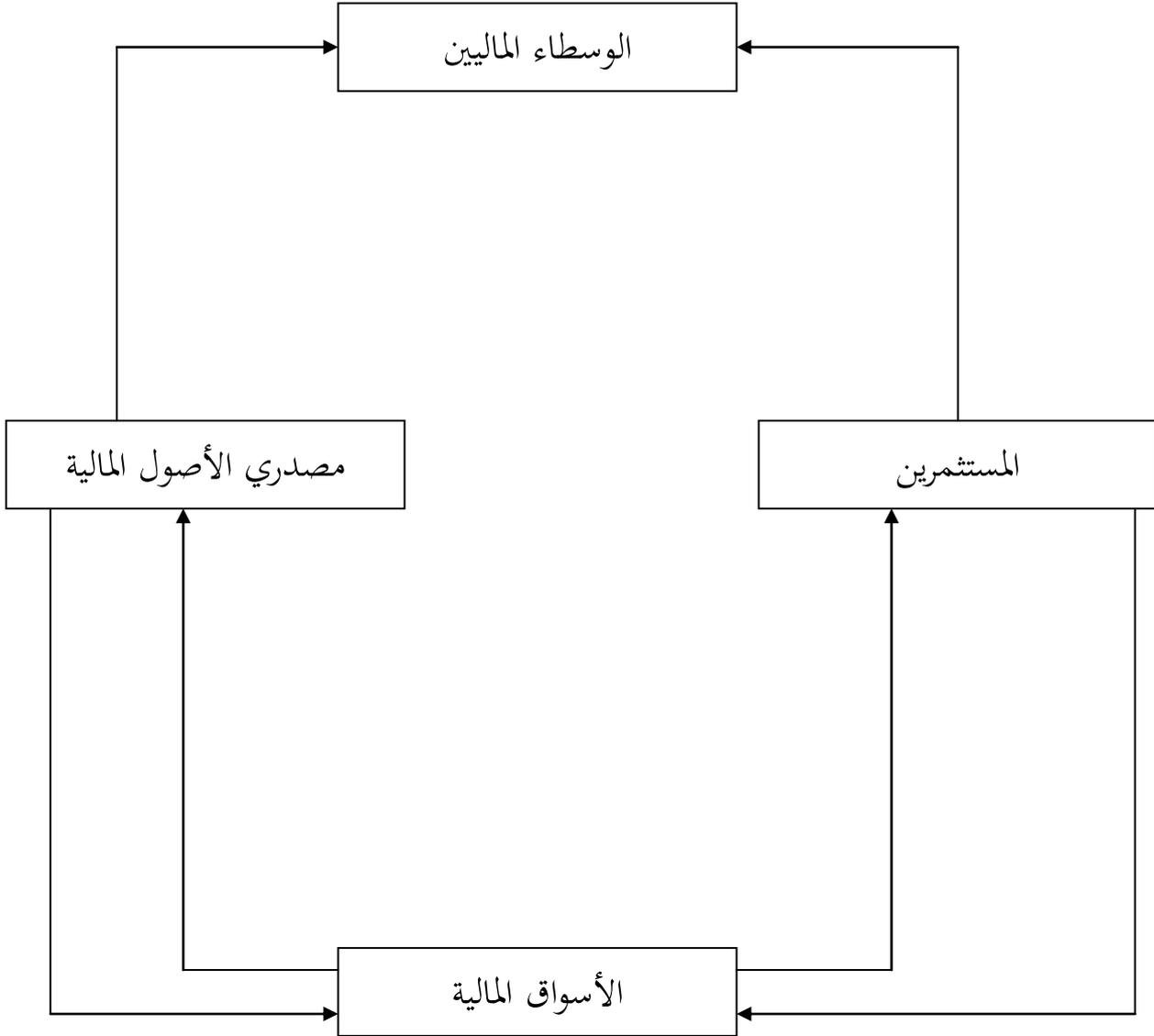
5. عمليات المضاربة في السوق المالي الإسلامي: لقد تعددت آراء الفقهاء حول جواز عمليات المضاربة في السوق المالي الإسلامي، حيث يذهب البعض إلى استبعادها من معاملات أية سوق إسلامية للأوراق المالية بدليل أنها مخالفة لقواعد المعاملات وأضرارها على النشاط الاقتصادي عامة، ويصنفها الفقهاء كنوع من البيوع الفاسدة وشكل المقامرة، ومن جهة أخرى يذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى أن المضاربة في البورصة من حيث أنها بيع وشراء للأوراق المالية لا شيء فيها طبقاً للرأي القابل بعد اشتراط نية المشاركة عند شراء الأسهم، وأن وجود المخاطرة في عمليات المضاربة محسوبة ومبنية على قدرة تنبؤية لدى المضارب، إلا إذا كانت نوعاً من المقامرة تدخل ضمن الممارسات الغير الأخلاقية خاصة إذا رافقها احتكار وتضليل في المعلومات التي تتعلق بأسلوب التعاقد⁽³⁾.

¹ - فيصل محمود الشوارة، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 62.

² - زياد رمضان وآخرون، الأسواق المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2007، ص 129.

³ - جمال لعامرة، تحديات السوق المالي الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

الشكل (02-02) الأطراف الرئيسية في السوق المالية:



المصدر: راشد فؤاد التميمي، الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقسيم الأدوات، دار
اليازوري، الأردن، 2010، ص22.

المطلب الثالث: نجاح السوق المالي الإسلامي في حل مشكل الاستثمار والسيولة

أولاً: نجاح السوق المالي الإسلامي في حل مشكل الاستثمار: ويتمثل في

1. خلق أسواق استثمار إسلامية صلبة وديناميكية:

لقد قطعت إدارة الموجودات الإسلامية شوطاً كبيراً منذ سبعينات القرن العشرين، حيث وظفت آنذاك للاستفادة من فائض أموال البنوك الإسلامية، ومع ظهور صيغ جديدة للتمويل الإسلامي فقد حققت هذه الصناعة نمو كبير لتشمل حيز لا يستهان به من الأسواق المالية العالمية.

وحظيت باهتمام بالغ كبديل ناجح وفعال لأسلوب الوساطة المالية التقليدية، وقد ساعد الوعي المتنامي بالاستثمار الموافق لأحكام الشريعة الإسلامية بزيادة حجم الأموال المتاحة للاستثمار لدى المسلمين وغير المسلمين، والحاجة إلى توظيفها في منتجات استثمارية جديدة تلي احتياجات المستثمرين⁽¹⁾.

2. الحاجة إلى السوق الاستثمارات المالية قصيرة الأجل:

تستمد البنوك الإسلامية قوة العمل المصرفي التجاري ليس فقط باعتبارها مؤسسات فردية وإنما وجودها مجتمعة، إلا أن المعاملات البنكية المصرفية للبنوك الإسلامية محدودة جداً لأن عددها في معظم الدول الإسلامية قليل.

كما أن البنوك الإسلامية تفتقر إلى الأدوات قصيرة الأجل التي تستطيع أن تستثمر فيها بنجاح لفترات قصيرة، بينما تستطيع البنوك التقليدية أن تقرض بعضها البعض ملايين الدولارات حتى ليوم واحد، وبوسعها أيضاً أن تحسب فائدتها على أساس يومي.

وبالرغم من أن البنوك الإسلامية في وضع أفضل نسبياً بالنسبة لطلبات المودعين من السيولة وذلك لأن جزءاً من ودائعها يكون لمدة محددة، إلا أن الكثير من المودعين يفضلون الودائع لفترة محدودة مع وجود خيارات للسحب عند الحاجة، لذلك فإن البنوك الإسلامية تحتاج إلى أدوات وترتيبات المؤسسة للاستثمارات قصيرة الأجل لأموالها وبالرغم من أن الحاجة لاستثمارات الأصول بطريقة عاجلة جداً خلال

¹ - عبد الرحمن الباكر، خلق أسواق الاستثمار الإسلامية صلبة وديناميكية، تاريخ الاطلاع فيفري، 2015، www.cbb.gov.bn/page-

يوم مثلاً ليست أمراً ملحاً بالنسبة للبنوك الإسلامية، إلا أن هناك حاجة لسوق تستثمر فيها الأموال في المدى القصير⁽¹⁾.

3. دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل بالبنوك الإسلامية:

نظراً للضغوط المتولدة عن طبيعة موارد البنوك الإسلامية قصيرة الأجل ومخاطر ربطها باستثمارات طويلة الأجل وما ينشأ عنه من صعوبة تسيلها عند الحاجة إليها اتجهت هذه البنوك إلى الاستثمارات قصيرة الأجل بحثاً عن السيولة والربحية، وما يتطلب ذلك من احتفاظها بنسب عالية للسيولة مما يؤثر على عوائدها. وكان بإمكانها الخروج من هذا المأزق بالملائمة بين مواردها القصيرة الأجل وأهدافها الاستثمارية طويلة الأجل من خلال تنويع استثماراتها بإصدار شهادات استثمار قابلة للتداول، وإنشاء صناديق استثمار والتأسيس والمساهمة في الشركات، وإدارة وتكوين محفظة الأوراق المالية تتيح لهذه البنوك استثمار أموالها في المدى طويل الأجل، بالإضافة إلى الاستثمار قصير ومتوسط الأجل بكفاءة وفعالية.

وبذلك تتمكن البنوك الإسلامية من تحقيق أهدافها التنموية بمساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية فضلاً عن تحقيق أهدافها الخاصة بتنظيم الربحية وتخفيض مخاطر السيولة.

وفعلاً تم التوصل إلى نموذج مقترح لتدعيم الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية عن طريق تطوير أساليب الاستثمار في هذه البنوك من خلال الاعتماد على سوق الإصدار وسوق التداول في أسواق رأس المال.

أ. سوق الإصدار: يسعى النموذج المقترح إلى الاستثمار المادي طرح العديد من الأدوات المالية للاكتتاب العام والمتمثلة في:

- **شهادات الاستثمار القابلة للتداول:** وهي شهادات تصدرها البنوك والمؤسسات المالية، ولا تعطي لحاملها الحق في استرداد قيمتها من الجهة المصدرة إلا في تاريخ الاستحقاق، أما قبل ذلك التاريخ فإنه لا سبيل أمام حاملها سوى عرضها للبيع في السوق الثانوي الذي يتضمن البنوك التجارية وبيوت السمسة والتجارة التي تتعامل في الأوراق المالية قصيرة الأجل⁽²⁾.

1 - أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، -مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها- مرجع سبق ذكره، ص 273.

2 - أحمد أشرف دواية، شهادات الإيداع القابلة للتداول، تاريخ الإطلاع فيفري 2015. www.slcomf.uaeu.ac.ae/prev.com

- **وثائق صناديق الاستثمار:** هي عبارة عن أوعية استثمارية يشارك فيها المستثمرون عن طريق المضاربة، فهي وسيلة من وسائل تعبئة الموارد المالية الصغيرة من أناس كثيرين يشتركون في تكوين محفظة مالية لاستثمار هذا المال عن طريق جهة متخصصة ذات خبرة في إدارة محافظ الأوراق المالية، وذلك بهدف تقليل مخاطر الاستثمار وزيادة العائد باعتبارها أحد صيغ الاستثمار⁽¹⁾.

- **أسهم شركات المساهمة:** وتصدرها شركات المساهمة التي ينشئها البنك الإسلامي مقابل رأسمال الشركة، وتتعدد إصدارات الأسهم وفقا لنشاط الشركة المصدرة، وفي هذا الإطار يمكن إصدار:

- **أسهم التأجير التمويلي:** وتصدرها شركات التأجير التمويلي في البنك الإسلامي وتقوم هذه الشركات بشراء الأصول الرأسمالية وتأجيرها بعقد طويل الأجل.

- **أسهم B.O.T:** وتصدرها شركات B.O.T لتمويل مشاريع البنية التحتية، لها مزايا متعددة حيث تنشط سوق المال نظرا لوجود عدة مصادر تمويل أسهم وسندات، بحيث تصدرها شركات B.O.T في البنوك الإسلامية من أجل الاكتتاب العام للجمهور، وينبغي أن يكون الاكتتاب بكامل القيم الاسمية للأسهم حتى تضمن الشركة الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ المشروع، الذي يمثل الغرض من إنشائها، وتكون مدة المشروع هي نفس فترة الامتياز الممنوحة من الحكومة، وتتولى هذه الشركات إنشاء المرافق العامة وإدارتها والاستفادة بعوائدها طوال فترة الامتياز، ثم تنقل ملكية المرفق للدولة في نهاية المدة⁽²⁾.

- **أسهم رأس المال المخاطر:** وتصدرها شركات رأس المال المخاطر في البنك الإسلامي وتستثمر هذه الشركات أموالها في المشروعات المتوسطة والصغيرة والمشروعات المتعثرة⁽³⁾.

ب. سوق التداول: يسعى النموذج المقترح إلى:

- تداول الأدوات المالية التي يقوم بإصدارها في سوق الإصدار عن طريق الاستثمار المالي من خلال إنشاء صناديق استثمار القيم المنقولة.

¹ - قتيبة عبد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2012، ص 245.

² - احمد بن حسين بن احمد الحسني، دراسة شرعية اقتصادية لخصخصة مشاريع البنية التحتية، تاريخ الإطلاع فيفري 2015،

www.iefpedia.com

³ - عيسى مراقة، البنوك الإسلامية و علاقتها بالسوق المالي الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

-إدارة تكوين محفظة الأوراق المالية، وبذلك يعد النموذج المقترح الخيارات الاستثمارية أمام المدخرين للاستثمار الشرعي الخالي من شبهة الربا، وبما يتناسب مع حاجاتهم لتحقيق الربحية والسيولة والأمان.

ج. تطبيق النموذج في سوق رأس المال:

تقوم الصناعة المالية الإسلامية على أساس دعامة لتنمية أسواق رأس المال من خلال استثماراتها المبنية على أساس المشاركة في الربح والخسارة، وكذا تحريك السياسة النقدية الغير مرتكزة على الفائدة، كما تتفق الصناعة المالية الإسلامية مع غيرها بضرورة الإشراف والرقابة على المؤسسات وعمليات أسواق رأس المال باستبعاد عمليات الاستثمار المشبوهة لاستقرار الأسواق المالية مثل عمليات الشراء والبيع الآجل على التغطية بدون أي نية للتقايض الفعلي، والعمليات المبنية على الخط المرتبط بتقلبات بعض المؤشرات، وكذا العمليات المستندة إلى خيارات شرائية أو بيعية تسمح بالتحوط بمبلغ صغير من مخاطر عمليات مضاربة متهورة وغيرها.

إن الدعم الذي تقدمه البنوك الإسلامية لأسواق رأس المال تتمثل أساسا في الحجم الكمي لما يمكن أن تضخه البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية من أموال بواسطة مختلف أنشطتها الاستثمارية والتمويلية، حيث نجحت في ابتكار أدوات مصرفية تقوم على أسس شرعية تضيف كمية لا بأس بها وتنوعها في المحتوى، وأشكال الأوعية الادخارية والقنوات الاستثمارية التي تستخدمها والتي تعتبر خروجاً متميزاً عن النمط المصرفي التقليدي السائد.

4. آثار تطبيق النموذج على البنوك الإسلامية:

- المساهمة في تصحيح التجربة المصرفية الإسلامية.
- زيادة الادخار الحقيقي وتعبئة المدخرات في المجتمع من خلال نشر الوعي الادخاري الإسلامي.
- التوفيق بين الربحية والسيولة والأمان.
- تعبئة المدخرات طويلة الأجل وتنمية سوق المال.
- المساهمة في تحقيق العدالة وفي توزيع الدخل عن طريق الاعتماد على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة⁽¹⁾.

¹ - عيسى مرازقة، البنوك الإسلامية و علاقتها بالسوق المالي الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص12.

ثانيا: نجاح السوق المالي الإسلامي في حل مشكل السيولة:

إن من أهم الأدوات التمويلية التي يمكن أن تستخدمها البنوك الإسلامية في إعادة تجديد السيولة بما يتلاءم وطبيعة نشاطها المصرفي تتمثل في:

1. تطوير الأوراق المحرمة شرعا واقتراح البدائل: إن الأدوات المالية التي يتم العمل بها في الأسواق المالية تتمثل في نوعين أساسيين هما الأسهم والسندات، بالإضافة إلى اشتقاق أدوات مالية قابلة للتداول، حيث توفر وتنوع وإظهار فعالية البدائل واستحداثها في مجال الأدوات المالية الإسلامية ضرورة لتوفير وتجديد السيولة⁽¹⁾.

أ. الأسهم: يمكن تصنيف الأسهم إلى أنواع متعددة بحسب الاعتبار الذي يتخذ للتصنيف وذلك كما يلي:
- باعتبار الشكل القانوني: وتتمثل في:

- **الأسهم الاسمية:** وهي الأسهم التي يسجل عليها اسم حاملها وتثبت ملكيته لها، وتداول بطريقة التسجيل وهذه الأسهم يجوز إصدارها شرعا.
- **أسهم لحاملها:** هي أسهم يكتب عليها (حاملها) فقط دون تسجيل الاسم، ويعتبر حامل السهم هو المالك، وهذا النوع من الأسهم لا يجوز شرعا إصداره لما فيه من جهالة الشريك.
- **الأسهم للأمر أو لإذن:** وهي الأسهم التي تكتب عليها عبارة لأمر، ويتم تداولها بطريقة التظهير، وقد وقع خلاف في الفقه الإسلامي حول مشروعيتها، فمن الفقهاء من يرى جواز إصدار مثل هذه الأسهم باعتبار الجهالة منفية، بينما يرى البعض أن هذا النوع لا يجوز شرعا.

-باعتبار الحقوق الممنوحة لمالكيها: وتتمثل في:

- **الأسهم العادية:** هي صكوك تمثل حصة في الشركة لحاملها، بحيث يشارك حامل السهم في الأرباح التي تحققها الشركة أو في خسائرها حسب مساهمته في رأس المال⁽²⁾ وهذا يعني

¹ - رابح حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، إيتراك، مصر، 2009، ص 477.

² - علي غازي، أنواع الأسهم وموقف الفقه الإسلامي منه، تاريخ الإطلاع مارس 2015. www.manaratweb.com

أن ملكية حامل السهم تستثمر لأمواله التي استثمرها، كما يتحمل مخاطر استثمار هذه الأموال، وبالتالي فإن حامل الأسهم هو شريك في الشركة المساهمة وتطبق عليه أحكام الشركات في الفقه الإسلامي⁽¹⁾.

● **الأسهم الممتازة:** هي فئة من الأسهم تمنح لمالكيها حقوق إضافية لا يتمتع بها أصحاب الأسهم العادية، فهي تعطي لحاملها حق الحصول على نسبة محددة من أرباح الشركة قبل توزيعها على حملة الأسهم العادية⁽²⁾. كما تعطي الأسهم الممتازة أحياناً أفضلية خاصة عند توزيع أصول الشركة بعد تصفيتها، ولا يجوز للفقهاء الأسهم الممتازة التي تتمتع بضمان لقيمتها عند الاسترداد أو ضمان لأرباحها، ففي ذلك إخلال بقاعدة المساواة بين الشركاء في الربح وتحمل الخسارة والتي أوجبها الفقهاء بالإجماع، فالامتياز ينصب فقط على المسائل الإدارية والإجرائية. ويمكن القول في هذا المجال بان البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية يمكنها أن تعتمد في هذا النوع على الأوراق المالية المشروعة عند الحاجة للسيولة، لأن النظام المالي والاقتصادي الإسلامي يوفر كل الوسائل والإمكانيات لحماية الأطراف المتعاملة بهذه الأدوات في السوق⁽³⁾.

- **باعتبار الاستهلاك وعدمه:** وتنقسم الأسهم بهذا الاعتبار إلى:

- **أسهم رأس المال:** وهي تلك الأسهم التي يقدمها المساهم للشركة، ولا تعود إليه إلا عند التصفية النهائية للشركة فهي أسهم لا تستهلك قيمتها أثناء حياة الشركة بل تبقى قائمة إلى وقت التصفية النهائية، وحكمها في الفقه الإسلامي المعاصر مشروع.
- **أسهم التمتع:** وهي تلك الأسهم التي ترد قيمتها إلى أصحابها أثناء قيام الشركة وقبل انقضائها وذلك تدريجياً أو دفعة واحدة، ويسمى ذلك "إطفاء الأسهم" وهذا خلال الأصل، وقد تلجأ بعض الشركات إلى إصدار هذا النوع من الأسهم مضطرة إلى ذلك إذا كانت تخشى هلاك موجوداتها عند انتهاء الشركة وتتم عملية الرد والاستهلاك بإحدى الطريقتين:

1 - حسين محمد سمحان وآخرون، إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 198.

2 - سهيل مقابلة، كيف تستثمر بسوق الأسهم، الطبعة الأولى، دائرة المكتبة الوطنية، الأردن، 2012، ص 78.

3 - رايس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 278، 279.

الأولى: أن تتم عملية الرد للأسهم التي يتم اختيارها سنويا عن طريق القرعة حتى نهاية الشركة.

الثانية: أن يرد جزء من القيمة الاسمية لجميع الأسهم سنويا، بحيث يتم الاستهلاك الكلي عن المدى الزمني الذي يحدده نظام الشركة، وحكم أسهم التمتع في الفقه الإسلامي لا يجوز شرعا في جميع الصور.

كما أن استهلاك جميع الأسهم تدريجيا بنسبة معينة من قيمة الأسهم لا يجوز بل يتم استهلاكها جميعا في وقت واحد، وهذا يحقق العدالة والمساواة بين جميع المساهمين، ويتم صرف الأرباح بطريقة واحدة ونسبة واحدة⁽¹⁾.

ب. السندات: هي عبارة عن صك مالي قابل للتداول، يمنح للمكاتب لقاء المبالغ التي أقرضها ويخوله استعادة مبلغ القرض علاوة على الفوائد المستحقة وذلك بحلول اجله، وبناء على خصائص السند وتكييفه الفقهي على أنه قرض بفائدة على الشركة المصدرة، حيث أنه يدخل ضمن الربا المحرم، فهي محرمة شرعا من حيث الإصدار والتداول، مهما اختلفت في أشكالها وتسمياتها والجهة المصدرة لها.

إلا أنه من الممكن تطوير السندات لتتفق مع الضوابط الشرعية وتصبح أداة تمويلية مشروعة للبنوك الإسلامية بسبل شتى منها:

- إلغاء الفائدة الثابتة وتحويلها إلى صكوك استثمارية مشاركة في الربح والخسارة وتخضع لقاعدة الغنم بالغرم.
- إلغاء شرط ضمان رد قيمة السند وفائدته حتى يصبح السهم العادي سواء بسواء.
- تحويل السندات إلى أسهم عادية.

ومن بدائل السندات المحرمة السندات أو الصكوك القائمة على أساس المضاربة لمشروع استثماري معين، بحيث لا تكون مملوكة فائدة أو نفع مقطوع وأن تكون لها نسبة في ربح هذا المشروع.

ولقد اجتهد الفقهاء والمختصون في مجال الأسواق المالية الإسلامية في اقتراح البدائل الإسلامية للأوراق المالية المحرمة تداولها في السوق المالي الإسلامي، واستحدثوا أوراق جديدة بالرغم من محدودية الأسواق المالية الإسلامية المنظمة.⁽²⁾

¹ -علي غازي، أنواع الأسهم وموقف الفقه الإسلامي منه، مرجع سبق ذكره.

² -رايس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تحديد السيولة في البنوك المركزية، مرجع سبق ذكره، ص480.

المبحث الثالث: تطوير آليات عمل السوق المالي الإسلامي في ضوء علاقته مع البنوك الإسلامية والتصدي لمعيقاتها:

استطاع الفقهاء الماليون أن يجدوا آلية تدعم وتخدم الاقتصاد من خلال توجيهات الدين الحنيف، فكانت الهندسة المالية الإسلامية سباقة في ابتكار منتجات مالية إسلامية تضاهي وتنافس المنتجات التقليدية المتعاملة بأساس ربوي، وهذا ما أدى إلى نشوء علاقة بين البنوك الإسلامية بالسوق المالي الإسلامي في ظل تفعيل مشاركتها. إلا أنها لم تخلو من بعض المعوقات والتي تسعى ولا يزال النظام المالي الإسلامي يسعى إلى إيجاد بنية تحتية صلبة من أجل تفاديها.

المطلب الأول: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالي الإسلامي:

أولاً: تعريف الهندسة المالية الإسلامية:

يقصد بالهندسة المالية مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الحنيف.

وتنشأ الحاجة للهندسة المالية إما الاستجابة لفرص استثمارية وفقاً لتطلعات المستثمرين والمؤسسات معاً، أو للتعامل مع قيود المنافسة الدولية، أو درء المخاطر واللايقين المحيط بالأنشطة الاستثمارية، وهي بذلك تعتبر من أدوات التحوط المالي.

ويمكن توضيح الأساس الإسلامي لمفهوم الهندسة المالية في الإسلام من خلال حديث النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال " من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعليها وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة لا ينقص من أوزارهم شيئاً".

ويستدل من الحديث الدعوة للابتكار وإيجاد الحلول والمعضلات المختلفة المالية والغير المالية طالما كانت في مصالح العباد، أيضاً الدعوة للاجتهاد وضرورة المواصلة التي تعتبر من الموجهات الإسلامية القيمة⁽¹⁾.

¹ - علي محمد صالح، أدوات سوق النقد الإسلامية، تاريخ الاطلاع فيفري 2015. www.academia.com

ثانيا: الأدوات المالية الإسلامية المتداولة في السوق المالي الإسلامي:

استطاع الفقهاء الماليون بالمؤسسات الإسلامية تطوير مجموعة من الأدوات المالية الإسلامية التي تراعي اعتبارات إدارة السيولة والموجودات في المؤسسات المالية الإسلامية، ومن أبرز ما تحقق من خلالها وفق المنهج الإسلامي نجد فكرة الصكوك كبديل للسندات القائمة على الفائدة، التي تمثل التزاما برد المبلغ مع فائدة مضافة إليه باعتبارها قروضا ربوية.

1. صكوك الاستثمار: هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية الأعيان، أو تقدم منافع أو خدمات في وحدات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمتها وإقفال باب الاكتتاب، ومن خلال هذا التعريف يتضح ما يلي:

-الصك أداة ملكية محددة لجمع الأموال من المستثمرين، ويمثل ملكية صاحبه الموثقة والشائعة في موجودات المشروع.

-تأسيسا على أن الصك أداة ملكية لذلك فإن لأصحابه الحق في الأرباح إن وجدت، ويستلزم ذلك ضرورة فصل الذمة المالية للمشروع عن الذمة المالية للجهة المنشئة له.

-قابلية الصك للتداول في البورصة، وهذه تمثل ميزة مقيدة جدا للمؤسسات المالية.

2. صكوك المقارضة: هي عبارة عن وثائق محددة القيمة، والتي تصدر بأسماء مالكيها مقابل الأموال التي قدموها لصاحب مشروع بعينه، من خلال تنفيذ مشروع واستغلاله وتحقيق الربح ويحصل مالكيها على نسبة محددة من أرباح المشروع، ولا تنتج هذه الصكوك أي فوائد وتعتمد في أساسها الفقهي على المضاربة، وتتوافر فيها شروط عقد المضاربة من الإيجاب والقبول، ومعلومية رأس المال ونسبة الربح.

3. صكوك المشاركة: وهي عبارة عن صكوك استثمارية تمثل ملكية رأسمال المشاركة ولا تختلف عن صكوك المقارضة، إلا في تنظيم العلاقة بين جهة الإصدار الراغبة للصكوك وحملة الصكوك، وقد تشكل الجهة المنوط بها إدارة لجنة المشاركين حيث يتم الرجوع إليهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

4. صكوك السلم: هي صكوك تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بئمن معجل، وتعتبر السلعة المعجلة من قبل الديون العينية، لأنها تثبت في الذمة لذلك تعتبر غير قابلة للبيع أو للتداول في حالة إصدار الصك من قبل أحد الطرفين البائع أو المشتري فهي من قبيل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق⁽¹⁾.

5. صكوك الاستصناع: في حقيقتها تعتبر كصكوك السلم إذ تمثل بيع السلعة مؤجلة التسليم بئمن معجل والسلعة هي من قبل الديون العينية لأنها موصوفة تثبت في الذمة كما يجوز تأجيل ثمنها أو تقسيطه إلى أقساط معلومة للآجال المحددة⁽²⁾.

6. صكوك الإجارة: الإجارة عبارة عن عقد بموجبه يقوم المؤجر المالك للعين المعنية بإيجارها لطرف آخر مقابل مصروفات إيجاربه محددة يتم الإنفاق عليها في عقد الإجارة، وبالتالي فإن محل العلاقة ليست دائنية ومديونية بين المؤجر والمستأجر وإنما هي علاقة شراء وبيع لمنافع الأصل محل الإجارة⁽³⁾.

7. شهادات الاستثمار الإسلامي: هي الورقة التي تثبت الحق في المبلغ المدوع والتي تخضع إلى أحكام المضاربة في شكلها وجوهرها، ولكي تتم مشروعية هذه الشهادات فلا بد من التزام المصارف باستخدام رؤوس الأموال المستثمرة بأسس شرعية، فلا تستخدمها مثلا في استيراد السلع الغير المشروعة ولا يزوج بها في عمليات مصرفية ربوية، كما تقوم البنوك والمؤسسات بإصدارها ولا يقل اجلها عن السنة⁽⁴⁾.

ثالثا: المشتقات المالية الإسلامية:

تعتبر المشتقات الإسلامية منتجا من منتجات الهندسة المالية وأداة في نفس الوقت، تستخدم لتحقيق أهدافها مثل التحوط، وإدارة المخاطر والمضاربة.

كما أن المشتقات المالية بشكلها الحالي محرما شرعا، لكن يمكن من خلال استخدام الهندسة المالية الإسلامية إيجاد بدائل للمشتقات المالية تحقق نفس مزايا المشتقات التقليدية، وتكون متوافقة وتوجيهات الشريعة الإسلامية، كما تبرز الحاجة للمشتقات المالية الإسلامية على الرغم من الخلاف الفقهي الذي تثيره

¹ - عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، تاريخ الإطلاع فيفري 2015.

www.slcomf.uaeu.ac.ae/old.web/papers/45.swf

² - أحمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2010، ص52.

³ - Mohamed bouhdida, revue des reforme économique et intégration en économique mondiale, publiée par le la boratoire des reformes économique, développement et stratégies d'intégration en économie mondial, école supérieure de commerce Alger, n 03, 2007, p97.

⁴ - خالد عبد الله براك الحافي، تنظيم الاستثمار المصرفي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، الطبعة الأولى، دار الفكر الإسلامي، مصر، 2010، ص371.

من الجانبين، الجانب الأول وهو ضرورة تكييف المؤسسات المالية الإسلامية مع واقع النظام المالي العالمي والذي من سماته الأساسية التقلبات في الأسعار، بما فيها أسعار الفائدة وأسعار الأسهم والسندات وأسعار السلع والخدمات.

وهو ما يستدعي القيام بعمل إيجابي اتجاه هذه التقلبات بدلا من تكبد المؤسسات المالية الإسلامية، أما الجانب الثاني فيستدعي المحافظة على أصالة المؤسسات المالية الإسلامية وضمان الآخذ بالابتكارات الجديدة، أو إيجاد البدائل التي تحقق نفس المزايا بتلك التي تحققها الأدوات التقليدية وفي نفس الوقت تحقق ميزة المصدقية الشرعية.

1. التكييف الفقهي لعقود الخيارات: من خلال الاستقراء والتأمل يمكن أن يندرج عقد الخيار الذي تتعامل به الأسواق المالية في الوقت الحاضر بعد إضافة الضوابط الشرعية وتغيير العقود المنظمة لهذه العقود تحت عدد من العقود والتكيفات الفقهية التالية:

-عقد الخيار هو حق معنوي.

-عقد الخيار هو بيع عربون.

-محل عقد الخيار هو ضمان أو كفالة.

2. عقد خيار شراء وبيع العربون: خيار الشراء هو أشبه ما يكون ببيع العربون ومثاله أن يشتري شخص السلعة بألف دينار فيدفع من ثمنها جزء (عشرة دنانير) ويقول للبائع إذ لم أشتري منك غدا فالدنانير العشرة لك، ويعد هذا العقد ملزما في حق البائع أي أنه لا يستطيع أن يمتنع عن التنفيذ، أما المشتري فهو بالخيار خلال المدة المتفق عليها.

ففي تحريم العربون تضيق على الناس ومصالحهم والسماح بإيقاع الضرر والمتمثل في تفويت الفرص على البائع أو المؤجر أو تعريض الأعيان والخدمات لتقلبات الأسعار وتدهورها، وقياسا على حكم بيع العربون يمكن القول بجواز عقود خيار الشراء إذا سلمت من المخالفات الشرعية الأخرى.

3. عقد خيار البيع هو التزام أو ضمان أو كفالة: الأرحح من أراء الفقهاء أنه يجوز أخذ الأجرة على الالتزام أو الضمان أو الكفالة لقوة الأدلة، خاصة مع وجود معاملات مالية تبتعد بالكفالة عن عقد التبرعات ويتحقق من خلالها مصالح ومكاسب لطرفي المعاملة وبما لا يخالف المقاصد الشرعية، وقياسا على هذا الحكم يمكن القول بجواز خيار العرض أو الدفع إذ خلا من المخالفات الشرعية.

4. العقود الآجلة في إطار عقد السلم: إذا ما كانت السلع مباحة وكانت العقود التي تمثلها أو الأسهم المتداولة تمثل شركات مشروعة، فإن العقود الآجلة والمستقبليات في هذه الحالة هي أشبه ما تكون بعقود السلم الجائزة شرعا.

5. العقود المستقبلية في إطار عقد الاستصناع: هذا العقد يسد حاجة من حاجات المجتمع، وقد قرر مجمع الفقه الإسلامي في دورته السابعة عام 2009 عدم اشتراط تعجيل الثمن في الاستصناع ونظرا للخلاف الفقهي حول السلم والاستصناع فقد اقترح البعض بدائل شرعية متمثلة في سندات المقارضة⁽¹⁾.

رابعا: دور صناعة الهندسة المالية في إقامة وتطوير سوق المالية الإسلامية:

تمثل الهندسة المالية الإسلامية مكانة هامة في إقامة السوق المالية الإسلامية وتطويرها وذلك من خلال الجوانب التالية:

1. تحتاج السوق المالية إلى تنوع في الأوراق المالية المتداولة، ودور الهندسة المالية هنا هو ابتكار الأدوات التي تسهل التعاملات من جهة كما تطور وتبتكر أوراق مالية تحقق الكفاءة الاقتصادية من جهة وتتوافق مع الشريعة الإسلامية.

2. تحتاج السوق المالية إلى مؤسسات مالية متطورة، ودور الهندسة المالية وفق المنهج الإسلامي سيكون هو إبداع وابتكار الطرق والعمليات التمويلية التي تضمن لهذه المؤسسات المالية القدرة التنافسية من جهة ومن جهة أخرى ضمان تدخل فعال لهذه المؤسسات في هذه الأسواق سواء من خلال التحوط أو إدارة المخاطر.

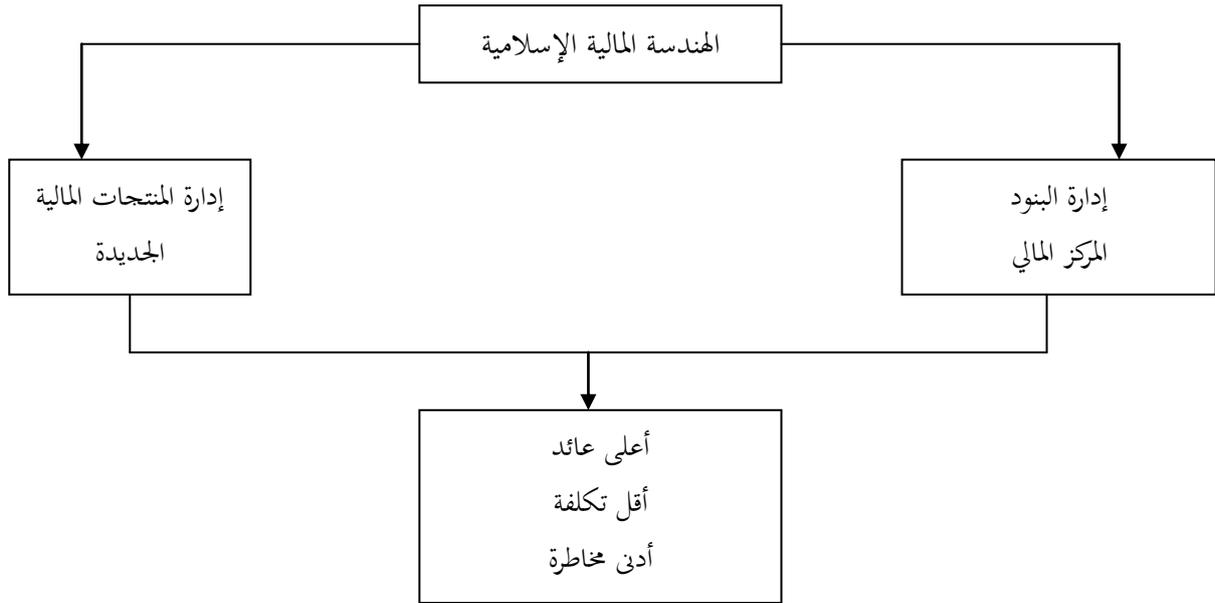
خامسا: دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية:

تبرز أهمية الهندسة المالية كأداة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين توجيهات الشرع الحنيف واعتبارات الكفاءة الاقتصادية، لذلك تحتاج المؤسسات المالية الإسلامية دوما إلى الاحتفاظ بتشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مرحة، بالإضافة إلى توفير المرونة المناسبة من أجل الاستجابة لمتغيرات البيئة الاقتصادية، كما تحتاج السوق المالية الإسلامية إلى مؤسسات مالية متطورة تستفيد من نتائج الهندسة المالية وفق المنهج الإسلامي في إبداع وابتكار الطرق

¹ - قندوز عبد الكريم، الأزمة المالية واستراتيجيات تطوير المنتجات المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 5-6 ماي 2009، صص 9-11.

والعمليات التمويلية التي تضمن لهذه المؤسسات المالية التمييز في تقديم منتجاتها المالية وتحقيق لها التفوق والأسبقية على المؤسسات المالية التقليدية، وكذلك ضمان تدخل فعال لهذه المؤسسات المالية في هذه الأسواق⁽¹⁾.

الشكل رقم (02-03) دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الصيرفة الإسلامية:



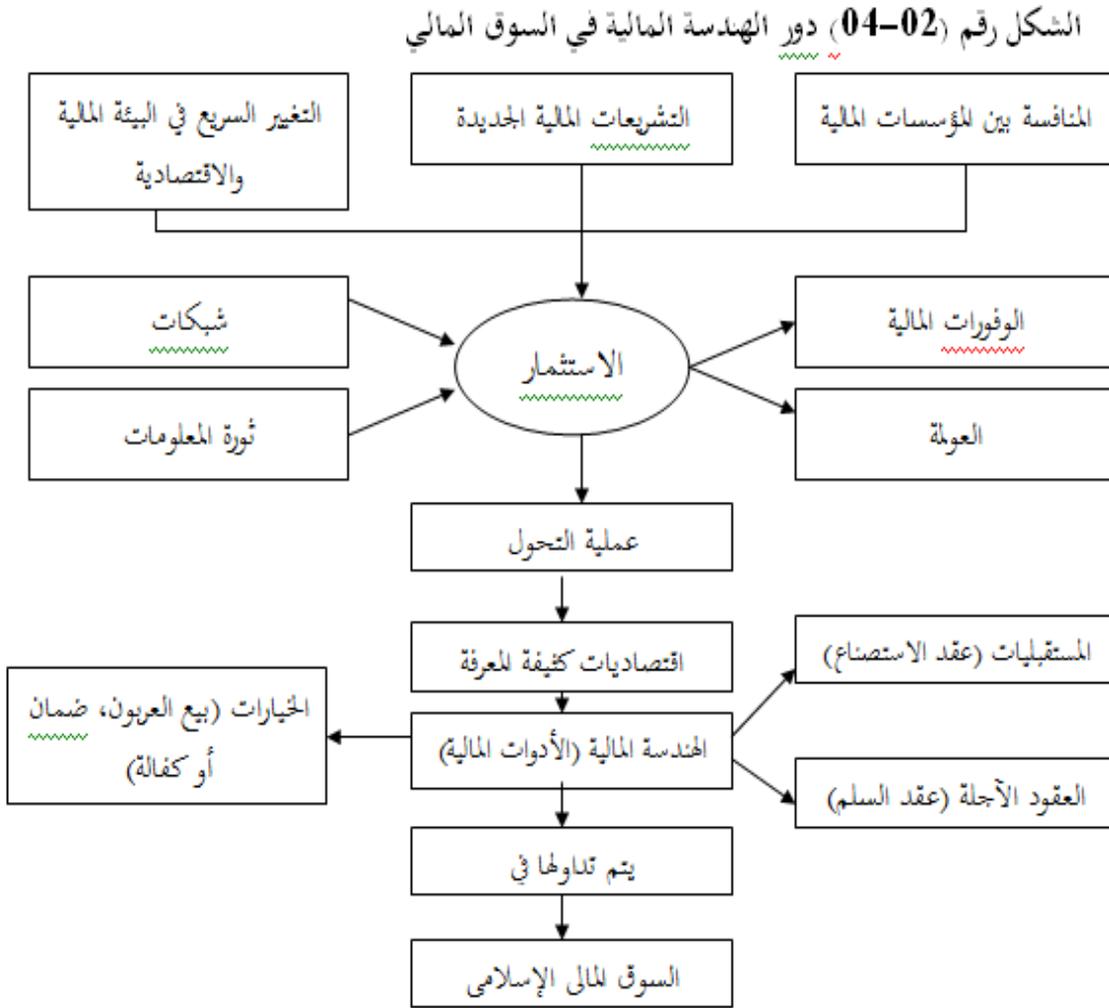
المصدر: أحمد الكردي، دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية، مرجع سبق ذكره

يتضح بأن التحول الاقتصادي ساعد على توفير المعلومات المالية الإقليمية والمحلية من خلال شبكات المعلومات المتوفرة وثورة الاتصالات، مما يترتب عليه إنتاج منتجات مالية جديدة وقدرة عالية على السيطرة والتقليل من المخاطر المالية في الأسواق المالية للأوراق النقدية وفي أسواق رأس المال، وكذلك الأسواق الجديدة وبالشكل الذي يقود إلى زيادة العوائد وتخفيض المخاطر المالية ستساعد على توفير السيولة في الأسواق من خلال الأدوات المالية، وهي عبارة عن وسائل لتحقيق أرباح للمستثمرين مقابل تحمل مخاطر محسوبة من خلال السياسة المالية، المداخيل والمحاور المالية، التقنيات المالية الجديدة⁽²⁾.

¹ - أحمد الكردي، دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية، تاريخ الإطلاع مارس 2015 .

www.kenanaonline.com

² - هشام دباس العيادي فوزي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، الطبعة الأولى، دار الوراق، الأردن، 2008، ص 26.



المصدر: هشام دباس العيادي فوزي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 25.

المطلب الثاني: دور السوق المالي الإسلامي في تفعيل مشاركات البنك الإسلامي

يعتبر السوق المالي خطوة لتطوير الجهاز المالي في البلاد، لأنه يساهم باستغلال أفضل الموارد المالية المتاحة من خلال تجميع المدخرات المحلية والأجنبية وتوجيهها نحو المشاريع الأكثر إنتاجية، وبسبب الإعلان عن الأسعار في السوق المالي فستقل التكاليف الناتجة عن شركات الوساطة والتي تتسبب في تقلبات أسعار البيع والشراء بشكل كبير.

بدأت البنوك الإسلامية تنظر إلى أهمية وجود سوق مالي إسلامي، وقد اجتمع مجمع الفقه الإسلامي في الدورة الثامنة لبحث هذه الإمكانية، حيث ظهرت أهمية هذه السوق كوسيلة للمتاجرة في

السلع والأسهم والعملات، وكذلك تقديم الحلول للمشكلات التي تواجهها البنوك الإسلامية في تعبئة المدخرات وتوفير الاستثمارات في المشاريع المنتجة وتوزيع رأس المال على الأنشطة الاستثمارية في قطاعات السوق المختلفة وفي الآجال المختلفة⁽¹⁾.

أولاً: ضرورة السوق المالية الإسلامية للبنوك الإسلامية:

يشهد العالم في ظل العولمة تغيرات هائلة ومتسارعة في الاقتصاديات العالمية كما ونوعاً، وفي ظل هذه التغيرات بدأت البنوك الإسلامية في النمو ليتسنى لها احتلال الموقع الملائم لها ووضع إستراتيجية علمية للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية للتأقلم في هذا المناخ الجديد والعمل على توفير نظم تمويلية بكفاءة وفعالية تتوافر فيها متطلبات الشريعة الإسلامية، مع المحافظة على مواكبة متطلبات عصر العولمة الذي أصبح واقعاً لا يمكن إغفاله فضلاً عن ظهور خدمات مصرفية جديدة تلي رغبات المتعاملين وتحقق ثروات اقتصادية ومالية.

إن الصناعة المصرفية كبقية الصناعات تتطلب مقومات ومهارات عالية لنجاحها فضلاً عن التجديد المستمر لتلبية متطلبات المتعاملين معها.

إلا أن هناك إشكالية في عمل البنوك الإسلامية وهي ضعف التكامل بين القنوات المصرفية وقنوات السوق المالي التي تستلزم تحديث القوانين وخلق أطر تشريعية وتنظيمية ملائمة، تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وإنشاء صناديق الاستثمار المشترك وإدارة محافظ مالية إسلامية، فضلاً عن إنشاء مؤسسات وساطة مالية وزيادة الإفصاح والشفافية، ولتفعيل دور البنوك الإسلامية لا بد من قيام سوق مالي إسلامي، ولعل من أهم الأسباب الداعية إلى إقامة مثل هذه السوق هي:

1. يبحث المستثمرون المسلمون عن قنوات استثمارية تنسجم وأحكام الشريعة الإسلامية، ومن أهم عوامل نجاح الأسواق المالية الإسلامية في تحقيق أهدافها هو أن محتوى هذه الأسواق ومعاملاتها تنسجم وتتطابق مع معطيات الشريعة الإسلامية العقائدية والاقتصادية.

2. اتحاد الدين والمصالح المشتركة يعد من أهم العوامل التي تساهم في نجاح قيام السوق المالي الإسلامي.

¹ - عبد الله إبراهيم نزال، الخدمات في المصارف الإسلامية آليات تطوير عملياتها، الطبعة الأولى، دار الصفاء، الأردن، 2010، صص 101, 102.

3. تمثل الأسواق المالية الإسلامية الحل الأفضل والبديل الأمثل لتداول رؤوس الأموال وعلى مختلف صيغ الاستثمار التي تقرها الشريعة الإسلامية.

4. بالإمكان العمل في السوق المال الإسلامي بالخيارات الشرعية التي أقرتها الشريعة⁽¹⁾.

ثانياً: البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالي الإسلامي:

تحتل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى منزلة مهمة، ولها الدور البارز في تفعيل وتطوير الأسواق المالية عن طريق ترويج الأدوات المالية المتنوعة وتسويقها وفتح القنوات استثمارية جديدة وغيرها من المهام، وتقتصد بالأدوات المالية إصدار الأسهم والسندات وشهادات الإيداع وغيرها من الأدوات المالية.

ويمكن للبنوك الإسلامية القيام بالدور نفسه بوصفها جزءاً مهماً من أنواع البنوك ومن ثم يمكن لها أن تلعب دوراً بارزاً في تنشيط السوق المالي عن طريق:

1. إقامة بيوت وصناديق الاستثمار وتأسيس شركات الوساطة.

2. لضمان كفاءة وفاعلية هذا الدور للبنوك الإسلامية في تطوير أسواق المال يتوجب على هذه البنوك إيجاد المنافذ الاستثمارية التي من شأنها رفع الكفاءة الأجهزة الإدارية عن طريق:

- وضوح الثقافة المالية واحترام تقاليد التعامل في الأسواق المالية.

- إدخال التقنيات المالية والمصرفية الحديثة.

ومن ثم تعدد الفرص والخيارات الاستثمارية للمستثمرين والمتعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية. وتعد عملية الارتقاء بأداء الجهاز المصرفي بصورة عامة والبنوك الإسلامية على وجه التحديد أمراً ضرورياً لتفعيل الأسواق المالية الإسلامية وتحقيق الأرباح، ويتم ذلك من خلال أمور عدة أهمها:

- تشجيع الرسمة وكفاية رأس المال في البنوك والشركات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية فضلاً عن تشجيع قيام الشركات والمؤسسات المساهمة بوصفها بديلاً لحالات التملك الفردي والعائلي السائدة في الدول العربية، وإدراج أسهمها في البورصة.

¹ - حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أداءها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 129، 130.

- تنمية الوعي الاستثماري والادخاري لدى الأفراد والمؤسسات لتوسيع عمل السوق المالي من خلال تطوير البنية الأساسية اللازمة والقادرة على توفير مستلزمات الاستثمار، والمساعدة في عملية استقطابه مثل الأوعية الاستثمارية.

- بذل الجهود الخاصة والرسمية لتطوير الجهاز المصرفي العربي بصورة عامة والبنوك الإسلامية على وجه الخصوص من أنظمة وأدوات استثمارية والتجديد الدائم بما يكفل قدرته على مواكبة متطلبات العصرنة ويضمن تفعيل دوره في إنجاح السوق المالية وتطوره من خلال مقدراته على حشد الموارد المالية وتحسين مجالات توظيفها⁽¹⁾.

- تفعيل دور البنوك العاملة على إثبات صلاحية الصيغة الإسلامية للتعامل في مجال ابتكار أدوات أو قنوات استثمارية جديدة بوصفه متطلب أساسي⁽²⁾.

المطلب الثالث: معوقات العلاقة بين البنوك الإسلامية والسوق المالي الإسلامي والحلول المقترحة لتفاديها

أولاً: معوقات العلاقة بين البنوك الإسلامية والسوق المالي الإسلامي

لا تزال الأسواق المتعلقة بالصكوك المالية الإسلامية والسندات الحكومية محصورة، ويتبين لنا أن البنوك الإسلامية قد بدأت تهتم في استثماراتها بالجانب الذي يختص بأسواق المال، وبالرغم من أن استثماراتها في هذا المجال في تزايد مستمر إلا أنها لا تزال منخفضة ومرتبطة بأسواق المال المحلية رغم وجود مؤشرات خاصة بالتعامل الإسلامي في أسواق المال العالمية، وهذا ربما راجع لعدة أسباب تؤدي إلى عرقلة هذه العلاقة:

1. عدم وجود الخبرات الفنية الكاملة خاصة فيما يتعلق بالحللين الماليين للأسواق والاستثمارات.
2. هناك اختلافات بين لجان ومجالس الرقابة الشرعية من بلد لآخر وربما كان من بنك لآخر، وحتى في بعض الأحيان داخل البلد الواحد.
3. عدم إصدار صكوك عالمية وذلك لعقبات فنية مرتبطة في معظمها بالتصنيف المالي والمخاطر التي ترتبط في معظمها بالبنوك الإسلامية.

¹ - حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أداءها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 122-124.

² .وليد صافي وآخرون، الأسواق المالية والدولية، الطبعة الأولى، دار البداية، الأردن، 2010، ص 66.

4. لازالت أسواق المال الإسلامية في حاجة ماسة لمزيد من المنتجات الإسلامية المبتكرة.
5. إن الأنظمة الضريبية وقوانين ولوائح الاستثمار باختلافاتها من بلد إلى آخر وإضافة لذلك انخفاض نسبة الشفافية قد أثرت سلبا على تعاملات البنوك الإسلامية في الأسواق المالية المحلية والعالمية⁽¹⁾.
6. قلة الوعي الإسلامي ويرجع ذلك إلى غياب مؤسسات البحث والتطوير داخل البنوك الإسلامية باعتبارها أهم أركان العمل المصرفي الإسلامي الذي مازال في المرحلة الأولى مقارنة بالعمل المصرفي التقليدي.
7. المنافسة الغير متكافئة مع البنوك التقليدية باعتبار المنافسة ضرورية لنمو أي صناعة مصرفية.
8. تعاني البنوك الإسلامية عقبات تتعلق بالبيئة والتي لا تملك القدرة على تغييرها مثل القوانين السائدة والظروف الاقتصادية.
9. بالنسبة لطبيعة التمويل والاستثمار، أثبتت التجارب السابقة أن هناك ضعفا في المتابعة المستمرة للمتعاملين، وعدم توفر أجهزة الاستعلام ذات الكفاءة العالية⁽²⁾.

ثانيا: الحلول المقترحة لتفادي المعوقات:

بالرغم من وجود هذه المعوقات إلا أنها تبقى كمحفزات ينبغي على البنوك الإسلامية أخذها بعين الاعتبار من أجل التأقلم مع السوق المالي الإسلامي في ضوء العولمة، حيث استطاعت أن تجد بعض الحلول والمتمثلة فيما يلي:

1. استخدام الهندسة المالية الإسلامية وفق المنهج الإسلامي عن طريق ابتكار أدوات مالية تجمع بين المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية من أجل تلبية الاحتياجات بشكل متطور والتحول نحو زيادة القدرات والإمكانيات التنافسية وإرساء المعايير المالية التي تكفل تطور البنوك الإسلامية.
2. كما أنه يحتاج الجهاز المصرفي الإسلامي إلى استراتيجيات كاملة لمواجهة التحديات التي فرضت عليه، من خلال التطورات الاقتصادية والمالية في الساحة الدولية وذلك من خلال:

— إستراتيجية تقييم الأداء: من خلال تبني البنوك الإسلامية لهذه الإستراتيجية يتضح لها مدى الفاعلية والكفاءة من خلال الخدمات المالية والمصرفية.

¹ - مهداوي هند وآخرون، الاقتصاد الإسلامي - الواقع ورهانات المستقبل - الملتقى الدولي الأول، واقع وأفاق السوق المالية الإسلامية، المركز الجامعي غرداية للعلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 23-24 فيفري 2011، ص14.

² - خالد عبد الله براك الحافي، تنظيم الاستثمار المصرفي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، مرجع سبق ذكره، ص524.

- إستراتيجية التثبيت: هي إستراتيجية تهتم بحماية المركز التنافسي للبنك الإسلامي وتقويته ضمن أسواقها وخلق ميزة تنافسية مع البنوك التقليدية.

- إستراتيجية الكلفة: تتمحور هذه الإستراتيجية حول تقوية المركز التنافسي للبنوك عن طريق تحقيق نسب عوائد.

3. ضرورة إقامة الشركات استثمارية ومؤسسات اقتصادية متخصصة بحوار البنوك الإسلامية من أجل التوسيع أنشطتها وخدماتها.

4. ضرورة تقوية الموارد المالية للبنوك الإسلامية عن طريق زيادة رأسمال هذه البنوك واندماج البنوك الأصغر فيما بينها لتكوين وحدات مالية أكبر حجماً وأكثر فاعلية لغرض تخفيض التكاليف والاستفادة من اقتصاديات البنوك كبيرة الحجم⁽¹⁾.

5. تقوية العناصر التسويقية للبنوك الإسلامية من خلال تحسين الجودة في تقديم خدماتها من أجل تشجيع العملاء وتوضيح ضوابط العناصر التسويقية، فالعملاء يتأثرون ببيئة المكان الذي تقدم فيه الخدمة، بالإضافة إلى استخدام البنوك الإسلامية طرق الترويج تماشى والشريعة الإسلامية⁽²⁾.

وباعتبار السوق المالية الإسلامية هي الدعامة الأساسية لعمل البنوك الإسلامية كان على العديد من الدول التنافس في هذا المجال لأخذ أكبر حصة في السوق، ولعل من أكثر الدول التي كانت لها الحظ في تسجيل عدة نجاحات ماليزيا التي تعتبر الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية.

¹ - حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 4، الأردن، 2009، صص 108، 109.

² - عبد الله إبراهيم نزال، إدارة الجودة الشاملة في الخدمات المصرفية، الطبعة الأولى، دار الصفاء، الأردن، 2010، صص 213.

خلاصة الفصل الثاني:

إن إنشاء سوق مالية إسلامية يتطلب إصدار قوانين وتشريعات ولوائح الغرض منها تنظيم العمل داخلها والتحكم في جميع التعاملات، ويتم تقييمها في الأسواق المالية المعاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية عن طريق استخلاص جميع الأشكال التي ينبغي أن تكون عليها الأدوات المالية الإسلامية، وقد أنشأت المؤسسات الإسلامية للراغبين في الاستثمار وفق موجبات الاقتصاد الإسلامي بحيث تسير وفق خطى تخدم الأغراض المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وإدراكاً بأهمية هذه السوق في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو مجال الاستثمار وبالتالي العمل على الإسهام في تحقيق التنمية فقد ساهمت الهندسة المالية الإسلامية في تدعيم وتطوير السوق المالية الإسلامية، إذ تعد العلاج الأفضل للمشاكل التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية عن طريق ابتكار أدوات مالية إسلامية جديدة.

فيما يخص مشكل السيولة الناتج عن محدودية الأدوات الاستثمارية كان لا بد من إنشاء سوق ثانوية بين البنوك والسعي إلى تأسيس مركز لإدارة السيولة مع التطلع لإنشاء أسواق مالية إسلامية دولية.

الفصل الثالث

التجربة المالية

الفصل الثالث: التجربة الماليزية

أضحى النظام المالي الإسلامي في ماليزيا النموذج الأمثل للاقتصاد الإسلامي المتطور، ومن العوامل التي ساعدته على ذلك البيئة التي تتميز بالحرية والتنافس تماشياً مع الاندماج المتزايد بين النظام المالي الإسلامي الماليزي والساحة المالية الإسلامية العالمية، حيث ترجم القطاع المصرفي الإسلامي بماليزيا دعوات التطوير والحوافز من أجل ترقيته، ومن ناحية أخرى نجد أن ماليزيا تعطي اهتمام أكبر للتمويل الإسلامي عن طريق توجيهه واستخدامه في عدة مجالات مثل الخدمات المصرفية الإسلامية، والصكوك والصناديق الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما يعد السوق الماليزي ذات تجربة رائدة في العالم في مجال الصناعة المالية الإسلامية بفضل الرقابة الشرعية التي لعبت دور مهم في ممارسة الرقابة على التعاملات في سوق رأس المال الإسلامي خاصة فيما يتعلق بالأدوات المالية والصيغ الاستثمارية، ومع مرور الوقت أصبحت ماليزيا أكبر سوق للصكوك الإسلامية في فترة وجيزة، هذا ما يعني أنها استطاعت أن تقضي على بعض المعوقات داخل سوقها المالي وذلك يجعلها أكثر مرونة. ولغرض توضيح ذلك ثم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الصيرفة الإسلامية الماليزية.

المبحث الثاني: السوق المالي الإسلامي الماليزي.

المبحث الثالث: تجربة الصكوك الإسلامية الماليزية، آفاق ومعوقات.

المبحث الأول: الصيرفة الإسلامية الماليزية:

إن موقع ماليزيا والنظام السياسي فيها مهد لها أن تكون دولة قوية وناجحة في مختلف المجالات، خاصة في المجال المالي والمصرفي الذي يعد أقوى تجربة عالمية في المجال الإسلامي، فكانت البنوك الإسلامية الماليزية هي المحرك الرئيسي لنمو الاقتصاد الماليزي وكان المجلس الخدمات المالية الإسلامية هو الداعم لها.

المطلب الأول: النظام المالي والمصرفي بماليزيا:

تعتبر ماليزيا من الدول التي بمر العالم بنجاح تجربتها في التحول من بلد زراعي فقير إلى بلد صناعي غني، حيث تسجل التجربة الماليزية النجاح تلو النجاح في جميع المجالات، ومن هذه المجالات التي نجحت فيها ماليزيا باقتدار، بل أصبحت من الدول الرائدة فيها الصيرفة الإسلامية حيث قامت بتوفير كل أسباب النجاح لها من حيث مراعاة خصوصية نشاطها القائم على أحكام الشريعة، فسنت القوانين التي تتفق وطبيعة هذا النشاط فقد تأسست في ماليزيا لجنة وطنية للبنك الإسلامي في بداية الثمانينات، وقد طلبت هذه اللجنة في تقريرها من الحكومة الترخيص بإنشاء البنوك الإسلامية.⁽¹⁾

حيث وضعت الحكومة من خلال البنك المركزي الماليزي المعروف باسم "negar bank" سلسلة من السياسات النقدية لتطوير العمل المصرفي الإسلامي، أهمها سن القوانين والضوابط الشرعية في مجال الصيرفة الإسلامية، إضافة إلى سلسلة من المبادرات الهادفة لتقوية البنية التشريعية لوضع إطار التحكيم في الصيرفة الإسلامية.

ففي عام 1983م تم إصدار قانون العمل المصرفي الإسلامي⁽²⁾ وعليه تم تأسيس أول بنك إسلامي ماليزي وهو بنك إسلام ماليزيا برهاد، الذي استمر طيلة عشر سنوات بمفرده تقريبا يمثل محور العمل المصرفي الإسلامي هناك.

وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن أثبت بنك الإسلام ماليزيا برهاد أنه مؤسسة مصرفية فاعلة، حيث امتد نشاطه بسرعة في جميع أنحاء ماليزيا وبعد أن بدء بفرع واحد في العاصمة كوالالمبور في عام 1983 أصبح له شبكة هامة وكبيرة على كامل التراب الماليزي.

¹ - محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية، دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2012، ص 114، 115.

² - زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 248.

كما يجب الذكر أن فكرة إنشاء البنك الإسلامي الماليزي انطلقت من اهتمام الماليزيون المسلمون بعمل آلية تقوم بإدخار المال لتمكنهم من الحج، حيث قاموا بتأسيس منظمة⁽¹⁾ سنة 1963 تحت اسم "الشركة الماليزية لإنقاذ الحجاج" وكان البروفيسور الملكي راجا أركاجو عزيز من اقترح إنشاؤها كوسيلة لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمسلمين، لاسيما هؤلاء الذين يقطنون المناطق الريفية والهدف من إنشاء هذه الشركة هو وجود منظمة يوفر بها المسلمون أموالهم بدون فائدة، وذلك بغرض أداء فريضة الحج والشعائر الإسلامية الأخرى.

وفي الوقت ذاته فإن الأموال المتاحة سوف تستخدم أيضا في توليد اقتصاد المسلمين خاصة واقتصاد البلاد عامة، وقد مهدت تلك الفكرة الطريق لإنشاء مؤسسات مالية إسلامية⁽²⁾ من خلال ظهور العديد من الندوات والمؤتمرات التي تدعو إلى إنشاء بنوك إسلامية، وكانت الإجابة بنك برهاد الذي رسمت الحكومة من خلاله هدفها في أن تكون ماليزيا من أهم المراكز العالمية للصيرفة الإسلامية، كما وافقت الحكومة الماليزية في عام 1993 على السماح للبنوك الإسلامية الأجنبية بالعمل في ماليزيا، فبدأ بنك الراجحي السعودي وبنك التمويل الكويتي وغيرهما من البنوك في فتح فروع والعمل في ماليزيا.

كما أنه لم يكن النمو في ماليزيا مقتصر على نطاق تأسيس البنوك الإسلامية وحسب، وإنما اتجهوا نحو النمو العلمي لتطوير البحث العلمي في مجال التمويل والخدمات المصرفية الإسلامية، وبالتالي التوجه نحو النجاح في عالم الصيرفة الإسلامية.⁽³⁾

المطلب الثاني: مؤسسات البنية التحتية الإسلامية في ماليزيا

تمتلك ماليزيا مؤسسات وتشريعات قوية وجدت من أجل ضمان نجاح الصناعة المالية الإسلامية، وقد تجلّى ذلك في الاهتمام بالنواحي التشريعية والتنظيمية، وتأسيس العديد من المؤسسات المالية والتعليمية والتدريبية والبحثية الداعمة والمتخصصة في مجال التمويل الإسلامي.

أولا: البنك المركزي الماليزي: من العناصر الهامة في نمو الصناعة المالية الإسلامية بماليزيا هو دور البنك المركزي الماليزي، والتعزيزات التي قام بها ومنها:

¹ - سليمان عبد الله ناصر، محاكاة التجربة الماليزية ممكن ولكن، تاريخ الاطلاع فيفري 2015

www.assabeel.net/economy/iten/8528

² - نيك تاني، الاستثمارات الوقفية، مؤتمر دبي الدولي، الاستثمارات الوقفية، الإمارات العربية المتحدة، 04-06 فيفري 2008، ص 265.

³ - سليمان عبد الله ناصر، محاكاة التجربة الماليزية ممكن ولكن، مرجع سبق ذكره.

1. تعزيز المرافق الشرعية القانونية: حيث يعود وجود إطار شرعي ملائم وفعال مقترن بنظام قانوني سليم، ومن أهم عناصر النظام المالي الإسلامي المتكامل ومن بين جهود البنك المركزي الماليزي في هذا المجال إصداره للضوابط الخاصة بحكم اللجنة الشرعية للمؤسسات المالية في 2004، بالإضافة إلى تنمية رأس المال الفكري.

2. تعزيز المرافق المالية للمؤسسة: من خلال تنوع المشاركين بما فيهم الأجانب وذلك بتعجيل عملية تحرير القطاع المصرفي الإسلامي⁽¹⁾، فكان زيادة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية هدف رئيسي لربطها مع الأدوات المالية الإسلامية وقد بحث البنك المركزي الماليزي في ثلاثة خيارات تؤدي إلى زيادة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية:

أ. وقد تمثل الخيار الأول في السماح بإنشاء بنوك إسلامية جديدة.

ب. وتمثل الخيار الثاني في السماح للمؤسسات المالية التقليدية القائمة بإنشاء مؤسسات تابعة لها تقدم خدمات مصرفية إسلامية.

ج. أما الخيار الثالث فقد تمثل في السماح للمؤسسات المالية القائمة بتقديم خدمات مصرفية إسلامية مستخدمة بنيتها الأساسية القائمة وفروعها العاملة. وبعد القيام بدراسة شاملة للعوامل المختلفة اختيار البنك المركزي الماليزي الخيار الثالث، فقد رأى أن هذا الخيار يوفر أكثر الوسائل فعالية وكفاءة لزيادة عدد المؤسسات التي تقدم الخدمات مصرفية إسلامية بأقل تكلفة، وخلال أقصر مدة زمنية.

وبناء على ذلك تم إعداد نظام يسمح للمؤسسات المالية القائمة بتقديم خدمات مصرفية إسلامية وبدأ تطبيقه اعتباراً من 4 مارس 1993 كمشروع رائد، وأطلق عليه اسم "نظام العمليات المصرفية بدون فوائد" وبموجب هذا النظام فإن لكل البنوك التجارية وبنوك الاستثمار وشركات التأمين حق المشاركة فيه، وقد كان على أي مؤسسة مالية ترغب في المشاركة في نظام العمليات المصرفية بدون فائدة، أن تنشأ لديها في المركز الرئيسي وحدة العمليات المصرفية بدون فوائد لتتولى المهام التالية:

1. مراعاة كافة المظاهر المتعلقة بعمليات "نظام العمليات المصرفية بدون فوائد" بما في ذلك الأمور المتعلقة برسم السياسات والإجراءات.

2. التنسيق مع الإدارات الأخرى في المؤسسة المالية لضمان انسياب عمليات النظام بسهولة ويسر.

¹ - حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعللي، غير منشورة، الجزائر، 2011، ص ص 155-152.

3. التأكد من أن جميع الأموال التي تصب في "وحدة العمليات المصرفية بدون فوائد" يتم توجيهها إلى عمليات استثمارية وتمويلية تستند إلى المبادئ الإسلامية.

4. إعداد الترتيبات اللازمة لتدريب الموظفين على العمليات المصرفية الإسلامية لضمان فعالية وانسياب عمليات النظام.

5. إعداد الترتيبات اللازمة لإعداد وإرسال التقارير التي يطلب تقديمها إلى البنك المركزي من وقت لآخر.

6. التأكد من أنه يجري الالتزام الدقيق بجميع التعليمات والإرشادات التي يصدرها البنك المركزي الماليزي فيما يتعلق بـ"نظام العمليات المصرفية بدون فوائد".

ويجب أن يرأس هذه الوحدة مسؤول كبير مسلم ذو خبرة طويلة وأن يتم تزويد هذه الوحدة بموظفين أكفاء، كما ينبغي على المؤسسة المالية التي تلتحق بـ"نظام العمليات المصرفية بدون فوائد" أن تحتفظ برأس مال العامل يسمى "صندوق العمليات المصرفية بدون فوائد" وعلى البنك المركزي أن يحدد من وقت لآخر الحد الأدنى للأموال التي ينبغي الاحتفاظ بها في هذه الصناديق.⁽¹⁾

ثانيا: رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية الماليزية: وتهدف إلى تشجيع إنشاء البنوك بنظام إسلامي وممارسته في ماليزيا بالتعاون والتشاور مع البنك المركزي الماليزي والهيئات التنظيمية الرقابية بماليزيا.

ثالثا: المعهد الماليزي للصيرفة والتمويل الإسلامي: أسس في فيفري 2001، ويهدف إلى تعزيز تنمية رأس المال الفكري وتعليم المستهلكين لتطوير صناعة مصرفية إسلامية ديناميكية ومتنافسة بإيجاد مجموعة كبيرة من المصرفين الجيدين⁽²⁾

رابعا: مجلس الخدمات المالية الإسلامية (ماليزيا): يعتبر مجلس الخدمات المالية الإسلامية هيئة دولية تقدم خدماتها للهيئات الإشرافية والرقابية بما يضمن الاستقرار في صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

إن إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية كان تنويجا لمشاورات مكثفة دامت أكثر من سنتين، حيث تم تأسيسه رسميا في 3 نوفمبر 2002 بماليزيا، تتلخص أهم أهدافه فيما يلي:⁽³⁾

1 - أسامة محمد أحمد الفولي، تقييم التجربة الماليزية في إقامة أول سوق نقدي إسلامي، مجلة دراسات الاقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، العدد الثاني، مؤسسة ابن خلدون للدراسات والبحوث، الجزائر، 2000م، ص ص 79-81.

2 - حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 156.

3 - سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مذكرة دكتوراه، التخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، الجزائر، 2005، ص 308.

1. ترقية وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية بحيث تكون شفافة وحميدة وذلك من خلال تقديم معايير جديدة وملائمة للمعايير الدولية القائمة والمتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
2. تقديم توجيهات لضمان الإشراف الفعال على المؤسسات التي تقدم المنتجات المالية الإسلامية وتنظيمها، وكذا تطوير المعايير لتحديد وقياس وإدارة وكشف المخاطر آخذين بعين الاعتبار المعايير الدولية لتقييم حسابات الدخل والإنفاق وكل ما يجب الإفصاح عنه.
3. إقامة علاقات تعاون مع المنظمات المماثلة والقائمة لتحقيق الاستقرار في الأنظمة النقدية والمالية الدولية، وكذا بالنسبة لأعضاء المجلس.
4. تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتطوير الخدمات المالية الإسلامية.
5. تسهيل عمليات التدريب وتطوير مهارات العاملين في حقل الصناعة المصرفية الإسلامية.

إن إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية من طرف السلطات النقدية لبلدان العالم الإسلامي والمؤسسات والهيئات المالية الكبرى والفاعلة فيه يعتبر وعياً صادقا ورغبة أكيدة من طرف السلطات والمؤسسات في مساندة آخر التطورات العالمية في مجال الرقابة والإشراف خاصة ما يتعلق منها بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر، وهي الجوانب التي تشغل القطاع المصرفي العالمي بأسره في السنوات الأخيرة.⁽¹⁾

خامسا: الهيئة العالمية لإدارة السيولة الإسلامية:

تم في نهاية العام 2010م إنشاء الهيئة العالمية لإدارة السيولة الإسلامية، ومن أهدافها الأساسية إصدار الأدوات المالية التي تتفق مع الشريعة الإسلامية بغرض مساعدة البنوك الإسلامية على إدارة السيولة بكفاءة وفاعلية، والتشجيع على المزيد من الاستثمارات العالمية، كما يأمل أن يؤدي إنشاء هذه الهيئة إلى إيجاد سوق نقدية إسلامية لا تستوعب فقط السيولة الفائضة لدى البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية بل تهدف كذلك إلى زيادة كفاءة عمل قطاع الخزانة في تلك البنوك، وهو القطاع الذي لا يزال يحتاج إلى ابتكار أدوات مالية إسلامية.

سادسا: مركز تنمية صناعة الأوراق المالية: ويهتم بالتعليم والتدريب في مجال الأسواق المالية، وكذا توفير الموارد في آسيا، وقد تم إنشائه عام 1994م.

¹ - سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مرجع سبق ذكره، ص 309-311.

سابعاً: المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي (INCEIF)

يهدف إلى إيجاد مجموعة كبيرة من الخبراء العالميين والمحترفين في مجال الصيرفة الإسلامية للوفاء باحتياجات الصناعة على الصعيدين المحلي والدولي.

ثامناً: الجامعة الإسلامية الدولية بماليزيا: إضافة إلى هذه المؤسسات والمراكز تقدم الجامعة الإسلامية الدولية التي تعد إحدى حسنات الدكتور مهاتير محمد- إذ أنه هو صاحب فكرتها- وضمن منهجها برنامجاً خاصاً للمالية الإسلامية من مرحلة البكالوريوس إلى مرحلة الدكتوراه⁽¹⁾.

تاسعاً: هيئة الأوراق المالية الماليزية: تأسست عام 1993م لغرض التشجيع على تطوير الأوراق المالية في السوق الماليزية المستقبلية، بالإضافة إلى عملها على ضبط سوق رأس المال، وذلك بموجب قانون الأوراق المالية لسنة 1993م⁽²⁾.

المطلب الثالث: دور التمويل الإسلامي في تطوير الاقتصاد الماليزي:

تلعب ماليزيا دور القائد والرائدة عالمياً في صناعة التمويل الإسلامي، خاصة في بعض المجالات مثل الخدمات المصرفية الإسلامية والصكوك والصناديق الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولا يزال قطاع التمويل الإسلامي الماليزي قوياً ومستمرًا في تحقيق استدامة في النمو، يدعمه في ذلك قوة البيئة التنظيمية والمبادرات الحكومية المتعددة التي تهدف إلى فتح أحدث الإمكانيات أمام التمويل الإسلامي.

حيث تم تأسيس العديد من المؤسسات التعليمية والتدريبية والبحثية المتخصصة في مجال التمويل الإسلامي مثل "المركز الدولي لتعليم التمويل الإسلامي" وهو مؤسسة جامعية متخصصة أسسها البنك الماليزي سنة 2006م، بهدف دعم صناعة التمويل الإسلامي من خلال تكوين الإطارات التي تحتاج إليها، وإكسابهم المهارات والمعارف المتخصصة في هذا المجال، وهي تمنح درجتي الماجستير والدكتوراه في التمويل الإسلامي، لذلك ماليزيا هي إحدى أوائل الدول الإسلامية التي اهتمت بالصناعة المالية الإسلامية الأكاديمية الشرعية الدولية للبحوث في مجال التمويل الإسلامي، والتي تهدف أيضاً إلى تطوير الأبحاث التطبيقية في مجال التمويل الإسلامي، وتأطير الآراء والفتاوى من خلال عدة وسائل مثل إعداد الدراسات

1- حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 156، 157.

2- محمود جلال أحمد، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي، المؤتمر العلمي الدولي السابع، الفشل المالي، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2009م، ص 41.

حول القضايا المعاصرة في مجال التمويل وهي تهدف أيضا إلى تعزيز الموارد البشرية، وهذه الأكاديمية تعتبر مكملا لبرنامج (INCEIF) المركزي الماليزي الذي يهدف لخدمة الصناعة المالية الإسلامية⁽¹⁾.

وبالتالي ساهم التمويل الإسلامي في تطوير الاقتصاد الماليزي من خلال دعم السوق المالي الإسلامي في تمويل القطاع العام والخاص في ماليزيا بجميع الأدوات المالية خاصة الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي فاقت في سنة 2013م ما يقدر بـ 71% ويعزز هذا طرح مساهمة سوق المال الإسلامي في أكثر من 50% من رصمة السوق ككل، وهذا يدل على دعم السوق للتنمية الاقتصادية الماليزية والنتائج المحلي، وذلك من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها في استثمارات نافعة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، أي أن هناك أهمية اقتصادية كبيرة لسوق المال الإسلامي الماليزي، كل هذا أدى إلى تدعيم النظام المالي الإسلامي في ماليزيا وجعلها سوقا ماليا إسلاميا دوليا يجذب رؤوس الأموال الأجنبية خاصة في الدول الإسلامية، وبالتالي فإن التمويل كان يتم بصورة أساسية باستخدام الودائع، ويعد ارتفاع معدل السيولة في السوق من الركائز الأساسية لنمو التمويل الإسلامي، وبالتالي المساهمة في تطوير الاقتصاد الماليزي.⁽²⁾

¹ - أحمد السيد كردي، التجربة الماليزية، نموذج المصرفية الإسلامية، تاريخ الإطلاع مارس 2015، <http://kenanaonline.com>

² - عبد الله علي، أهمية الصكوك المالية الإسلامية في سوق الأوراق المالية في ماليزيا، تاريخ الاطلاع مارس 2015،

www.kantakji.com/media/175465

المبحث الثاني: السوق المالي الإسلامي الماليزي

تعتبر ماليزيا من أوائل وكبار الدول التي تنشط فيها السوق المالية الإسلامية، هذا ما أعطها قوة اقتصادية تضاهي بها الأسواق التقليدية، فاتخذت عدة أنواع من المعاملات نظمتها وفق أسس شرعية، فكان لسوق رأس المال الإسلامي الماليزي أهمية كبرى في تداول هذه المعاملات، وذلك من خلال أقسامه المتعددة.

المطلب الأول: تجربة الأسواق المالية في ماليزيا:

شهد نمو السوق المالية الإسلامية أبعاد دولية شملت إنشاء مجالس وهيئات مالية ونقدية منها مجلس الخدمات المالية الإسلامية وفتح فروع البنوك دولية إسلامية، وقد شهدت عملية تحرير السوق المصرفي الإسلامي افتتاح أول بنك إسلامي أجنبي في 2005 م منح له الترخيص بموجب قانون الصيرفة الإسلامية لسنة 1983م، ويتضح هذا التطور من خلال:

أولاً: الأداء المالي:

من ناحية الأداء المالي، فقد أبدت الصناعة المصرفية الإسلامية بصورة كلية نتائج إيجابية في عام 2005م، حيث سجلت كل من الربحية والأصول لأول مرة مبلغاً قدره بليون رنجت ماليزي و100 بليون رنجت ماليزي على التوالي، ومع مرور الزمن سجل مبلغ الأصول تزايد مستمر الذي يعكس نمو قويا في جميع المجالات.

ثانياً: استغلال الإمكانيات المصرفية الإسلامية:

يمنح قانون الصيرفة الإسلامية لسنة 1983م ترخيصاً شاملاً للبنوك الإسلامية المرخصة، فبموجب هذا القانون يسمح للبنوك الإسلامية بممارسة الأنشطة المصرفية بجميع نواحيها وفقاً لمبادئ الشريعة، إبتداءً من أنشطة مصارف التجزئة التجارية حتى الأنشطة المصرفية الاستثمارية الأكثر تعقيداً التي تضم جملة أمور تمويل الشركات والأنشطة المتعلقة بإدارة حقوق الملكية والثروات الخاصة، وحتى الآن مازالت الأنشطة المصرفية التي تمارسها البنوك الإسلامية في ماليزيا تعتمد إلى حد كبير على نموذج البنك التقليدي، وكذلك الوضع بالنسبة لأنشطة الصيرفة الإسلامية، حيث تعتبر 70% من التمويلات التي تقدمها والمؤسسات المصرفية الإسلامية هي تمويلات عن طريق البيع أو الاستئجار تستهدف قطاع التجزئة لتمويل شراء الممتلكات السكنية والسيارات.

ثالثاً: إدارة السيولة: قدم البنك المركزي الماليزي أداة مالية إسلامية جديدة تعرف باسم "صكوك إجارة البنك المركزي" مع التأكيد على قيام اللجان الشرعية بدورها بصورة فاعلة في تقديم النصائح المناسبة والتأكد من التزام العمليات المصرفية اليومية بالشرعية الإسلامية في إجراءاتها اليومية كمرقبة مدى فاعلية الحماية، للتأكد من عدم وجود أي اختلاط بين الأموال الإسلامية والأموال التقليدية في عمليات "النافذة الإسلامية" كما يطلب من المدققين الداخليين القيام بدورهم بصورة دقيقة للتأكد من التزام المؤسسات المصرفية الإسلامية بمبادئ الشريعة، وذلك بصياغة برنامج شامل لمرقبة مدى توافق العمليات مع الأحكام الشرعية، وبتزويد أنفسهم بالعلوم الضرورية للقيام بمهامهم، وخلال عام 2005 م اتخذ المجلس الاستشاري الشرعي التابع للبنك المركزي الماليزي عدة قرارات منها:

- الموافقة على آلية الصرف الآجل للعمليات الأجنبية.

- فرض رسوم تعويض التأخر في سداد الديون الثابتة بحكم القانون.

- إعادة النظر في تطبيق مبدأ القرض الحسن في المعاملات المصرفية الإسلامية.

- تطبيق عقد الكفالة لبرنامج الضمان في الصيرفة الإسلامية.⁽¹⁾

وثمة مرتكزات يجب أن تتوفر عليها البنوك الإسلامية لترتقي إلى المستوى المطلوب في إدارة السيولة، وقد ساهمت منتجات التصكيك بتطوير وتوفير هذه المرتكزات وأهمها:

1. توفر السوق على عدد كبير من المتعاملين النشطين: لأنه يعطي متفناً للبنوك الإسلامية ويقوي من كفاءة السوق المالية لاسيما السوق الثانوية (سوق التداول)، والبنك المركزي الماليزي حرصاً منه على استيعاب عدد كبير من المشاركين في هذه السوق المالية رخص لإحدى عشر بنكاً إسلامياً محلياً وستة بنوك إسلامية أجنبية، كما رخص لتسعة نوافذ إسلامية لبنوك تقليدية محلية ونافذتين لبنوك أجنبية، وقد نجحت هذه الخطوة المصرفية الإسلامية وجذبت إليها متعاملين مسلمين وغير مسلمين.

2. تنوع وتطوير أدوات مالية: يعد تنوع وتطوير الأدوات المالية عاملاً مهماً في إدارة السيولة، ومواكبة تطور البنوك الإسلامية، الذي أظهر تسارعاً بنسبة 50% سنوياً، وقد أخذت ماليزيا على دور الريادة في هذا الجانب.

¹ - أحمد السيد كردي، التجربة الماليزية، تاريخ الإطلاع مارس 2015 <http://kenanaonline.com>

3. ضمان شفافية السوق: في هذا الشأن ولضمان الشفافية قام البنك المركزي الماليزي بتأسيس موقع لسوق النقد بين المصارف الإسلامية، كما وضع نظاما متكاملا وآلية فعالة للعرض والتسويات المالية ونشر المعلومات من خلال هذا الموقع.⁽¹⁾

المطلب الثاني: أنواع المعاملات المستخدمة في السوق المالي الإسلامي بين المصارف في ماليزيا:

سوق المال الإسلامي هو نظام متكامل مع أهداف النظام المصرفي الإسلامي، والتي تتمثل في المقام الأول في توفير التسهيلات للمؤسسات المالية الإسلامية بتقديم التمويل اللازم للمشروعات وتسوية استثمارات الأوراق المالية قصيرة الأجل إلى جانب القيام بدور القناة التي يجري من خلالها تنفيذ السياسة النقدية. ومن المعروف أن المعاملات المالية والاستثمارات المشتركة بين البنوك تعمل على السماح للبنوك ذات الفائض بتحويل بعض من رصيدها المالي إلى البنوك التي تعاني من العجز في السيولة النقدية، مما يؤدي بالضرورة إلى الحفاظ على آلية التمويل والسيولة سعيا لتعزيز الاستقرار في النظام المصرفي.

وقد طرحت فكرة إنشاء سوق المال الإسلامي بين البنوك في 3 جانفي 1994 م كحل قصير الأجل يهدف إلى توفير مصدر جاهز لتمويل الاستثمارات قصيرة الأجل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ومن المتوقع أن تساعد هذه السوق البنوك الإسلامية وغيرها من البنوك المشتركة في النظام المصرفي الإسلامي على تلبية متطلبات التمويل على نحو إيجابي وفعال، ومن ناحية أخرى فقد أصدر بنك نيجارا ماليزيا "البنك الماليزي المركزي بعض المبادئ التوجيهية التي تتعلق بسوق المال الإسلامي بين المصارف في 18 ديسمبر 1993 م بهدف تسهيل نشأة السوق على نحو لائق وصحيح، واهم هذه المعاملات تتمثل فيما يلي⁽²⁾

أولا: الاستثمار من خلال المضاربة بين المصارف: يشير هذا الاستثمار إلى إحدى الآليات التي تستطيع من خلالها أية مؤسسة مصرفية تعاني من العجز الحصول على استثمارات من المؤسسات المصرفية ذات الفائض (المصرف المستثمر) على أساس المضاربة (أي المشاركة في الأرباح)، ويعتمد معدل العائد على معدل الربح الإجمالي قبل توزيع الاستثمارات التي تدوم لمدة عام واحد على البنوك التي تمثل الأوعية الاستثمارية، كما أن نسبة المشاركة في الأرباح قابلة للتفاوض بين الطرفين، إلا أنه لا يمكن للبنك المستثمر معرفة حجم العائد

1 - حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 165.

2 - جالان داتو أون، سوق المال الإسلامي بين المصارف، تقرير سندات المديونية الخاصة الإسلامية، تقرير بنك نيجارا 2004 تاريخ الإطلاع

مارس 2015 <http://iimm.bmm.gov.my/index.php>

أثناء فترة التفاوض، ويرجع السبب في ذلك إلى أن العوائد الفعلية لا تتضح إلا في نهاية مدة الاستثمار، ويتم إعادة رأس المال المستثمر في نهاية هذه المدة بالإضافة إلى جزء من الأرباح الناتجة عن استثمار البنك الذي يمثل الوعاء الاستثماري للاعتمادات المالية المقدمة إليه.

ثانياً: قبول الودائع: يمثل قبول الودائع بين البنوك إحدى المعاملات المصرفية المتبادلة بين بنك نيجارا ماليزيا والمؤسسات المصرفية الإسلامية الأخرى. حيث تشير هذه المعاملة إلى الآلية التي تلجأ إليها المؤسسات المصرفية الإسلامية لإيداع الأموال الفائضة لديها في بنك نيجارا ماليزيا بناء على مبدأ الوديعة يد ضامنة.

ومن هذا المنطلق تعد الجهة التي تقبل هذه الأموال بمثابة الحارس الأمين عليها، ولا يفرض عليها دفع أي عائد على حساب هذه الأموال، غير أنه إذا قامت هذه الجهة بدفع حصة ما، فينظر إليها باعتبارها هبة. وإلى جانب ذلك يساعد مبدأ قبول الوديعة بين البنوك على تسجيل عمليات إدارة السيولة في بنك نيجارا ماليزيا، حيث يوفر قدراً كبيراً من المرونة للبنك فيما يختص بالإعلان عن أرباح الأسهم دون الحاجة إلى استثمار الأموال التي يتلقاها في إطار عمليات إدارة السيولة، وبالتالي يلجأ البنك إلى مبدأ قبول الودائع بين البنوك بغرض امتصاص السيولة الزائدة من سوق المال الإسلامي.

ثالثاً: الإصدارات الاستثمارية الحكومية: عندما بدأ أول بنك إسلامي في ماليزيا مزاوله نشاطه عام 1983 م لم يكن البنك مخلوفاً من بين أشياء أخرى للشراء أو الاتجار في السندات المالية الماليزية الحكومية أو أذونات الخزنة الماليزية قصيرة الأجل أو أي من السندات المالية ذات الفائدة، وهنا اتضحت الحاجة الملحة إلى إنشاء بنك إسلامي لحيازة هذه الأوراق المالية السائلة بهدف تحقيق المتطلبات التي شرعها القانون والمتعلقة بالسيولة، هذا بالإضافة إلى تشغيل الأموال غير المستخدمة لديه. وللوفاء بهذه الشروط والمتطلبات صادق البرلمان الماليزي على قانون الاستثمار الذي قدمته الحكومة عام 1983 م لتمكين الحكومة الماليزية من إصدار شهادات دون فوائد محددة تعرف باسم شهادات الاستثمار الحكومية والتي تعرف باسم الإصدارات الاستثمارية الحكومية.

رابعاً: صكوك بنك نيجارا ماليزيا القابلة للتداول: تعد صكوك بنك نيجارا ماليزيا القابلة للتداول مستندات قصيرة الأجل، وقد صدرت لأول مرة في 29 نوفمبر 2000م، ويتم تداولها في السوق الثانوي، ويتحدد سعر هذه الصكوك استناداً إلى مبدأ الخصم وتصل مدة الانتفاع التي يحددها البنك إلى عام واحد، كما تعد هذه الصكوك إحدى الوسائل التي يستخدمها البنك لإدارة السيولة.

خامساً: اتفاقيات البيع وإعادة الشراء: اتفاقيات البيع وإعادة الشراء هي إحدى المعاملات التجارية في السوق المالي الإسلامي، وهي تتم بين طرفين، حيث يقوم البائع ببيع بعض الأصول إلى المشتري بالسعر الذي

يتم الاتفاق عليه، ثم يرم الطرفان اتفاقية أخرى منفصلة يتعهد فيها المشتري ببيع الأصول المعنية إلى البائع مرة أخرى بسعر يتم الاتفاق عليه.

سادسا: سندات كاجاماس للمضاربة: أصدرت شركة كاجاماس بيرهاد سندات كاجاماس للمضاربة في الأول من مارس 1994م، بهدف تمويل شراء ديون الإسكان الإسلامي من المؤسسات المالية التي توفر سبل تمويل الإسكان الإسلامي إلى السكان المحليين، وتعتمد هذه السندات على مبدأ المضاربة حيث يتقاسم حاملو السندات الأرباح مع شركة كاجاماس وفقا للنسب المتفق عليها.

سابعا: حين الإصدار: يشير مفهوم "حين الإصدار" إلى إحدى المعاملات التجارية الخاصة ببيع وشراء السندات المالية قبل إصدارها، وقد سمح مجلس الشريعة الاستشاري الوطني بمعاملات شراء الأوراق المالية حين الإصدار استنادا إلى إباحة التعهد بالمعاملات التجارية المتعلقة بالبيع والشراء.⁽¹⁾

ثامنا: الكمبيالات الإسلامية المقبولة: صدرت سندات الكمبيالات الإسلامية التي تعرف باسم الكمبيالات المقبولة بدون فائدة عام 1991م، بهدف تشجيع وتعزيز التجارة المحلية والخارجية عن طريق تزويد التجار الماليزيين بخدمة تمويل إسلامية مغرية، وقد جرت صياغة هذه السندات استنادا إلى مبدأين إسلاميين ألا وهما المراجعة (قيمة مبلغ البيع الإجمالي المؤجل أو سعر التكلفة مضافا إليه ربح معين)، وبيع الدين.

وبالنسبة لمبدأ المراجعة فيقصد بها بيع البضائع بسعر يشتمل على سعر التكلفة مضافا إليه هامش ربح يتفق عليه الطرفان، بينما يشير بيع الدين إلى بيع الدين الناتج عن المعاملة التجارية التي تأخذ شكل البيع مع السداد المؤجل، وهناك نوعان من التمويل يندرجان تحت خدمة الكمبيالات الإسلامية المقبولة وهما:

1. الواردات والمشتريات المحلية: يندرج التمويل المالي تحت آلية تمويل رأس المال العامل للمراجعة، وبموجب هذا المبدأ يعهد البنك التجاري إلى العميل بصلاحيات وكيل الشراء التابع للبنك، الأمر الذي يتيح للعميل شراء السلع المطلوبة من البائع نيابة عن البنك الذي سيدفع للبائع ثمن السلع ثم يعيد بيعها مرة أخرى للعميل بسعر يتضمن هامش ربح، كما يمنح العميل فترة سداد مؤجل تصل إلى 200 يوم وعند موعد استحقاق تمويل المراجعة يتوجب على العميل شراء السلع المطلوبة من البائع نيابة عن البنك الذي سيدفع للبائع ثمن السلع ثم يعيد بيعها مرة أخرى للعميل بسعر يتضمن هامش ربح.

¹ - جالان داتو أون، سوق المال الإسلامي بين المصارف، مرجع سبق ذكره.

وعند موعد استحقاق تمويل المراجعة يتوجب على العميل سداد قيمة السلع للبنك بالإضافة إلى هامش الربح المحدد، ويبدأ الدين عندما يبيع البنك السلع للعميل بنظام الدفع المؤجل، ويتم إصدار كمبيالات مقابل هذا الدين، يجرها البنك ويوافق عليها العميل بكامل قيمة السعر البيع الخاص بالبنك الذي يتم دفعه عند الاستحقاق، وفي حالة ما إذا قرر البنك بيع سندات الكمبيالات لطرف ثالث فيصبح مبدأ بيع الدين قابلاً للتطبيق، وبموجبه يقوم البنك ببيع هذه السندات بالسعر المتفق عليه.

2. الصادرات والمبيعات المحلية: تخضع عملية بيع سندات الكمبيالات استناداً إلى مبدأ بيع الدين، إلى جانب ذلك يعمل المصدر الذي تم قبوله للتعامل بهذه السندات الإسلامية على إعداد مجموعة المستندات الخاصة بالتصدير المطلوبة طبقاً لعقد البيع أو خطاب الاعتماد، ثم ترسل بعد ذلك مستندات التصدير إلى البنك الذي يتعامل معه المستورد، ويحرر المصدر كمبيالة جديدة للبنك التجاري لتكون بمثابة سند بديل وتصبح هي السند الإسلامي المقبول، حيث يقوم البنك بشراء هذه السندات بسعر متفق عليه بين الطرفين، وذلك طبقاً لمبدأ البيع الدين، ويضاف الربح لحساب المصدر ويتم معاملة المبيعات المحلية بنفس الأسلوب.

تاسعا: السندات المالية الإسلامية القابلة للتداول: يندرج نوعان من الأوراق التجارية تحت هذه السندات وهما:

1. الأوراق التجارية الإسلامية القابلة للتداول الخاصة بالإيداع: يعد مبدأ المضاربة هو المبدأ الذي يتم تطبيقه بالنسبة لهذا النوع، ويشير هذا المبدأ إلى إيداع مبلغ من المال لدى المؤسسات المصرفية الإسلامية ويدفع لصاحبه في ميعاد محدد في المستقبل، ويشتمل هذا المبلغ على القيمة الاسمية للأوراق التجارية الإسلامية القابلة للتداول الخاصة بالإيداع مضافاً إليها حصة الربح المعلنة.

2. صك الدين الإسلامي القابل للتداول: يتضمن هذا النوع من المعاملات بيع أصول المؤسسات المصرفية للعميل نقداً بسعر متفق عليه، حيث يتم فيما بعد شراء الأصول من العميل بالقيمة الأصلية مضافاً إليها المكسب على أن تتم التسوية في ميعاد متفق عليه في المستقبل.

عاشرا: سندات المديونية الخاصة الإسلامية: طرحت فكرة هذه السندات في ماليزيا عام 1990م، وقد أصدرت هذه السندات التي تعد أحد أشكال التعاملات البارزة في السوق في هذا الوقت، بناءً على مبادئ البيع بثمن آجل والمراجعة والمضاربة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

إحدى عشر: اتفاقية الرهن الأول: يقدم المقرض بموجب هذه الاتفاقية قرضاً للمقترض بناءً على مبدأ القرض الحسن على أن يودع المقترض سندات المديونية على سبيل الرهن لتكون بمثابة ضمان إضافي للقرض الممنوح.

وفي حالة عجز المقترض على السداد عند ميعاد الاستحقاق يحق للمقرض بيع هذه السندات المرهونة والاستفادة بعائد البيع لتسوية الدين، وإذا زادت قيمة العائد عن قيمة القرض يقوم المقرض برد الزيادة للمقترض، وتجدر الإشارة إلى أن بنك نيجارا ماليزيا يستخدم اتفاقية الرهن الأولى كوسيلة لإدارة السيولة في عمليات سوق المال الخاصة به، ويكون العائد الناتج عن هذه الاتفاقية في شكل هبة، حيث يتوقف تقديره على متوسط أسعار سوق المال بين المصارف⁽¹⁾

المطلب الثالث: مكونات السوق المالي الماليزي ومؤشراته:

أولاً: مكونات السوق المالي الإسلامي الماليزي: تتمثل مكونات السوق المالي الإسلامي الماليزي فيما يلي:

1. السوق النقدي الإسلامي الماليزي:

السوق النقدي يمثل علاقة اقتصادية تقوم على تبادل النقود وعرض وطلب الائتمان قصير الأجل (أقل من سنة) فيما بين المؤسسات المالية والنقدية الوسيطة، والواقع أن هذا السوق يضم مجموعة من الأسواق المرتبطة ببعضها البعض، والتي تتعامل في أصول قصيرة الأجل وسائلة نسبياً، وفي هذا السوق تستطيع البنوك أن توظف فوائضها النقدية ولو لمدة يوم واحد في نفس الوقت الذي يمكنها الحصول على الأموال اللازمة لسد ما يطرأ عليها من عجز.

ويتمثل أهم الأطراف المشاركين في السوق النقدي في البنوك المركزية، البنوك التجارية، البنوك الأخرى وغيرها من المؤسسات المصرفية والمالية، الأفراد الذين يعملون مع السوق مباشرة.⁽²⁾

وانطلاقاً من أهمية الدور الذي يلعبه السوق النقدي وعمليات ما بين البنوك سواء من حيث تطوير عمليات البنوك وتوسيع نطاقها وزيادة أرباحها أو سواء من حيث أهميتها في إنقاذ البنوك في أوقات عجز

¹ - جالان داتو أون، سوق المال الإسلامي بين المصارف، مرجع سبق ذكره.

² - أسامة محمد أحمد الفولي، تقييم التجربة الماليزية في إقامة أول سوق نقدي إسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

السيولة، وإسهامها في تحسين إدارتها لمحافظة المالية، يمكننا أن ندرك حجم القيود المفروضة على انطلاقة العمل المصرفي الإسلامي، سواء على النطاق المحلي أو النطاق الدولي.

فقيام نظام نقدي إسلامي متكامل يستلزم توافر ثلاثة عناصر أساسية وهي:

أ. **توافر عدد كبير من المؤسسات المصرفية:** بما يضمن توفير حد أدنى من العمق والاتساع لعمل النظام بكفاءة- وهو الأمر الذي لا يتوافر تقريباً- في كل الدول التي نشأت فيها مؤسسات مصرفية إسلامية، إلى الحد الذي يقتصر فيه الأمر على مجرد وجود مؤسسة وحيدة فقط وفقاً للشرعية الإسلامية.

ب. **توافر تشكيلة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية:**

والتي يمكن أن تقوم بها وتتداولها المؤسسات المصرفية الإسلامية فيما بينها في الداخل أو الخارج أو فيما بينها وبين البنوك التقليدية، وفيما بينها وبين البنوك المركزية، ويعد توافر هذه الخدمات والمنتجات شرطاً جوهرياً لتمكين هذه المؤسسات من التجاوب مع التطور المذهل في المنتجات المصرفية على المستوى العالمي، ومن الاستجابة لحاجات عملائها من الملتزمين المتمسكين بالتعامل مع المؤسسات مصرفية إسلامية، ومن الوقوف على قدم المساواة مع المؤسسات المصرفية التقليدية.

ج. **وجود سوق إسلامي للمعاملات فيما بين البنوك:** بمعنى وجود سوق كفاء وفعالة يربط بين المؤسسات المصرفية الإسلامية من ناحية، ويتم فيه تداول الأدوات والمنتجات المصرفية الإسلامية لتغطية احتياجات هذه المؤسسات في حالة العجز أو في حالة الفائض من ناحية أخرى.⁽¹⁾

إن أهم عامل لتفعيل وتطوير إدارة السيولة في البنوك الإسلامية دعم الحكومات للسوق النقدي الماليزي وذلك من خلال التسهيلات الضريبية والمشاركة الفعالة في هذه السوق من خلال إصدار الأوراق المالية المتطابقة مع الشريعة الإسلامية.

وقد خطت الحكومة الماليزية خطوات إيجابية في هذا الجانب حيث أعفت إصدارات الأوراق الاستثمارية الإسلامية من الضريبة، كما شاركت بإصدار جملة من الصكوك الإسلامية القائمة، غالباً على عقد الإجارة المقبول على الصعيد العالمي، وقد تضاعفت نسبة إصدار الأوراق المالية الاستثمارية بنسبة 178% منذ سنة 2001م⁽²⁾

1 - أسامة محمد أحمد الفولي، تقييم التجربة الماليزية في إقامة أول سوق نقدي إسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

2 - سعيد بوهراوة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، الدورة العشرين، المجمع الفقهي الإسلامي، المنعقد في مكة، 25-29 ديسمبر 2010، ص 15.

وبغية تلبية احتياجات السوق، قامت ماليزيا وبمساهمة البنك المركزي الماليزي ومراكز البحوث ذات الصلة بتأسيس سوق النقد بين المصارف الإسلامية لتسهيل إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، وتعتبر أول تجربة عملية لتطوير وتأسيس سوق نقدي للتداولات قصيرة الأجل. وكان ذلك في جانفي 1994م، ويتضمن هذا السوق مجموعة من الأدوات منها الاستثمار المبني على المضاربة، شهادات الاستثمار الحكومية، السندات الخزينة الإسلامية... الخ، ويحسب معدل الربح بين المصارف يوم بعد يوم بمعدلات المتوسط المرجح.

وعن حجم التداولات في سوق النقد الماليزي، فنشير إلى بعض الإحصائيات عن حجم التداولات الخاصة بسنة 2010 م في الجدول التالي:

الجدول (03-01) حجم التداولات في سوق النقد الماليزي:

النسبة %	القيمة	الصيغ والأدوات المستعملة
84.8%	2140	الوديعة
2.3%	49	المراجحة
8.4%	212	المضاربة
0.019%	5	الكمبيالة الإسلامية المقبولة
3.17%	80	صكوك بنك نيجارا ماليزيا القابلة للتداول

المصدر: بوصافي كمال وآخرون، تحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره،

ص14.

يظهر لنا الجدول أعلاه أن السوق النقدي بين المصارف الإسلامية في ماليزيا يعتمد بشكل كبير على المنتجات القائمة على منتج قبول الوديعة بين المصارف الإسلامية، ومنتج نظام المقاصة على الشيكات، حيث بلغت نسبة هذه الصيغ ما يفوق 84% من إجمالي تداول باقي المنتجات، أما القيمة الإجمالية للتداول فقد بلغت نسبة 2010 م ما يعادل 2533 بليون رنجت ماليزي لجميع المنتجات والأدوات.⁽¹⁾

1 - بوصافي كمال وآخرون، تحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 8-9 ديسمبر 2013، صص 8-14.

2. سوق رأس المال الإسلامي الماليزي:

أ. مفهومه ونشأته:

يقصد به السوق الذي تكون جميع عملياته ونشاطاته موافقة لأحكام الشريعة ومبادئها، وأن يكون السوق موافقا لأحكام الشريعة الإسلامية يعني:

-خلوه من الفائدة أو الربا.

-خلوه من كل نشاط البيع أو الشراء المنطوي على الغرر.

-خلوه من الميسر أو نحوه.

-تحريم أو بيع أو توفير أي خدمة محرمة شرعا.

وتعود البداية الحقيقية لسوق رأس المال الإسلامي الماليزي إلى أوائل التسعينيات، حيث قامت شركة شيل أم دي إس الخاصة المحدودة بإصدار أولى الصكوك الإسلامية في السوق المحلي سنة 1990م، ثم توالى إصدار العديد من الأدوات المالية الإسلامية الأخرى، مما أدى إلى تعميق سوق رأس المال الإسلامي واتساعه، وبعدها تم تأسيس نوافذ السمسرة الإسلامية ونظام صناديق الاستثمار الإسلامية في ماليزيا.⁽¹⁾

ب. أهمية سوق رأس المال الإسلامي: يقدم هذا السوق العديد من الخدمات أهمها:

-توفير فرص استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث يتيح سوق رأس المال الإسلامي فرصة استثمارات الممتازة للمستثمرين المسلمين في القطاعات التي لا تتعامل بالمحرمات الشرعية.

-توفير الأدوات المالية المتوافقة مع البعد الشرعي والقانوني، حيث يتيح السوق فرصة للجهات المصدرة لإصدار الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لاسيما الأسهم العادية والصكوك الإسلامية القابلة للتداول في هذا السوق.

-الإشراف والرقابة الشرعية على كافة المعاملات، ولتحقيق هذا الهدف فإن اللجنة عملت على ترويج الأدوات المالية الإسلامية المتداولة في السوق المحلي على المستوى العالمي من خلال الندوات والدورات وغيرها لجذب المستثمرين الأجانب لتوظيف أموالهم في المشاريع المحلية.

¹ - شافية كتاف، دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط و تطوير السوق المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 116، 117.

- تنمية وتعزيز قدرات الاقتصاد الماليزي، وذلك من خلال تعبئة الأموال الفائضة، لأصحاب الأموال وتوجيهها إلى استثمارات نافعة ومتوافقة مع أحكام الشريعة، وهذا ما أدى إلى تطوير النظام المالي الإسلامي في ماليزيا، حيث حقق الاقتصاد الماليزي معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي.⁽¹⁾

ج. أقسام سوق رأس المال الماليزي: يتكون سوق رأس المال الماليزي من:

- سوق الملكية: في الإطار العام لماليزيا كان سوق الملكية عبارة عن السوق الذي يوفر المعاملات والخدمات المتعلقة بتداول أدوات الملكية مثل الأسهم، وشهادات المتعلقة بتداول الأسهم يتم تداولها في البورصة الماليزية للأوراق المالية.⁽²⁾ ويمكن تلخيص أهم تلك الأدوات على النحو التالي:

- **الأسهم العادية:** في التجربة الماليزية تدرج هذه الأسهم في البورصة الماليزية للأوراق المالية، وتتكون من الأسهم الصادرة عن الشركات المساهمة التي تخلو أنشطتها الأساسية من العناصر المحرمة شرعا فهي أسهم متوافقة مع أحكام الشريعة، وفي سنة 1997 م قامت هيئة الأوراق المالية الماليزية لأول مرة بوضع قائمة لأسهم الشركات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في بورصة ماليزيا.
- **صناديق الاستثمار:** وهي الصناديق التي تتولى تجميع أموال الصغار المستثمرين فضلا عن كبارهم في صورة وحدات استثمارية، يعهد بإدارتها إلى جهة من أهل الخبرة والاختصاص لتوظيفها في الشركات المعترف بها من اللجنة الاستشارية الشرعية، وعليه نجد أن طبيعة وعمليات كل نوع من أنواع صناديق الاستثمار الإسلامية متشابهة لنظيرتها التقليدية، إلا أن الصناديق الإسلامية مطالبة بالتحديد وبالذقة بالمبادئ التوجيهية مع أحكام الشريعة الإسلامية ذات الصلة.
- **صناديق الاستثمار العقاري الإسلامية:** هي ماثلة لصناديق الاستثمار العقاري التقليدية، وتنظم عادة على أنها صناديق ملكية إلا أنها يجب أن تحمل الاستثمارات التي تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا الشرط يعني أن يتم استخدام التأجير التمويلي (الإجارة) بدلا من الشراء المباشر للممتلكات.

تعرف لجنة الأوراق المالية الماليزية صناديق الاستثمار العقاري الإسلامية على أنها وسيلة للاستثمار التي يتم فيها استثمار مالا يقل عن 50% من رصيد أصولها في العقارات، سواء من خلال الملكية المباشرة، أو من

¹ - نبيل خليل طه سمور، سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مذكرة ماجستير، التخصص إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة،، غير منشورة، فلسطين، 2007، ص 107.

² - أحمد السيد كردي، التجربة الماليزية، مرجع سبق ذكره

خلال شركة ذات الغرض الخاص التي تضم الأصول الأساسية الحقيقية.⁽¹⁾ وتعتبر البورصة الماليزية أول سوق في العالم تدرج صناديق الاستثمار العقارية الإسلامية وذلك سنة 1996م.

- **صناديق المؤشرات المتداولة الإسلامية:** هي صناديق مدرجة تتكون من سلة من الأوراق المالية الإسلامية المتداولة في البورصة، وتهدف هذه الصناديق إلى تتبع حركة المؤشر الإسلامي.
- **مؤشر الشريعة:** لقد تم تشكيل مؤشر الشريعة للوقوف على أداء الأسهم الإسلامية المتوافقة مع الشريعة والمدرجة بالبورصة الماليزية، حيث أن أكثر من ثلثي الشركات المدرجة في البورصة الماليزية متوافقة وأحكام الشريعة حسب المجلس الاستشاري الشرعي لهيئة الأوراق المالية الماليزية، وقد أطلق مؤشر الشريعة كوالالمبور سنة 1999م وهو يقيس حركة أسعار جميع أسهم الشركات الإسلامية المدرجة بالبورصة الماليزية.
- **الصكوك الإسلامية:** بحيث يعود إقبال المستثمرين محليا ودوليا على سوق الصكوك الماليزية إلى النجاحات السابقة التي حققتها ماليزيا في مجال التمويل والصيرفة الإسلامية مما جعلها رائدا في هذا المجال، حيث لا تزال تستحوذ على أكثر من ثلثي تداولات هذه السوق على المستوى العام.
- **الوسطاء والخدمات:** من أهم أقسام الوسطاء والخدمات المتوفرة في سوق رأس المال الإسلامي ما يلي:

❖ **السمسرة:** إذ يوجد العديد من شركات السمسرة الإسلامية في ماليزيا، بالإضافة إلى بعض

نوافذ السمسرة الإسلامية التابعة لشركات السمسرة التقليدية

❖ **إدارة الاستثمار:** من خلال إدارة محفظة الأوراق المالية من قبل شركات معينة تتوافر فيها

صفات وميزات معينة، وذلك نيابة عن عملائها، مثل شركات صناديق الاستثمار الإسلامي.

❖ **الرقابة الشرعية:** وذلك من قبل المجلس الاستشاري الشرعي التابع لهيئة الأوراق المالية الماليزية

ويتعاون في ذلك مع قسم سوق رأس المال الإسلامي من خلال دراسة الأدوات المالية الإسلامية وتحليلها.⁽²⁾

¹ -نورة بومدين، الأسواق المالية في الدول الإسلامية"معالم واقع وآفاق المستقبل"، مذكرة ماجستير، التخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف، غير منشورة، الجزائر، 2012، ص ص 121، 122.

² -شافية كتاف، دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط و تطوير السوق المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 121-124.

-**سوق السندات:** يعتبر سوق السندات في ماليزيا سوقا غير منظم يتم فيه تداول السندات طويلة الأجل، وقد تكون هذه السندات صادرة عن الحكومة الماليزية أو الشركات الخاصة في ماليزيا، ويتم إدارة السوق وفقا لنظام التمويل الالكتروني في الوقت الحقيقي للأموال والأوراق المالية، التي تسجل فيه كافة الأمور المتعلقة بتعاملات السندات سواء كانت تقليدية أو إسلامية، لاسيما تسوية السندات والتداول بها.

-**سوق المشتقات:** وهي عبارة عن البورصة التي يتم فيها تداول منتجات المشتقات، وبشكل عام لا تزال سوق المشتقات المالية في ماليزيا فتية على الرغم من الجهود المتضافرة في السنوات الأخيرة التي تبذلها هيئة الأوراق المالية الماليزية ومؤسسات السوق لبناء سوق المشتقات، وقد يغزى هذا جزئيا إلى نقص السيولة، الأزمة المالية الآسيوية، غياب المشاركة الفعالة من المؤسسات المحلية وانخفاض مستويات الوعي الاستثماري... إلخ⁽¹⁾

د. عوامل نجاح سوق رأس المال الإسلامي الماليزي:

عملت ماليزيا على وضع اللبنة الأساسية في مختلف أجزاء القطاع المالي الإسلامي لتطويره وإيجاحه باعتباره عنصرا هاما للبقاء والمنافسة داخل النظام المالي العالمي، واستكمالا للنظام المالي التقليدي كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية، وقد عززت التطورات الكبيرة في البنية التحتية المالية الإسلامية، بما في ذلك البنية التحتية القانونية الشرعية والتنظيمية والإطار الرقابي موقف النظام المالي الإسلامي باعتباره عنصرا متزايدا الأهمية في تلبية الاحتياجات المتغيرة للاقتصاد في العصر الحديث.

اعتمدت الحكومة الماليزية في تطوير نظامها المالي وفق الضوابط الشرعية على تطوير البنية التحتية المالية الشاملة التي تضم السوق المالية الإسلامية والأدوات المالية الإسلامية قانون العقود وإجراءات إنقاذ القانون للممارسات المحاسبية الإسلامية ومعايير التقييم ومتطلبات الإفصاح المناسب، نظم الدفع والتسوية الفعالة، كما تم الاهتمام بتطوير الإطار التنظيمي التحوطي الذي يدعم الاستقرار في الصناعة المالية الإسلامية، وقد ساهم إنشاء المؤسسات المالية المتخصصة في تطوير وتنمية المالية الإسلامية في ماليزيا وذلك من خلال:

-وجود سوق النقد بين المصارف الإسلامية يتميز بسيولة عالية، يسمح من خلالها باستقرار نشاطات المؤسسة المالية الإسلامية.

-الحوافز والإعفاءات الضريبية المتعلقة بالاستثمار في سوق رأس المال الإسلامي.

¹ -نورة بومدين، الأسواق المالية في الدول الإسلامية "معالم واقع وآفاق المستقبل"، مرجع سبق ذكره، ص 107.

-الموقع الاستراتيجي لماليزيا يمكنها من خلاله العمل كحلقة وصل بين الشرق والغرب، حيث أن هذا الموقع المثالي هو ميزة لخدمة وتسهيل عبور تدفق الأموال وزيادة الروابط الاقتصادية في العالم، وخاصة بين دول جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط.

-تنوع المؤسسات المالية الإسلامية بين المحلية والدولية بفضل عمل الحكومة الماليزية على تسيير بيئة الأعمال من خلال توفير قنوات التوزيع الفعالة لانتشار المؤسسات الإسلامية، كل هذه النقاط ساعدت في نجاح العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا.⁽¹⁾

ثانيا: مؤشرات السوق المالي الإسلامي الماليزي:

المؤشر هو رقم حسابي قياسي يعكس تطور أسعار التعامل في سوق معينة، سواء بالزيادة أو النقصان، وهو مقياس للتعرف على أداء سوق الأسهم بصورة عامة.

وفي البورصة الماليزية يعتمد مؤشر الشريعة على قياس حركة أسعار جميع الأسهم العادية المتوافقة مع أحكام الشريعة المدرجة في اللوحة الرئيسية في البورصة وأدائها الاستثماري ويحتسب باستخدام المتوسط المتحرك لأسعار الأسهم، وعلى سبيل المثال، عندما يصعد مثلا مؤشر الشريعة من مستوى 115 نقطة إلى 120 نقطة، فهذا يعني أن متوسط أسعار الشركات الموضوعه عليه قد ارتفعت ب 5 نقاط، والنقطة هنا تعني مقدار التغيير بوحدة واحدة في سعر السهم صعودا أو هبوطا، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

1. المؤشر الشرعي كوالالمبور:

تم تصميم المؤشر الشرعي كوالالمبور بتاريخ 17 أبريل 1999م لتلبية الطلب من قبل المستثمرين المحليين والأجانب، الراغبين بالاستثمار في الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة المدرجة في البورصة الماليزية، وهذا المؤشر يعتبر دليلا على الوضع العام للبورصة الماليزية في إطار الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة، ويمكن أن يكون مقيدا للمستثمرين عند استخدامه كمقياس لتقييم أداء الأسهم من اجل التخطيط الأمثل لمستقبل استثماراتهم، فالشركات التي يقاس أداؤها حسب المؤشر الشرعي كوالالمبور تكون أنشطتها في دائرة الحلال ولا تستثمر أموالها في صناعة الكحوليات أو التبغ أو منتجات يدخل فيها لحم الخنزير، كما لا تتعامل مع البنوك الربوية.⁽²⁾

¹ -نورة بومدين، الأسواق المالية في الدول الإسلامية "معالم واقع وآفاق المستقبل"، مرجع سبق ذكره، ص 137.

² -نبيل خليل طه سمور، سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية و التطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 109، 110.

2. المؤشر العالمي داو جونز سيتي غروب للصكوك:

الهدف من عمل المؤشر هو قياس أداء الصكوك الإسلامية المدرجة بالأسواق المالية العالمية (الإصدارات العالمية) والمصدرة بالدولار الأمريكي والمصنفة ائتمانيا (ذات جدارة ائتمانية) من قبل جهات وهيئات تصنيف معترف بها عالميا.

تتبع طريقة حساب هذا المؤشر معايير وفرضيات حساب المؤشر العريض داو جونز سيتي غروب للدخل الثابت، وعدة مؤشرات أخرى من عائلة داو جونز سيتي غروب، كما يتبع المؤشر نفس المبادئ المنهجية الكمية لحساب مؤشر داو جونز للأسواق المالية الإسلامية بهدف ضمان التوافق المستمر مع الشريعة الإسلامية.

وتتمثل خصائص هذا المؤشر في العناصر الموضحة في الجدول الآتي:

جدول (03-02) خصائص المؤشر العالمي داو جونز سيتي غروب للصكوك:

التعيين	الخصائص
مكوناته	يتضمن الصكوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية
نوع العائد (المحدد)	المتغير والثابت
الحد الأدنى لعمر الإصدار	سنة واحدة على الأقل
الترجيح (الوزن)	القيمة السوقية (على أساس المشاهدات الشهرية)
الحد الأدنى لقيمة الإصدار	200 مليون دولار أمريكي
الحد الأدنى لرتبة التصنيف الائتماني	BBB- أو BBB وأن يكون التقييم من قبل وكالة تصنيف ائتمانية معترف بها عالميا
منحنى العائد	نموذج منحني خزانة سيتي غروب
التردد الحسابي	يوشي
التسعير	سعر الإغلاق في السوق المحلية
التذبذب	10%

المصدر: سليمان ناصر وآخرون، ارتباط تسعير الصكوك الإسلامية بمعدل الفائدة ليور كعامل مهدد لسلامة الاستثمار فيها ، مرجع سبق ذكره، ص22 .

حساب معدل العائد R_d : يتم احتساب معدل المردودية (R) والذي يقصد به التغيير أو مقدار النمو في الثروة بين فترتين زمنيتين باستخدام معدل العائد (d) الذي يمثل نسبة توزيع الأرباح المدفوعة إلى السعر (P) وعليه يمكن القول أن معدل المردودية (R) هو معدل العائد (R_d) عندما ($d=0$)، وتمثل التوزيعات المدفوعة (d) في الصكوك الإسلامية متوسط العوائد السنوية المدفوعة لحملتها.

ويتم حساب معدل المردودية والعائد على النحو التالي:

$$R_d = \frac{d + (P_t - P_{t-1})}{P_{t-1}}$$

حيث:

R_d = تمثل معدل العائد ما بين الفترة t و $t-1$ وتمثل معدل المردودية R عندما $d=0$

D = التوزيعات المدفوعة وتمثل في متوسط العائد السنوي على الصكوك.

P_t = سعر الإغلاق (القيمة السوقية في اليوم t)

P_{t-1} = سعر الإغلاق في اليوم $(t-1)$

وعليه فإن نموذج حساب معدل عائد المؤشر العالمي داو جونز سيتي غروب للصكوك يتم من خلال الصيغة التالية:⁽¹⁾

$$\text{معدل عائد المؤشر (\%)} = \left[\frac{\text{قيمة المؤشر في نهاية الفترة / قيمة المؤشر في بداية الفترة} - 1}{1} \right] \times 100$$

¹ - سليمان ناصر وآخرون، ارتباط تسعير الصكوك الإسلامية بمعدل الفائدة لبيور كعامل مهدد لسلامة الاستثمار فيها، المؤتمر العالمي الاقتصادي للتمويل الإسلامي، النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، اسطنبول تركيا، 9-11 سبتمبر 2013، ص 21، 22.

المبحث الثالث: تجربة الصكوك الإسلامية الماليزية، أفاق ومعوقات:

لقد تم اختيار البنوك والمؤسسات المالية العاملة في ماليزيا مجتمعاً للعينه، لما حققته من إنجاز كبير في مجال إصدار الصكوك فهي تعد أحد أكبر الأسواق المالية في هذا المجال، وتعتبر السوق المالي الإسلامي الماليزي كغيرها من الأسواق التي اعترضتها بعض المعوقات التي تحول بينها وبين كل ما تطمح إليه خاصة وأنها مازالت تحاول تطبيق الخطط التي وضعتها منذ 1990 إلى غاية 2020.

المطلب الأول: الصكوك الإسلامية الماليزية وتقويمها

أولاً: الصكوك الإسلامية الماليزية:

تمتلك ماليزيا أكبر سوق للتمويل الإسلامي، ويقدر المحللون جهود ماليزيا في صناعة التمويل الإسلامي، فهي تعد رائدة في صناعة الصكوك العالمية إذا أصدر فيها ما يقارب ثلثي قيمة الصكوك في العالم، كما تدير موقعا على شبكة الانترنت، ويسجل فيه كل الإصدارات بطريقة شفافة، وتأتي شركتا الغاز والنفط الماليزية على رأس المؤسسات المصدرة للصكوك، وهما شركتا شل الماليزية وبتروناس الحكومية والتتان تقوم بإدارة صكوكا بمليارات الرينجت سنويا.

وقد أطلقت ماليزيا سوق الصكوك في عام 1996 م من خلال شركة الرهن العقاري الوطنية الماليزية، ومن ثم تتابع إصدارات الصكوك، ففي عام 1997 م أصدرت شركة الخزانة الاستثمارية (جهاز الاستثمار التابع لحكومة ماليزيا) ما قيمته 750 مليون دولار أمريكي، ولمدة خمس سنوات، وكانت هذه الصكوك مدعومة بأسهم شركة خزانة، وتعد هذه الصكوك الأولى من حيث قابليتها للتداول، وهي طريقة مبتكرة في معالجة خدمة الدين، لذا أظهرت ماليزيا التنوع في المنتجات المالية الإسلامية.

وفي عام 2002 م أصدرت شهادات ائتمان بقيمة 600 مليون دولار أمريكي، ولمدة خمس سنوات وقد أصدرت على أساس صيغة الإجارة، وبعد هذا الإصدار الحكومي الأول، والذي بموجبه قامت الحكومة ببيع حق الاستفادة في الأراضي إلى شركة الصكوك العالمية الماليزية، ثم يعاد بيع هذه الصكوك إلى المستفيدين، وتحتفظ الشركة بحق الاستفادة في الممتلكات في صندوق الائتمان، وقد أصدرت هذه الشهادات بمعدل سعر عائم، ومستندة إلى منحى الائتمان السيادي لحكومة ماليزيا عوضاً عن قيمة الأصول، ومن ثم اتسع النطاق في إصدار الصكوك لدعم قطاع العقارات، وعلى مستوى نطاق عالمي.

وفي عام 2004 م أصدرت ولاية سارواك صكوك إجارة بقيمة 350 مليون دولار أمريكي، ولمدة خمس سنوات، بهدف تجميع الأموال لتطوير المشاريع التنموية المختلفة، كما أصدر في نفس العام صكوك استصناع بقيمة 425 مليون رنجيت، ولمدة تبدأ من ثلاث سنوات حتى عشر سنوات، بهدف إنشاء مشروع صحي سمي باسم مركز سرواك الصحي الدولي، وتعطي عائد 4.5% يدفع كل ستة شهور، وقد حصلت على تصنيف ائتماني من نوع AAA من قبل شركة التصنيف الائتمانية الماليزية، وقد تم بيع صكوكا بقيمة 553.7 مليون رنجيت.

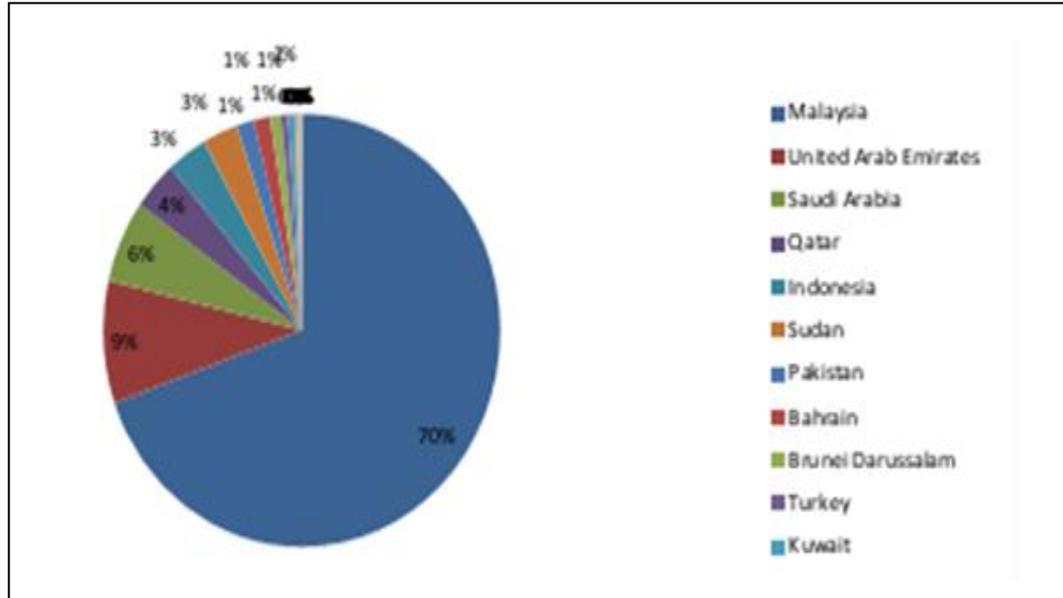
أيضا أصدرت في نفس العام صكوك استصناع بقيمة 1.130 مليار ومائة وثلاثون مليون رنجيت بهدف إنشاء طرق سريعة تمتد من الشمال إلى الجنوب في منطقة جاهور بارو، ولمدة تصل إلى 20 عاما، وتعطي عائدا ثابتا يعادل عدد نقاط معين من القيمة الاسمية للصكوك، ويدفع كل ستة أشهر، وقد حصلت على تصنيف ائتماني من نوع AA3 و A2 من قبل شركة التصنيف الائتمانية الماليزية.

كما أصدرت في نفس العام صكوك استصناع بقيمة 500 مليون رنجيت، بهدف تمويل مشاريع تنموية مختلفة، ولمدة تبدأ من 2.5 حتى 9 سنوات، وتعطي عائدا يتراوح من 5% حتى 7.55%، ويدفع كل ستة شهور، وقد حصلت على تصنيف ائتماني من نوع A+ من قبل شركة التصنيف الائتمانية الماليزية.

وفي عام 2005 م أصدر البنك الدولي صكوكا إسلامية بقيمة 760 مليون رنجيت، ولمدة 5 سنوات، وتعد هذه الصفقة أكبر عملية تمت بعملة الرنجيت⁽¹⁾ وبذلك تكون ماليزيا من أوائل الدول التي أصدرت صكوكا، إذ تمثل 70% من سوق الصكوك والشكل التالي يوضح ذلك.

¹ - زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 256.

الشكل رقم (03-01) إصدارات الصكوك الإسلامية بحسب البلد خلال الفترة (2001 جانفي 2013)



المصدر: سليمان ناصر وآخرون، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 10.

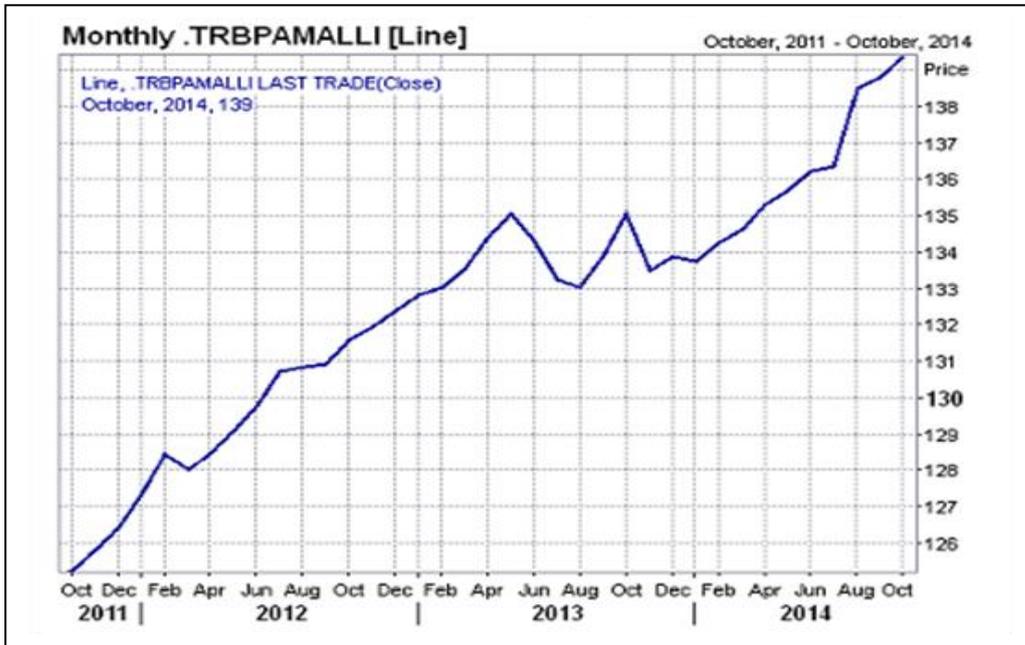
من خلال الشكل نلاحظ أن الخبرة الماليزية وتطور قطاعها المالي قد ساعدها كثيرا في حصولها على الأفضلية في هذا المجال حيث صدر منها ما نسبته 70% من القيمة الإجمالية العالمية لإصدارات الصكوك بحسب البلد خلال الفترة (2001 م جانفي 2013 م)، بقيمة تقدر بحوالي 324.5 مليون دولار أمريكي لحوالي 3045 إصدار، حيث أصدرت العديد من الصكوك لتمويل مشاريع البنية التحتية للدولة والشركات التابعة لها في سبيل تعزيز هذه الصكوك كأداة تمويلية منها إصدارات شركة باوستان القابضة في ماليزيا لتمويل إنشاء محطة توليد الطاقة.⁽¹⁾

وفي هذه المدة استمرت ماليزيا في الاحتفاظ بالمركز الأول في مجال إصدار الصكوك، حيث وصل سوق الصكوك إلى ذروته سنة 2007 م حين بلغ 47 مليار دولار، غير أنه انخفض سنة 2008 م ليبلغ

1 - سليمان ناصر وآخرون، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر، المؤتمر الدولي، منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة سطيف بالتعاون مع الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية ماليزيا، 6-5 ماي 2014 م، ص 10.

21 مليار دولار بسبب الأزمة المالية العالمية، وندرة السيولة ومنطق الانتظار والترقب من قبل المستثمرين، وقد بقي الحال على ما هو عليه في سنة 2009 م بسبب الأزمة التي شهدتها مجموعة من إصدارات الصكوك وبعد ذلك بدأ ينتعش سوق الصكوك منذ سنة 2010م حتى بلغ الحجم العام لإصدار الصكوك في سبتمبر 2013 م قدر بـ 94.65 بليون دولار، حيث كانت نسبة النمو 14.1% الأمر الذي جعلها أكثر وأشهر أدوات سوق رأس المال الإسلامية والشكل الأتي يوضح ذلك.⁽¹⁾

الشكل رقم (03-02) حجم نمو سوق الصكوك:



المصدر: محمد أكرم لال الدين، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 14.

ثانيا: تقويم التجربة الماليزية:

بالرغم من النجاح الذي حققته ماليزيا في مجال الصكوك إلا أنها لم تحصل على قبول دولي في الدول الإسلامية، إذا اقتصر تداول الصكوك على الأسواق المالية المجاورة، مثل سوق اندونيسيا وأسواق الدول الغربية، وذلك بسبب اعتماد بعض الصكوك الماليزية على عقد بيع العينة وبيع الدين المحرمتان شرعا، لذلك هي بحاجة إلى استبعاد هذه العقود المحرمة ومن ثم تعزيز الجانب الشرعي في جميع مراحل الصكوك،

¹ - محمد أكرم لال الدين، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، مؤتمر كوالالمبور العالمي الحادي عشر، التمويل الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية ماليزيا، 10 نوفمبر 2014 م، ص 14.

وقد تميزت الصكوك بأنها أصدرت من قبل الحكومة، والقطاع الخاص وكانت معظم الصكوك مدعومة بالأصول، وتعطي جملة الصكوك معدل عائد متغير، كما تميزت بتنوع الصكوك القائمة على المشاركة والإجارة، والبيع الآجل والمضاربة والمراجحة.⁽¹⁾

المطلب الثاني: دور الرقابة الشرعية في إصدار الصكوك الإسلامية

يتولى المستشار الشرعي عملية تقييم الصكوك الإسلامية الصادرة عن الشركات الخاصة في ماليزيا، ويعتبر المستشار الشرعي المتخصص مستقلا عن اللجنة الاستشارية الشرعية لهيئة الأوراق المالية الماليزية، ولكنه يخضع للتنظيمات والإرشادات والقرارات الصادرة عن هذه اللجنة، حيث أكدت التعليمات الخاصة بعرض الصكوك الإسلامية على ضرورة تعيين الجهة المصدرة للصكوك الإسلامية مستشار شرعي متخصص في شؤون الصكوك الإسلامية وفقه المعاملات للتأكد من مطابقتها للشريعة الإسلامية، وتتم عملية تعيين المستشار الشرعي بالتوافق مع هيئة الأوراق المالية الماليزية وفقا للشروط التالية:

- أن لا يكون مفلسا.

- أن لا يكون قد ارتكب جريمة ناشئة عن الإجراءات الجنائية.

- أن يكون حسن السيرة والسلوك.

- أن يمتلك المؤهلات والخبرات الضرورية لاسيما في فقه المعاملات وفقه الشريعة الإسلامية، وثلاث سنوات من الخبرة كحد أدنى في المجال المالي الإسلامي، ويكون دور المستشار الشرعي جوهريا في المصادقة على إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا ومن أهم المجالات التي يمكن أن يركز عليها:

أولا: عمل المسودة الخاصة قبل إصدار الصكوك الإسلامية:

وهذا يستوجب تعيين المستشار الشرعي لإعطاء الرأي الشرعي المتعلق بإصدار الصكوك، والتأكد من التزام الجهة المصدرة بأحكام الشريعة الإسلامية.

ويتمثل دوره بالتأكد من أن التوثيق المقترح للصكوك تم وفقا للشرع، حيث يقوم بفحص وتحليل للتأكد من صحة التنفيذ.

¹ - زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 258.

ثانيا: عمل بنية الصكوك الإسلامية:

يقوم المستشار الشرعي بدور هام في إبداء الحكم والرأي الشرعي المناسب للتأكد من كافة الأمور المتعلقة ببنية هذه الصكوك وإصدارها بصورة مطابقة للضوابط الشرعية. وعليه يجب أن يتأكد من إفصاح المعلومات الشرعية في طلب إصدار الصكوك الإسلامية وتشمل المعلومات ما يلي:

- نوع الموجودات التي ستمول بها الشركات.

- الهدف الجوهرى من استخدام الموارد المالية المتحصلة من الصكوك الإسلامية.

- بيان التسهيلات التمويلية الإسلامية التي تنطوي عليها مبادئ الشريعة الإسلامية المثبتة فيها وقيمة البيع والشراء وحساب نسبة الربح أو حصة الاشتراك في الربح.

ثالثا: كافة الأمور الإدارية والتشغيلية:

إن كافة الأمور الإدارية والتشغيلية المتعلقة بإصدار الصكوك الإسلامية المقترحة بحاجة إلى فحص وتحليل، وتخطيط بصورة دقيقة من الجهة المصدرة ليتمكن المستشار الشرعي من إبداء رأي شرعي حول هذه الأمور⁽¹⁾.

المطلب الثالث: آفاق التجربة ومعوقات الصيرفة الإسلامية بماليزيا

أولا: واقع وآفاق التجربة الماليزية: وتتمثل فيما يلي:

1- الخطة الإصلاحية في ماليزيا من 1990م إلى 2020م

أخذ الاقتصاد الماليزي في استيعاد قوة الدفع المعهودة بدءا من عام 1987م، كما مكنت السياسات الإصلاحية من وضع الاقتصاد الماليزي في موقع يمكنه من الاستفادة من التحولات في المنافسة الدولية، والشروع في خطة جديدة بدءا من 1990م/2020م في عهد رئيس الوزراء محمد مهاتير، وتعرف هذه الخطة بالخطة الإستراتيجية ل2020م، والتي تطمح إلى تصنيف ماليزيا كدولة صناعية بحلول 2020م، ويتم ذلك باستمرارها في تحقيقها لمعدل نمو الناتج القومي الإجمالي 7.2 حتى نهاية الخطة⁽²⁾. حيث أعربت لجنة الأوراق المالية الماليزية عن تفاؤها إزاء مستقبل أسواق المال الإسلامية معتبرة أن

¹ - نبيل خليل طه سمور، سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية و التطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 141-143.

² - حاج إبراهيم عبد الرحمان، الخطة الإصلاحية في ماليزيا، مسيرة الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا من خلال أفكار محمد مهاتير، تاريخ الاطلاع

تزايد الصفقات العابرة للحدود من شأنه أن يعزز نمو أسواق المال الإسلامية ويزيد الإقبال من مختلف أرجاء العالم على هذه الصناعة.

ودعت اللجنة إلى تعزيز موقف الأسواق المالية الإسلامية من خلال التقريب بين الفتاوى والتفاسير بشأن الأطر القانونية والضريبية التي تتباين من دولة إلى أخرى.

وتشير احد التقديرات الحكومة الماليزية إلى أن سوق المال الإسلامية الماليزية ستنمو إلى ثلاثة تريليونات رنجيت (967 مليار دولار بحلول عام 2020م)⁽¹⁾ ومن الأسباب التي جعلت ماليزيا تسيير بخطتها نحو النجاح ما يلي:

أ- **تحديد الأهداف بدقة:** فهو من العوامل التي ساعدت على تكريس الجهود عن طريق وضوحها.

ب- **واقعية الأهداف:** بحيث وضعت أهداف مدروسة بدقة تتناسب مع ما حققتها من إنجازات اقتصادية من خلال الخطة 1990/1970.

ج- **شمولية الأهداف:** صاغت ماليزيا أهدافا شاملة لجميع نواحي المجتمع والاقتصاد، إذا أنه يجب أن يشمل نفس مستوى الرعاية الاجتماعية والثقافية التي وصلت إليها هذه الدول.

د- **القيادة القوية:** إذ تتميز هذه القيادة بمعالجتها للقضايا معالجة جذرية مع قدرتها على مواجهة ما قد يحدث من أحداث عرضية، فقط استطاعت هذه القيادة أن تتخطى أزمة 1982م بنجاح، وهذا ما أهلها لأن تكون قادرة على اتخاذ القرارات القوية في إطار تنفيذ الخطة 2020م.

كما أن سياسات الإصلاح في ماليزيا استندت إلى حد كبير على مبادئ الاقتصاد الإسلامي، لأن الإسلام هو السلاح الوحيد الذي تواجه به تحدياتها الداخلية و الخارجية.⁽²⁾

2- فرص ماليزيا بعد رئاسة الآسيان لتفعيل المصرفية الإسلامية:

مع بداية عام 2015م تولت ماليزيا رئاسة مجموعة الآسيان، وهو منصب تنظمه لوائح التجمع، بحيث تتولى الرئاسة دولة كل عام حسب الترتيب الهجائي للدول، ويضم الآسيان عشر دول اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، بروناي، فيتنام، لاوس، ميانمار، كمبوديا.

¹ - الجزيرة نات، تفاعل نمو أسواق المال الإسلامية، تاريخ الاطلاع مارس 2015 م www.aljazeera.net

³ - حاج إبراهيم عبد الرحمان، الخطة الإصلاحية في ماليزيا، مرجع سبق ذكره.

وفي إطار سعي التجمع لوضع رؤية مستقبلية لعلاقاته التجارية و الاقتصادية، تكون أمام ماليزيا فرصة كبيرة لتفعيل المالية الإسلامية للاستفادة من مجالات التعاون الرئيسية بين دول التجمع وعلى رأسها المالية والبنوك، فقد خطت ماليزيا خطوات متقدمة فيما يتعلق باستخدامات متعددة للصكوك الإسلامية مما سيفتح لها المجال للدخول في تنفيذ مشروعات بدول التجمع أو خارجه، حيث تسعى اليابان حاليا لإقامة منطقة تجارة حرة مع التجمع، وتحرص مؤخرا للاستفادة من آليات التمويل الإسلامي.

وما يزيد من فرص ماليزيا في مجال المالية الإسلامية أن تجمع الآسيان قد أزال العديد من العوائق و الإجراءات من أمام حركة رؤوس الأموال بين دوله، وبذلك سيكون من السهل على البنوك الإسلامية الماليزية التمدد بنشاطها في باقي دول الآسيان، إلا أن الأمر المهم في مجال الصيرفة الإسلامية والذي يمثل تحديا وفرصة في نفس الوقت، من خلال اجتماع وزراء خارجية الآسيان الذي استضافته ماليزيا يوم 22 جانفي 2015 م والذي وضع ضمن أجندة موضوعات دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هو لزوم تواجد المصرفية الإسلامية للخروج من دائرة تمويل المراجعة واستغلال باقي صيغ الاستثمار الإسلامي من استصناع ومشاركة ومراجعة وإيجارة، وبما يتناسب مع متطلبات هذه المشروعات من وسائل تمويلية تلائم ظروف عملها، وتساعد على النمو والتطوير.⁽¹⁾

ثانيا: معيقات الصيرفة الإسلامية بماليزيا:

بالرغم من أن ماليزيا تتوفر لها بيئة مناسبة للتمويل الإسلامي، وذلك لوجود بنية تحتية قوية وأنظمة دائمة، إلا أنها تحتاج إلى تعزيز المشاركات باستقطاب المضاربين الأجانب بالإضافة إلى العديد من المعوقات نذكر منها:

1- تكوين هيئات الرقابية الشرعية في ماليزيا مازال محدودا من ناحية عدم شمولها لمختلف التخصصات والميزات المهمة إلى جانب علماء الشريعة، فلا بد من وجود علماء التمويل والمحاسبة، والتجارة والقانون والإدارة، وفي ذلك إثراء للاجتهاد الجماعي الذي تقوم به الهيئات الشرعية.

2- قلة المنتجات التي يمكن الاستثمار فيها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.⁽²⁾

3_ ضعف المقاربة التكاملية بين إطارات الصيرفة الإسلامية.

¹ -عبد الحافظ الصاوي، فرص ماليزيا بعد رئاسة الآسيان لتفعيل المصرفية الإسلامية، تاريخ الاطلاع مارس 2015.

www.Mugtama.com

² -محمود محمد علي محمود، التحديات التي تواجه هيئات الرقابة الشرعية في تطبيق المصارف الإسلامية الماليزية، المؤتمر العالمي الخامس، الصيرفة والتمويل الإسلامي، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية. 6-7-8 أكتوبر 2012.

4- اعتماد كثير من المؤسسات المالية الإسلامية المالية بعض المنتجات المالية المحرمة عند جمهور العلماء مثل العينة وبيع الدين.

5- ضعف التوعية الدينية بالمالية الإسلامية، وذلك من خلال الضعف في التفريق بين الصيرفة الإسلامية والوضعية بسبب إغفال قضايا المعاملات والتركيز على قضايا العبادات⁽¹⁾

¹- سعيد بوهراوة، التجربة المالية الإسلامية المالية، تاريخ الاطلاع مارس 2015.
www.coffis.fn.seminaire2012 diapositive tr1p2-pptx.

خلاصة الفصل

اعتمدت ماليزيا إستراتيجية شاملة من اجل تحقيق نظام مالي إسلامي متكامل، إذ يعتبر ظهور قطاع التمويل الإسلامي احد الأمور التي ميزت الاقتصاد الماليزي. فأصبحت سوق الأوراق المالية الإسلامية من أهم مكونات السوق المالي الإسلامي، حيث تعتبر أكثر جاذبية للمتعاملين المسلمين و غير المسلمين. فكان لسوق رأس المال الإسلامي دور مهم في توفير فرص استثمار وتمويل متوسطة وطويلة هذا ما جعل السوق المالي الماليزي ينمو نموًا ملحوظًا خلال الألفية الأخيرة وأعطى لها نتائج ايجابية بسبب انتهاجها لخططها بسياسة محكمة بالإضافة إلى الدور الكبير الذي لعبه مجلس الخدمات المالية الإسلامية عن طريق إعداد معايير تتلاءم مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، إذ أصبحت المؤشرات الآن جزء لا يتجزأ من أركان أو عناصر السوق المالية الماليزية.

ورغم النجاحات المحققة في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي، إلا أننا نجد بعض التحديات التي تقف أمام تطورها و طموحها، وبالمقابل لها آفاق واعدة خلال الفترة القادمة، خاصة بعد ترأسها الآسيان، كل هذا سيخدمها حتماً وسيكون السبب في القضاء على المعوقات التي تواجه بنوكها الإسلامية عند مزاولتها لنشاطها، خاصة وان الأسواق المالية التقليدية بشكلها الحالي لا تصلح للتعامل في الإطار الإسلامي.

الخاتمة

خاتمة:

ارتبط قيام البنوك الإسلامية بالصحة الإسلامية التي انتشرت في العالم، وقد اعتمد نموها ودورها المستقبلي على نضج الوعي الإسلامي والاقتصادي داخل المجتمعات، مما مكنها من إثبات وجودها وتحقيق نتائج مالية عالية، حيث كان الاعتراف بها على مستوى محلي وإقليمي بل عالمي، ما جعلها تتميز عن غيرها من البنوك والمؤسسات المالية، وأصبح منهجها المتميز يعبر عن حقيقتها داخل السوق المالي الإسلامي الذي بقي بدوره محافظ على هيكله بغية تفعيل نشاطه من خلال إقامة مؤسسات مالية إسلامية، ومن ثمة إنشاء هيئات دولية يتمثل دورها الرئيسي في ترسيخ مبادئ الفكر الإسلامي.

وقد تبين لنا من خلال دراسة هذا الموضوع أن البنوك الإسلامية لم تكن محط أنظار واهتمام دول إسلامية فقط بل حتى الدول الغربية وذلك من خلال فتح نوافذ للبنوك التقليدية تعمل وفق أسس شرعية، وهذا تأكيداً على أن الشريعة الإسلامية لم تكن ولو للحظة عائقاً في وجه النمو والتطور الاقتصادي.

ومن أجل ترسيخ العلاقة وتقويتها بين البنوك الإسلامية والسوق المالي الإسلامي كان لا بد من السعي إلى ابتكار أدوات مالية إسلامية جديدة تخدم مصالحها وتوفر السيولة في الوقت اللازم تفادياً للوقوع في الأزمات، إلا أن ذلك لا يمنع أن نشير إلى أن هذه الأدوات لازالت بحاجة إلى التطوير والإبداع حتى تكون قادرة على أداء الدور الاقتصادي المأمول منها.

وبالحديث عن التجربة الماليزية التي نجحت في تحويل أنظار العالم من منطقة الخليج إلى جنوب شرق آسيا فيما يخص العمل المصرفي الإسلامي، نجد أنها قد تألقت وحققت نجاح باهر في سوق رأس المال الإسلامي. خاصة في مجال الصكوك ولم يكن ذلك مرتبطاً بجودة وكفاءة الإدارة وحسب بل ارتبطت أيضاً باهتمام الحكومة بهذا المجال، خاصة على مستوى الرقابة الشرعية، وهذا ما ساعدها على أن تكون مركز دولي لسوق رأس المال الإسلامي العالمي، وبذلك تصبح بديل عن السوق التقليدي من جهة ونموذج للمستثمرين من جهة أخرى.

الخاتمة

وفي إطار توضيح العلاقة بين البنوك الإسلامية والسوق المالي الإسلامي التي كانت في بعض الأحيان تصاحبها بعض المعوقات نجد أن كل طرف كان له دور في مقابلة تلك التحديات بانتهاج سياسات إصلاحية ناجحة، من خلال العمل على تقوية البنى التحتية للسوق المالي الإسلامي ومحاولة عصرنة البنوك الإسلامية وفق أسس شرعية.

وبالإشارة إلى الجزائر نجد أن السوق المالية عرفت انطلاقة صعبة أعاقت سير عملها، انحصرت في الظروف الاقتصادية والسياسية وكذا غياب ثقافة البورصة لدى المتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين، وقد كان بنك البركة أول بنك إسلامي يفتح أبوابه في الجزائر 1991م، حيث أنه بالرغم من دورها المهمش في الاقتصاد الجزائري إلا أن وجودها كهيكل ينمي الرغبة لدى السلطات المعنية بإصلاحها وإنعاشها وذلك عن طريق التحفيز والدعم وإعادة النظر إليها كقطاع حيوي يمكن له أن يقوي ويدفع بالاقتصاد إلى الأمام.

1- اختبار الفرضيات:

أ- **الفرضية الأولى:** أصبحت البنوك الإسلامية ظاهرة واسعة الانتشار عالميا، مما يؤكد على أهمية هذه البنوك وضرورتها الاقتصادية لدول العالم، وذلك من خلال العمل وفق الأسس الشرعية بابتكار صيغ جديدة وخدمات تساهم في تطور الاقتصادي وتفتح نوافذ في البنوك التقليدية وبالتالي تكون قد أكدت على أن الإسلام هو الوحيد القادر على تجاوز كل التحديات والأزمات التي عجزت البنوك التقليدية على تفاديها.

ب- **الفرضية الثانية:** تعتبر السوق المالية الإسلامية بمختلف هيئاتها ومؤسساتها وأسسها الشرعية ووظائفها وأدواتها المتداولة فيها بيئة مناسبة لعمل البنوك الإسلامية من خلال ضبط تعاملاتها وتحديد وظائفها التي من أهمها تطوير ودعم هذه البنوك باستغلال واستثمار مختلف الأدوات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى حل المشاكل التي تواجهها في تعبئة مدخراتها، وتوفير الاستثمارات وخلق تكامل بين مختلف قنوات السوق المالي الإسلامي والبنوك الإسلامية من أجل استغلال جميع المنافذ الاستثمارية التي من شأنها تدعيم الاقتصاد.

الخاتمة

ج- الفرضية الثالثة: التجربة الماليزية هي إحدى التجارب التنموية الاقتصادية التي تبنت النظام الإسلامي القابل للتطبيق في كل زمان ومكان، حيث نجد البنوك الإسلامية والأدوات الإسلامية المستخدمة في أسواق المال في تطور مستمر من حيث الهياكل التنظيمية، فهي تقريبا مكتملة مقارنة بالدول الأخرى. وكل ذلك تحقق من خلال الخبرات والمهارات التي اكتسبها الماليزيون في مجال البنوك الإسلامية وأسواق المال الإسلامية، حيث تم إنشاء العديد من الصناديق الاستثمارية الضخمة.

وتعتبر التجربة الماليزية في إصدار الصكوك هي الوحيدة التي عبرت الحدود إلى أسواق مالية خارجية وبالتالي تكون هذه التجربة حقا النموذج الأفضل الذي ينبغي أن تستند عليه أي دولة.

2- نتائج البحث: من خلال موضوعنا اخترنا مجموعة من النتائج أهمها:

- أن البنوك الإسلامية هي بنوك رباعية الأبعاد، الاجتماعي كالزكاة وأخلاقي من خلال المعاملات، وبعد تجاري كالمراجحة والإيجارة، واستثماري كالسلم والاستصناع، وبعد تنموي كالمشاركة في المشاريع التنموية.

- تواجه البنوك الإسلامية بيئة مليئة بالتحديات خاصة في حالة الأزمات.

- إن البنوك الإسلامية تمثل الجانب المهم للنظام الاقتصادي الإسلامي، والذي يعتبر بدوره جزء من النظام الإسلامي الشامل مما يميزها عن غيرها من البنوك التقليدية.

- تعتبر السوق المالية الإسلامية الركيزة الأساسية لنجاح البنوك الإسلامية

- توصف العلاقة بين البنوك الإسلامية والسوق المالي الإسلامية بالعلاقة التبادلية من خلال توفير فرص استثمار وتوفير السيولة.

- التجربة الماليزية هي المثال الأمثل للنظام المصرفي الإسلامي.

3- توصيات واقتراحات: بعد تحديد أبرز النتائج المستخلصة تم اقتراح بعض التوصيات

التالية :

الخاتمة

- من المهم جدا دراسة أثر هيكل السوق المصرفي الإسلامي على أداء البنوك الإسلامية.
- تكثيف عمليات البحث والتطوير من أجل ابتكار المزيد من الأدوات المالية الإسلامية سواء في البنوك الإسلامية أو السوق المالي الإسلامي.
- ضرورة إتباع إستراتيجية فاعلة وشاملة لإدارة السيولة.
- توفير البيئة التشريعية والتنظيمية الملائمة.
- التنويع والملائمة بين مبدأ السيولة في البنوك وبين ربحية عمليات التمويل والاستثمار بما يحقق ربحا جيدا للمودعين والمساهمين دون تعريض الاستثمارات للخطورة وعدم التحصيل.
- تشجيع وترقية التعاون بين البنوك الإسلامية فيما بينها وبين المؤسسات المالية.
- محاولة الاستفادة من التجربة الماليزية من أجل بناء نظام مالي مصرفي إسلامي جزائري .

4- آفاق البحث:

- بعد دراستنا لهذا الموضوع ظهر لنا إمكانية المواصلة بالبحث فيه من عدة جوانب، يمكنها أن تكون محل إشكاليات لمواضيع مستقبلية تستحق الدراسة وذلك من خلال المواضيع التالية:
- تنمية كفاءة الأسواق المالية الإسلامية لإدارة السيولة بالبنوك الإسلامية.
 - دور الصكوك الإسلامية في توفير سيولة وأثرها على استقطاب الاستثمارات.
 - إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات السوق المالي الإسلامي.
 - واقع البنوك الإسلامية في الجزائر.

وفي الأخير لا يفوتنا في نهاية هذه المذكرة إلا أن نذكر أن كل عمل بشري لا بد أن يوجد فيه من النقص والهفوات التي يسبق القلم إليها أو يذهل الفكر عنها، فإن أحسنا فمن الله فله الحمد والشكر وإن أخطئنا فمن أنفسنا، وسبحان من أبي أن يكون الكمال إلا لكتابه،

"والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل".

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

الأحاديث النبوية.

I. قائمة المراجع باللغة العربية :

أولاً: الكتب

- 1- أحمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2010.
- 2- أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية -مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها- الطبعة الأولى، جدار الكتاب العالمي، الأردن، 2008.
- 3- بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 4- حربي محمد عريقات وآخرون، إدارة المصارف الإسلامية الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 5- حسين محمد سمحان وآخرون، إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، مصر، 2012.
- 6- حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أداءها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار اليازوري، الأردن، 2011.
- 7- خالد عبد الله براك الحافي، تنظيم الاستثمار المصرفي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي الإسلامي، مصر، 2010.
- 8- راشد فؤاد التميمي، الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2010.
- 9- رايس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تحديد السيولة في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، ايتراك، مصر 2009.
- 10- زكريا سلامة عيسى شطناوي، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2009.
- 11- زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 12- زياد رمضان وآخرون، الأسواق المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر. 2007.

قائمة المصادر والمراجع

- 13- مبارك بن سليمان آل فواز، الأسواق المالية من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2010.
- 14- محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، الطبعة الأولى، منشورات الجامعة 7 أكتوبر الإدارة العامة المكتبات والمطبوعات والنشر، ليبيا. 2010.
- 15- محمد الصيرفي، البورصات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
- 16- محمد بن وليد بن عبد اللطيف السوداني، التكلفة الفعلية في المصارف الإسلامية الأسباب والضوابط- الطبعة الأولى، دار النفايس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 17- محمد محمود المكاوي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية الطبعة الأولى، الناشر المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2012.
- 18- محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية ومأزق بازل، من منظور المطلوبات والاستيفاء، مقررات بازل، III, I, II، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون، مصر. 2011.
- 19- محمد محمودي العجلوني، البنوك الإسلامية - أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008.
- 20- محمد عوض عبد الجواد وآخرون، الاستثمار في البورصة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 21- محمد سليم وهبة وآخرون، المصارف الإسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2011.
- 22- محمود الحسين الوادي وآخرون، المصارف الإسلامية، الأسس النظرية والتطبيقات العملية- الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 23- محمود محمد حمودة، الاستثمار والمعاملات المالية في الإسلام، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 24- محسن أحمد الخضير، البنوك الإسلامية الطبعة الثانية، إترك للنشر والتوزيع، مصر، 1995.
- 25- محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية، دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، دار النفايس، الأردن، 2012.
- 26- مصطفى كمال السيد طایل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 27- نوري عبد الرسول الخاقاني، المصرفية الإسلامية ط1، دار اليازوري لعملية النشر والتوزيع، 2011.

قائمة المصادر والمراجع

- 28- صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 29- عادل عبد الفضيل عيد، الائتمان والمدائبات في البنوك الإسلامية الطبعة الثانية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011.
- 30- عبد الحكم احمد الخزامي، الأسواق والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
- 31- عبد الله إبراهيم نزال، إدارة الجودة الشاملة في الخدمات المصرفية، الطبعة الأولى، دار الصفاء، الأردن، 2010.
- 32- عبد الله إبراهيم نزال، الخدمات في المصارف الإسلامية آليات تطوير عملياتها، الطبعة الأولى، دار الصفاء، الأردن، 2010.
- 33- فيصل محمود الشواورة، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 34- قتيبة عبد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، الطبعة الأولى دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 35- سهيل مقابلة، كيف تستثمر بسوق الأسهم، الطبعة الأولى، دائرة المكتبة الوطنية، الأردن، 2012.
- 36- شهاب أحمد سعيد العزعلي، إدارة البنوك الإسلامية الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 37- هشام دباس العيادي فوزي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، الطبعة الأولى، دار الوراق، الأردن، 2008.
- 38- وليد صافي وآخرون، الأسواق المالية والدولية، الطبعة الأولى، دار البداية، الأردن، 2010.
- 39- يزن خلف سالم العطيات، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

ثانياً: مذكرات الدكتوراه والرسائل الجامعية:

- 1- بومدين نورة، الأسواق المالية في الدول الإسلامية، معالم الواقع وآفاق المستقبل، مذكرة ماجستير، التخصص المالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشلف، غير منشور، الجزائر، 2012.
- 2- حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، التخصص، محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، غير منشورة، الجزائر، 2011.

قائمة المصادر والمراجع

- 3- حني حذيفة، البنوك الإسلامية ودورها في تعبئة المدخرات المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، التخصص علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، الجزائر، 2012.
- 4- طيبيل عبد السلام، البنوك الإسلامية في خضم الأزمة المالية العالمية الراهنة، واقع وآفاق، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، التخصص علوم التجارية كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، الجزائر، 2010.
- 5- لطرش سميرة، كفاءة سوق رأس المال وأثرها على القيمة السوقية للسهم، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة قسنطينة، غير منشورة، الجزائر، 2010.
- 6- مشري فريد، علاقة البنوك الإسلامية بالسوق المالي الإسلامي، مذكرة ماجستير، التخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، غير منشورة، الجزائر، 2008.
- 7- نبيل خليل طه سمور، سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مذكرة ماجستير التخصص إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، غير منشورة، فلسطين، 2007.
- 8- سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة التخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، الجزائر، 2005.
- 9- شافية كتاف، دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية، أطروحة دكتوراه، التخصص علوم اقتصادية، جامعة سطيف، غير منشورة، 2014.

ثالثا: المقالات العلمية:

- 1- أسامة محمد احمد الفولي، تقييم التجربة الماليزية في إقامة أول سوق نقدي إسلامي، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، العدد الثاني، مؤسسة ابن خلدون للدراسات والبحوث، الجزائر، 2000م.
- 2- بن الضيف محمد عدنان، نظم التعامل في سوق الأوراق المالية الإسلامية مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 14، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2013.
- 3- تسعديت بوسبعين، معوقات إنشاء النوافذ والفروع الإسلامية داخل البنوك التقليدية، مجلة معارف، العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 16، الجزائر، ديسمبر 2011.
- 4- حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 4، الأردن، 2009.
- 5- شوقي جبار وآخرون، السوق المالية البديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة التنظيم والعمل، العدد 05، الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

رابعا: المؤتمرات والملتقيات:

- 1- بوصافي كمال وآخرون، تحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 8-9 ديسمبر. 2013.
- 2- جمال لعمارة، تحديات السوق المالي الإسلامي، الملتقى الدولي الأول، سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة بسكرة، 21-22 جويلية. 2006.
- 3- حديجة شوشان، الشروط الفنية والمهنية لإنشاء السوق المالية الإسلامية، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، تعزيز الأراضية التنظيمية والتشريعية للأسواق والمؤسسات المالية الإسلامية، اسطنبول، 09-11 سبتمبر. 2013.
- 4- محمد أكرم لال الدين، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، رابطة العالم الإسلامي، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، 25/29/2010 ديسمبر. 2010.
- 5- محمد أكرم لال الدين، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، رابطة العالم الإسلامي، مؤتمر كولالمبرو العالمي الحادي عشر، التمويل السيولة في المصارف الإسلامية، مؤتمر كولالمبور العالمي الحادي عشر، التمويل الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية ماليزيا، 10 نوفمبر. 2014.
- 6- محمود جلال أحمد، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي، المؤتمر العلمي الدولي السابع، الفشل المالي، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن. 2009.
- 7- محمود محمد علي محمود، التحديات التي تواجه هيئات الرقابة الشرعية في تطبيق المصارف الإسلامية الماليزية، المؤتمر العالمي الخامس للصيرفة والتمويل الإسلامي جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، 6-7-8 أكتوبر. 2012.
- 8- مهداوي هند وآخرون، الاقتصاد الإسلامي - الواقع ورهانات المستقبل - الملتقى الدولي الأول، واقع وأفاق السوق المالية الإسلامية المركز الجامعي غرداية للعلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 23-24 فيفري. 2011.
- 9- نيك تاني، الاستثمارات الوقفية، مؤتمر دبي الدولي للاستثمارات الوقفية، الإمارات العربية المتحدة، 4-6 فيفري، 2008.
- 10- عيسى مرانزة، البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالي الإسلامي، الملتقى الدولي الأول، الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل المركزي الجامعي، غرداية، 23-24 فيفري. 2011.

قائمة المصادر والمراجع

- 11- قندوز عبد الكريم، الأزمة المالية واستراتيجيات تطوير المنتجات المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بجميس مليانة معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 5-6 ماي 2009.
- 12- سليمان ناصر وآخرون، ارتباط تسعير الصكوك الإسلامية بمعدل الفائدة ليبور كعامل مهدد لسلامة الاستثمار فيها، المؤتمر العالمي الاقتصادي للتمويل الإسلامي، النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، اسطنبول تركيا، 9-11 سبتمبر 2013.
- 13- سليمان ناصر وآخرون، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر، المؤتمر الدولي، منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة سطيف بالتعاون مع الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية ماليزيا، 6-5 ماي 2014.
- 14- سعيد بوهراوة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، المنعقد في مكة 25-29 ديسمبر 2010.
- 15- سعيد سامي الحلاق، المصارف الإسلامية، الملتقى العربي الأول، المصارف الإسلامية الواقع والتحديات، الإمارات العربية المتحدة، 2008.

خامسا: مواقع الانترنت

- 1- أحمد السيد الكردي، دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية، تاريخ الإطلاع 2015.
kenanaonline.com/users/ahmedkirby/postes/157308
- 2- أحمد السيد الكردي، التجربة الماليزية، تاريخ الإطلاع 2015.
[Http://kenanaonline.com](http://kenanaonline.com)
- 3- أحمد السيد الكردي، التجربة الماليزية نموذج المصرفية الإسلامية، تاريخ الإطلاع مارس 2015.
[Http://kenanaonline.com](http://kenanaonline.com)
- 4- حسين حسين شحاتة، المنافسة المشروعة بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، تاريخ الاطلاع: جانفي 2015، www.darlmashora.com
- 5- حسين حسن شحاتة، الضوابط الشرعية للسمسرة والسماسرة، تاريخ الإطلاع فيفري 2015، www.darelmashora.com
- 6- سامر مظهر، كيف ولماذا دخل مؤشر داو جونز العالمي هذا الميدان وأصبحت هناك مؤشرات داو جونز الإسلامية، تاريخ الاطلاع مارس 2015. www.kintakji.com

قائمة المصادر والمراجع

- 7-حنان إبراهيم، آليات بناء مؤشرات سوق الأسهم ومتطلباته في أسواق المال العربية، تاريخ الإطلاع مارس 2015 www.stouf.uaeu.ac-ae/proceeding/ya.seuf
- 8-أسامة علي الفقير الربابعة، المعايير الشرعية للمؤشرات الإسلامية، تاريخ الإطلاع مارس 2015، www.iefpedia.com
- 9-عبد الرحمن الباكر، خلق أسواق الاستثمار إسلامية صلبة وديناميكية، تاريخ الإطلاع فيفري، 2015 www.cbb.gov.bn/page-
- 10-أحمد أشرف دواية، شهادات الإيداع القابلة للتداول، تاريخ الإطلاع فيفري 2015. www.slcomf.uaeu.ac.ae/prev.com
- 11-أحمد بن حسين بن احمد الحسني، دراسة شرعية اقتصادية لخصخصة مشاريع البنية التحتية، تاريخ الإطلاع فيفري، 2015، www.iefpedia.com
- 12-علي غازي، أنواع الأسهم وموقف الفقه الإسلامي منه، تاريخ الإطلاع مارس 2015. www.manaratweb.com
- 13-علي محمد صالح، أدوات سوق النقد الإسلامية، تاريخ الإطلاع فيفري 2015. www.academia.com
- 14-عبد الكريم قنودوز، الهندسة المالية الإسلامية، تاريخ الإطلاع فيفري 2015. www.slcomf.uaeu.ac.ae/old.web/papers/45.swf
- 15-سليمان عبد الله ناصر، محاكاة التجربة الماليزية يمكن ولكن، تاريخ الإطلاع فيفري 2015 www.assabeel.net/economy/iten/8528
- 16-عبد الله علي، أهمية الصكوك المالية الإسلامية في سوق الأوراق المالية في ماليزيا، تاريخ النشر 2014، تاريخ الإطلاع مارس 2015-04-05 www.kantakji.com/media/175465
- 17-أحمد السيد كردي، التجربة الماليزية، تاريخ الإطلاع مارس 2015 <http://kenanaonline.com/usens/ahmedkardy/postes/157341>
- 18-جالان داتو أون، سوق المال الإسلامي بين المصارف، تقرير سندات المديونية الخاصة الإسلامية تقرير بنك نيجارا، 2004 تاريخ الإطلاع مارس 2015 <http://iimm.bmm.gov.my/index.php>
- 19-الجزيرة نت تفاعل بنمو أسواق المال الإسلامية، تاريخ النشر 2011/10/17، تاريخ الإطلاع 2015 www.aljazeera.net
- 20-عبد الحافظ الصاوي، فرص ماليزيا بعد رئاسة الاسيان لتفعيل المصرفية الإسلامية تاريخ النشر 2015/01/28، تاريخ الإطلاع مارس 2015.

قائمة المصادر والمراجع

www .Mugtama.com.29.04.2014. item.13575.

21-سمير رمضان الشيخ، التسويق المصرفي في المصارف الإسلامية، تاريخ الاطلاع: جانفي
http://groups.google.com ،2015

22-سمعيد بوهراوة،التجربة المالية الإسلامية الماليزية، تاريخ الاطلاع
www.coffis.fn.seminaire2012 diapositive TR1P2-PPTX.2015

.II المراجع باللغة الفرنسية:

¹- Mohamed bou hdida, revue des reforme économique et intégration en économique mondiale, publiée par le la boratoire des reformes économique, développement et stratégies d'intégration en économie mondial, école supérieure de commerce Alger, n 03, 2007,

الملخص:

أثبتت البنوك الإسلامية قدرتها على استقطاب الودائع واستثمارها في كافة المجالات، بالإضافة إلى توفير السيولة اللازمة لذلك من خلال استعمال صيغ تمويلية متعددة، كما أنه من المفيد لها أن تفصح عن إستراتيجيتها التي تهدف إلى تصحيح مواطن الخلل خاصة في مجال إدارة المخاطر في ظل تعاملاتها داخل السوق المالي الإسلامي سواء في سوق النقد أو في سوق رأس المال، والتي بدورها ما تكون مدعمة برقابة شرعية لضبط معاملتها وأدواتها وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ونشير إلى أن سوق الأوراق المالية الإسلامية تلعب دوراً بارزاً في التسريع من وتيرة التنمية الاقتصادية كأداة لنموذج مثالي منافس في الأسواق العالمية، وفي هذا المجال نجد ماليزيا طبقت عدد كبير من مبادئ الاقتصاد الإسلامي الذي جعلها محل اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين في العالم الإسلامي عن طريق استخدام دراسة اقتصادية تحليلية للتجربة الماليزية لاستخلاص النتائج والآليات التي يمكن أن تطبق على أرض الواقع لإنقاذ العالم الإسلامي من دائرة التخلف والتبعية للاقتصاد الوضعي.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، السوق المالي الإسلامي، الصكوك في ماليزيا.

Résumé:

Les banques islamiques ont prouvé leur capacité à attirer des dépôts et investi dans tous les domaines en plus de fournir la liquidité nécessaire pour lui grâce à l'utilisation de plusieurs formules de financement, il est utile d'avoir ce divulgue Astratjyatea qui vise à corriger pépins, en particulier dans le domaine de la gestion des risques à la lumière de leurs transactions dans le marché financier islamique à la fois sur le marché de l'argent ou dans le marché des capitaux, qui sont à leur tour pris en charge la supervision de légitimité pour régler leurs transactions et conformément extérieur avec les dispositions et principes de droit et de la charia islamique de souligner que les titres du marché islamique joue un rôle important dans l'accélération du rythme du développement économique comme un modèle idéal concurrent de l'outil sur le marché mondial À cet égard, nous trouvons la Malaisie appliquée à un grand nombre des principes de l'économie islamique, qui les rendent d'intérêt pour les économistes de nombreux chercheurs dans le monde islamique à travers l'utilisation de l'analyse économique de l'expérience de la Malaisie pour tirer des conclusions et des mécanismes qui peuvent être appliquées sur le terrain pour sauver le monde musulman du cercle de sous-développement et la dépendance économie traditionnelle

Les mots clés: Les banques islamiques, marché financier islamique,

Instruments en Malaisie

